كتاب فوائد الضيائية

ع ب ع ا و و ع
طسس طسش ولد
بحق اسمك الاعظم الله
المكنون بحق بجه
هامير ولا [illegible] ولا
ع جاه وقبول ع عند
جميع المخلوق

870

[illegible] اذا علم [illegible]

فان قيل بما الفرق بين ان يكون [illegible] واسم

جنس قلت اعتبار [illegible] قلنا ان اسم [illegible]

بعض شراح اللباب [illegible] بلا اعتبار [illegible]

ما وضع لمطلق الحقيقة او نفسها [illegible]

واسم الجنس ما وضع لكل فرد [illegible]

[illegible] فرد منها [illegible]

فان قيل ما الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس [illegible]

والكثير [illegible] كالماء فانه يطلق على القليل والكثير [illegible]

يطلق على القليل والكثير

[illegible]

واحمر [illegible] بالاقصام على [illegible]

اسم الجنس [illegible] اذا

كان لي [illegible]

بالمحصل [illegible]

فلا [illegible]

قد تملكت هذا الكتاب المبارك محمد صالح نجل

محمد محسن أفندي الدوري

عفي عنه

سنة ١٢٤٥

١٣٥ سعد

١٢٤٥

الحمد لا يخفى ما في ترك التصريح باسمه سبحانه من التعظيم والاجلال مح

اشارة الى ان الاستعارة تبعية وبيانها انه جعل جمع كتابه وتاليفه بهذا
الترتيب شبيه بالنظم ثم اشتق الفعل من النظم بهذا
المعنى المراد فقال نظمتها وتسمى هذه استعارة تبعية
ويجوز ان تكون استعارة بالكناية وبيانها ان النظم في
الاصل الدرر في السلك فشبه كتابه
بالدرر واثبت لازم المشبه
به اعني النظم للمشبه
وذكر المشبه وهو
ضمير نظمتها و
تسمى هذه استعارة
بالكناية واثبات
النظم له استعارة
تخييلية

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله وصحبه المتادبين بادبه اما بعد فهذه
فوائد وافية لحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ
ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير
وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله تعالى عن موجبات التلهف
والتاسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية
نفعه الله تعالى سبحانه بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو
حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعل
جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا وحيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يصدر
به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا فيجوز ان يكون تركه اقطع لجواز انه اتى بالحمد له
من غير ان يجعل جزءا من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب
عن احوالهما فينبغي ان يعرفهما كي يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة لكون افرادها جزءا من
افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم
بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء
عن بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح
اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب
وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والتذكير الطيب باعتبار لفظ بعض الكلم والام

فيما للجنس في إفناء الوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنسية يقال
هذا الجنس واحد وذاك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بإرادة الكلمة المذكورة على ألسنة
النحاة **لفظ** اللفظ في اللغة الرمي يقال أكلت التمرة ولفظت النواة أي رميتها ثم نقل في عرف النحاة
ابتداء أو بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق إلى ما يتلفظ به الإنسان حقيقة أو حكما مهملا
كان أو موضوعا مفردا أو مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب إذ
ليس من مقولة الحرف والصوت أصلا ولم يوضع له لفظ وإنما عبر عنه باستعارة لفظ المنفصل له
نحو هو وأنت واجروا عليه أحكام اللفظ كالوقوع مسندا إليه ومؤكدا ومعطوفا عليه كما في قوله
تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لأنه قد
يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان وكلمات الله داخلة فيما ذكر مما يتلفظ به الإنسان
وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الأربع وهي الخطوط والعقود
والنصب والإشارة غير داخلة في اللفظ فلا حاجة إلى قيد يخرجها وإنما قال لفظ ولم يقل
لفظة لأنه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ
أخصر **وضع** الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى أطلق أو أحس الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني
قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى أطلق بل إذا أطلق مع ضم ضميمة وأجيب
بأن المراد متى أطلق إطلاقا صحيحا وإطلاق الحرف بلا ضميمة غير صحيح ولا يبعد أن يقال
أن المراد بإطلاقنا الألفاظ أن يستعملها أهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم
فلا حاجة إلى اعتبار قيد آخر **لمعنى** المعنى ما يقصد بشيء فهو إما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد
أو مصدر ميمي بمعنى المفعول أو مخفف معني اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى مأخوذا في
الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه فيخرج به المهملات والألفاظ الدالة بالطبع
إذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص أصلا ويخرج حروف الهجاء الموضوعة لغرض
تركيب الألفاظ لا بإزاء المعنى فإن قلت قد وضع بعض الألفاظ بإزاء بعض آخر
فكيف يصدق عليه أنه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو أعم من أن يكون لفظا

او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فلا

يكون موضوعا للمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظ

الموضوع بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس هنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر سواء

كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والجملة والخبر ونحو ذلك ولا

يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بمثال الضماير الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة

فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له

في الحقيقة مفرد وهو المجرد على انه صفة للمعنى ومعناه ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه وقيل

لانه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس

كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان تركيبه يجوز

تركيبه في مثل قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ما لا يدل جزؤه على جزء

معناه لا يبعد في بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا فكان النكتة

فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به على صيغة الماضي بخلاف الافراد

واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال والمستكن في وضع والمعنى فانه مفعول به

بواسطة اللام وفيه ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الزمان لكنه

مقارن بحسب الذات وهذا القدر كاف لصحة الحالية المقدرة وقيد الافراد لاخراج المركب

مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائم وزيد

واما ما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكن بعد نسخ الامتزاج لفظا

واعرب باعراب واحد يعني مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين بلا خفى

على الفطن العارف بالنوع من علم النحو انه لو كان الاول بالعكس لكان انسب وما اوردها

المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظ الدال على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله علما

خرج عنه فانه لا يقال اللفظ واحد ويعني مثل قائم فيعرب بعد نسخ الامتزاج لفظا

ولصدق داخلا فانه خارج بقيد الافراد ولم يخرج بتركيبها انسب كما عرفت فعلم ان الوضع

يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحقق الدلالة فبعد
ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لجواز
ان تكون بالعقل كدلالة لفظ دير المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع
كدلالة اح اح على وجع الصدر وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام
الثلثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما ان صفتها
ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه
من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية او صفتها ان لا تدل على معنى
في نفسها بل على معنى تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله
بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا
يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء
والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا
القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل
حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في
نفسها اما ان صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة
الثلثة الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة
ايضا مقارنا له او صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم مع احد الازمنة القسم
الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو وهو
العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو
العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسه مقترن
باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم من بيان
وجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه
قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة

اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في
الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال
وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل منها معرف جامع لافراده مانع من دخول غيره فيه وليس المراد بالحد
ههنا الا المعرف الجامع المانع ولذا لم يتعرض المصنف الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله
وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع **الكلام** في اللغة ما يتكلم
به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة **ما تضمن** اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي
يكون كل واحدة منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من
الكلمتين فلا يلزم اتحادهما **بالاسناد** اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى
والاسناد نسبة احد الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة
تامة فقوله لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمنه
الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية
مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب
زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن
كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة
وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد
ابوه قائم اي قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيهما مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة
اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما ليس
بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضرب زيد قائما ونحوه
كلام بخلاف الكلام حسب مذهب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى
الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضرب المتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل
وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة فكلام المصنف ناظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف

الكلام

الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيد بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة فيلزمه

ان يفسر بعض الجملة على الجزئية الواقعة اخبارا او وصفا او حالا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي

ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته فح يكون الكلام عند المصنف اخص من الجملة

ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه

او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي

بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل وحرف

وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل

بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يجتمعان الا في اسمين او

في اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل

والفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان

كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير

ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في

ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير

الضمير بناء على لفظ الموصول قال المص في ايضاح شرح المفصل الضمير فيما دل على معنى في نفسه

يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه

كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل

على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه وتحقيقه

ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره

كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو

مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل

قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا

وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة

الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل

معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظ العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة

مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن ان يستعمل الا بذكر متعلقه

بخصوصه ولا ان يحكم عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع

لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئيات المخصصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها

والآت لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته

فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا

تصلح ان تكون محكوما عليها وبها اذ لابد في كل منها ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر

النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات

لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيره فاذا عرفت هذا

علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه

من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في

نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في

نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على

طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى لتنبيهها على

صحة ارادة كلا المعنيين لكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير من رجوع الضمير الى

المعنى لعدم سبق ما يمكن على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف هناك

برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا وحد الحرف منعا بالاسماء

اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية

مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لكنها تعقل متعلقاتها اجمالا تبعا من غير حاجة الى

نبيها معنى في نفسها لا في حد غيرها فهي داخلة في حد الاسم والحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه

باعتبار معناه التضمني اعني الحدث كان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الدال

اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال

عليه فهو صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران

ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية كان

النقل عنه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا الا انه على تقدير ثبوت فان مصدرا قوي او

المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه ومه او عن الظرف والجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك

زيدا فليس فيها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال

المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه

ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة

الثلثة بل على واحد معين ايضا في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على

ماسواه ثم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه وبين الدلالة والارادة فرق

ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليتعين زيادة تعرف به فقال ومن خواصه

مشيرا بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية على انه ذكر بعضا منها وهي جمع

خاصة وخاصة الشيء ما تختص به ولا توجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده كما هي خاصة له

كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام

اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قولهم ليس من

امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختيار اللام اشارة الى ان

المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها

همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد

الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص

دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين المعنى المستقل بالمفهومية الذي يدل عليه اللفظ

وانما قال ومن خواصه ولم يقل ومن علاماته لان العلامات انما يكون لازمة لا ينفك كالرفع للفاعل لانه لا يوجد الفاعل الا مرفوعا والخاصية ينفك كالضحك للانسان فلو كان اللام علامة له لكان يلزم من وجود الاسم وجوده كما يلزم من وجود الفاعل وجود الرفع لانه علامة منه

مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة
لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات
ولكن سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه
اثر حرف الجر في المجرور لفظا او في المجرورية تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا
او تقديرا مختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى
الفعل الى الاسم واما الاضافة اللفظية فهي فرع المعنوية فينبغي ان لا تخالف الاصل
تخفيفا بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او تقول عليه بان نعم الاسم الفعل ومنها
دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم ويجيء في اخر الكتاب ان شاء الله تعالى بيان اقسامه
على وجه يظهر جهة اختصاصها ما سوى تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها
الاسناد اليه وهو بالرفع عطف على الدخول لا على من حيث لان المتبادر من الدخول الذكر
في الاول او اللحوق بالآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به
كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا
مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضع الاول ومنها الاضافة اي كون الشيء
مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا وانما اختصاصها بالاسم لحصول جهات
التعريف والتخصيص والتخفيف بها وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد
يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وفي قال هذا ابنا وبين المصلى
اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا مختص بالاسم وانما قيدنا
بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضافا الى زيد
بحرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا
والاول اما ان يشبه مبني الاصل او لا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب
وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم
المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد في قام زيد

6

في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا كالاسماء المعدودة نحو واحد واثنين وحروف
الهجا نحو الف با تا وزيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد
فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف **الذي لم يشبه** اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب **مبني الاصل**
اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد
خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها المبني الاصل كما يجيء في بابه ان شاء الله تعالى ثم اعلم ان
صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب
الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فانه لا يحصل الا بالاعراب على اواخر الكلمة بعد التركيب
بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من
كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب
في تعريفه ولما جوز الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد لئلا يقال لم يكن الكلمة
وهي معربة واعلم ان المصنف عدل عما هو المشهور عند الجمهور وان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل
لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب لمن لم يتتبع لغة العرب
ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها بذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له
معتد بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف
آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيتبع كلامهم فهو فيه متفق على معرفة انه مما يختلف آخره فلو
كانت معرفته المتوقفة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف دار تعريفه ثم يجب ان يعرف اولا بانه
مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اي لا يعرف بما عرفه
الجمهور بل يجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المصنف **وحكمه** اي من جملة احكام المعرب وآثاره
المترتبة عليه من حيث هو معرب **ان يختلف آخره** اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان
يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل صفة بصفة
اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة **باختلاف العوامل** اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة
عليه في العمل بان يعمل بعضها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا الاختلاف بما يكون في

العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف

لفظا او تقديرا نصب على التمييز اي يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلافا لفظا او تقديرا والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورايت زيدا

ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى وفتيا وفتي انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان

يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر

احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فان آخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة

فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداء مثل جاءني زيد ~~ترتب عليه~~ بل ههنا الاعراب حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم

آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا فلكن هذا الحكم ايضا في هذه القضية الا وان هذا الحكم لا يكون من خواص الشاملة

الاعراب ما اي حركة او حرف **اختلف آخره** اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة

به اي بتلك الحركة او بذلك الحرف فخرج بقوله ما الموصولة الحركة او الحرف لا بدخول العامل والمقتضي ولو انبعث على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله به لان المتبادر من السبب

القريب والعامل المقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي

لانه معرب على اختيار المصنف لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف

اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة

عليه وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد كانه خارج عن الحد واللام في ليدل

متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المذكور في نحو الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام

فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية

والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليها اي على المعرب المتضمن مثل معنى الورود

او الاستيلاء يقال اعتور الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحد بعد واحد

على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فانه اذا دلت المعاني المقتضية للاعراب للمعرب متعاقبة

متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتقابلها فينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف

في آخر المعرب فجعل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث تختلف آخر المعرب

لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب

على صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا

عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعرب اذا اوضح فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية للاعراب او

عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد فان به يزول

فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر

هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا

بخلاف الضم والفتح والكسر فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية

على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل

الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة

كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة

اي علامة كون الشيء مضافا اليه ولما كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق ياء

المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول

لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل القليل والنصب خفيف

والمفعول كثير لانها خمسة فاعطي الخفيف الكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر

جعل علامة له او العامل لفظيا كان او معنويا لما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي موقف
المقام المعنى على الموجب المقتضية للاعراب نحو جاني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية
في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في
زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل
الجر علامة لها والمفرد المنصرف اي الاسم المفرد المنصرف الذي لم يكن مجموعا ولا مثنى ولا
غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يبق بناء الواحد فيه سالما ولم يكن
غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما
ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة اذا كان الاعراب بالحركة
فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في
الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب
والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف
ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاني رجل ورايت رجلا ومررت
برجل والقسم الثاني مثل جاني طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة وجمع المونث السالم وهو ما يكون
بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان
فيه تابع الجر اجراء للفرع على نهج الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه
تابع للجر كما سيجي ذكره مثل جاني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات وغير المنصرف بالضمة رفعا
والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاني احمد ومررت باحمد واخوك
وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المراة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك
والهنو الشي المنكر الذي يستهجن ذكره اي يستقبح كالعورة والصفات الذميمة والافعال
القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو حقيقي واوي لان اللام
هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالياء وبين اذ اصله ذوي وانما
اضيف ذو الى اسم الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس والاعراب

اي بالضمة والفتحة والكسرة في الاحوال الثلثة اي حالة الرفع والنصب والجر

هذه

8

هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ
مصغرها بالحركات نحو جاني اُخيّك ورايت اُخيّك ومررت باُخيّك وموحدة اذ المثنى والجمع منها
معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين الشرطين اكتفا بالامثلة ومضافة لانها اذا كانت
مكبرة موحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاني اخ ورايت اخا ومررت باخ
ان تكن مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء
المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها لكونها الى الكاف
وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف
ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينها وبين الاحاد حسبة
ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء ستة لان الاعراب كل من المثنى والجمع ثلثة فجعلوا في
مقابلة كل اعراب اسمان وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في كون
معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سماعا
بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها في الحروف اعادة الحروف
المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا
مضافا الى حال كون كلا او كلتا مضافا الى المضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه
مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي
كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل
واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء
الساكنين نحو جاني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى
المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع فاعرب بالحروف التي هي الفرع
نحو جاني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيل كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا
الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة
التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا

معتبرة

ای ممیزه و مصغره

ان تكون مضافة الى غير ياء المتكلم سواء كانت مضافة الى الكاف او غيرها

رفع ونصب وجر وللجمع ثلثة ايضا فصارت ستة

وهو الاضافة

روعي

اسم مفرد الحق باخره الف وياء ونون مكسورة والظاهر ان كلا واثنان ليسا كذلك

لوجود الالف حالة الرفع والياء حالة النصب والجر

كالمفتاح جمعه للدلالة على كونهما كالتثنية

كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما سيجيء به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون قبل
نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا يجمع بالواو والنون ... الحق به وهو
جمع ذو والحق بلفظه وعشرون واخواتها اي نظايرها التسع وهي ثلثون الى تسعين
ولا ثلثون جمع ثلاثة والاصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة معادير العشرة واطلاق ثلثين
على التسعة لانها ثلث معادير الثلثة وعلى هذا قياس البواقي ... هذه الالفاظ
على معانيها معينة ولا تغيير في الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى
والجمع ملحقا بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية
والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان
الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب
واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف
الثلثة لا التباس ولو خص المثنى بها بقي الجموع بلا اعراب ولو خص الجمع بها بقي
المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه
الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في الجمع
لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر
وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة استعمال التثنية
في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر
لوقوع كل واحد منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف في
مواضعها المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذي ...
تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ...
فقال **التقدير** اي تقدير الاعراب **فيما** اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب
اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة
الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في اخره الف مقصورة سواء كانت موجودة

اعراب التقديري

في المثنى وفي الجمع يكون مضموما وكذا ... حالة
الجر بان ما قبل الياء يكون مفتوحا في المثنى ومكسورا
في الجمع

في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصًا بالتنوين فان الالف
المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة الاعرابية و كما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي
فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة لمناسبتها قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة
اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة لما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم
في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلثة يعني كون الاعراب تقديريا في هذين
النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تعلق
الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب
قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي
في اخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة
كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء
دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب
بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه يختص بالاعراب
بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني
مسلمي فان اصله مسلموي لسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن
فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في
اللفظ فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام فيه لا يخرج
الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال
الثلثة في مثل جاء ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما اسقط حروف
الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا واللفظي
اي الاعراب الملفوظ به فيما عداه اي فيما عدا ما ذكرنا مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر
في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبعض اقسام المنصرف
على تفصيل الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف والكثير يعرف بمقابلته فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان

تؤثران باجتماعهما اي اجتماع شرايطهما فيه اثرا كما سيجي ذكره في علل تسع اي علة واحدة منها اي من

العلل التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها

ما اثرهما وهي اي العلل التسع مجموع في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد منها

يصح الحكم علي العلل التسع بكل واحد في هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة

وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول في عطف هاتين العلتين من الواو الي ثم لمجرد المحافظة علي الوزن

والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب علي

حال اي ذا المعني ويمتنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف يعني قبلها اي

خبره الظرف المتقدم ولا يخفي انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا

ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزايدتين لو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا

واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتها

جميعا وهذا كما قلت جاء زيد راكبا وقبله اخوه فانه يدل علي اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه

في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها اي

للحفظ لان حفظ النظم اسهل والقول بان كل واحد من الامور التسعة علة فقول تقريبي لا تحقيقي

اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد او القول بانها تسع تقريبها الي الصواب لان في عددها اختلافا

فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسع تقريب الي

الصواب والمذاهب الثلثة ثم ذكر امثلة العلل المذكورة علي ترتيب ما ذكر في البيتين فقال مثل عمر مثال

للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمونث وفي ايراد زينب مثالا للمونث

بعد طلحة اشارة الي قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابرهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدي كرب

مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف

المرتب عليه من حيث اشتماله علي علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لانه

علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة

الي الاسم احديهما افتقاره الي الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فيمنع منه الاعراب المختص بالاسم

وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا كل علة فرعية لان العدل فرع المعدول
عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك
تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع
الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم
لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا دخل هذا الوزن كان فرعا للوزن الاصلي
ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر
والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المعرب ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال
الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في
صرفه راجع الى الكلمة للضرورة اي لضرورة الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر وكثيرا
ما يقع في منع صرفه انكسار يخرج عن الوزن او ان كان لا يخرج عن السلاسة اما الاول فكقوله
صبت علي مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا
ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع
زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت الاحتراز عن بعض الزحافات ليس بضروري
فكيف يحمل قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند اهل
الشعر واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين
محمد بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد لا يخل الوزن ولكن
يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة والتناسب اي يجوز صرف غير المنصرف
ليحصل تناسب الكلمات التي بينهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث
صرف سلاسلا للتناسب المنصرف الذي يليه يعني اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال المجموع غير المنصرف
الذي صرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام علتين والعلل التسع
مكررتان فالمراد ان كل واحد منهما مقام علتين لتكررها احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع
فانه قد يكرر فيه الجمعية حقيقة كالكلاب واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة في عدد الحروف

وقوله وما يقوم مقامهما مبتداء وخبره علتان المحذوف

والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التأنيث لكن لا مطلقا بل بعض أقسامه وهي التأنيث

بالألف المقصورة والممدودة أي كل واحد منهما كحبلى وحمراء لأنهما لازمتان للكلمة ضمنا أنهما

أصلا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تأنيث آخر فصار التأنيث

بخلاف التاء فإنها ليست للكلمة بحسب أصل الوضع فإنها وضعت للفرق بين المذكر والمؤنث فلزوم

اللزوم بعارض كما في علمية مثلا لم يبق قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول أي كون الاسم

معدولا خروجه أي خروج الاسم أي كونه خارجا عن صيغته الأصلية أي عن صورته التي يقتضي الأصل والقاعدة

أن يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى أن صيغة المصدر ليست صيغة المشتق فإضافة الصيغة

إلى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وأن المتبادر من خروجه عن صيغته الأصلية أن يكون المادة باقية

والتغيير إنما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالأسماء المحذوفة الأعجاز

مثل يد ودم فإن المادة ليست فيهما باقية وأن خروجه عن صيغته الأصلية ليس إلا خروجه في صيغة أخرى

أي مغايرة للأولى لا بمعنى أن يعتبر مغايرتها لها في كونها داخلة تحت أصل وقاعدة كما كانت الأولى

داخلة تحته فخرجت عنه الموازنات القياسية وأما الموازنات الشاذة فلا نسلم أنها خرجت عن الصيغ الأصلية

فإن الظاهر أن مثل أقوس وأنيب للجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياسي فيهما يعني أقواسا

وأنيابا بل إنما جمع القوس والناب ابتداء على أقوس وأنيب على خلاف القياس من غير أن يعتبر جمعهما

على أقواس وأنياب أولا ثم إخراج أقوس وأنيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف

الشيء بما هو أعم منه إذا كان المقصود تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن أن يقال المقصود هاهنا تمييز العدل

عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا يبالي لكن الأهم صرف الهمة

في تصحيح هذا التعريف إلى أن يكون ... تلك الكلمات واعلم أنا نعلم قطعا أنهم ... وجدوا

ثلث ومثلث وأخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية والعلمية فاحتاجوا

إلى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار إلا العدل فاعتبروه فيها إلا أنهم تنبهوا ... للعدل

فلما علم من هذه الأمثلة بجعلها غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل

من أمرين أحدهما وجود أصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار إخراجه عن ذلك الأصل إذ لا

تحقق

بتحقيق لو غير بدون اعتبار ذلك الاخراج في بعض تلك الامثلة لوجود الدليل غير منع الصرف على وجود
الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك في بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق
العدل باخراجه عن ذلك الاصل بانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك
الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل المتحقق العدل فلا دليل عليه
الا منع الصرف فيها هذا قوله وتحقيقا معناه خروجا كاثناء اصل محقق بدليل عليه دليل غير منع الصرف كثلاث
ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا
يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا
الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف
والصواب جمعهما والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واضرابهما العدل والوصف لان الوصفية
العارضة التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيهما واضرابهما واخر
جمع اخرى مؤنث آخر واخر اسم التفضيل لان معناه اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم
التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول
عن واحد منها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الاخر وقال بعضهم انه معدول عما ذكر معه من اي
عن آخر من وقالوا لا يمكن صرفه الى تقدير الاضافة لانها توجب التعريف والبناء او اضافة اخرى
مثلها نحو وقبل وبايهم تميم عدي وليس في اخرى شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن
الاخر من وجمع جمع جمعا مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء وافعل ان كانت
صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء
على صحارى او صحراوات فاصله اما جماع وجماعي وجمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحد منهما
تحقق العدل فاصل السببين فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صار
بالغلبة في باب التأكيد كما في اجمع وفي اثر اصل السببين الفعل والاخر الصفة الاصلية
ما ذكرنا لا يرد الجمع الشاذ كاثيب ونحوه فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيها كالابيات والاقوس
كيف لو اعتبر جمعهما او لا على ابيات واقواس فلا اشتغال في هذه الجمعية لا فاعل للاسم المخرج

ليلى مرو نجا فانهما الشذوذ دفع لمن يحكم فيهما بالشذوذ من هذا البين الزوج بين لسانا المعدله
او تقديرا اي خروجا كما ثناء اصل متعدد مفروض يكون الداعي الى تقديره دفع منع الصرف
كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب الا العلمية اعتبر فيهما العدل
ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف فقدر
فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدول عن قاطمة واراد
ببابها كل ما هو على فعال علما للاعيان غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في
هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وظفار فانهما مبنيان
الا سببان العلمية والتأنيث السببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب
البناء فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر في اعداها معربا غير منصرف
ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين المعرفة والعلمية والتأنيث
فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف فلهذا نقل ذكر باب
قطام هنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف واما اهل
بني تميم لان الحجاز يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا
ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل البناء
وحمل ما عداها عليها **الوصف** وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها
سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض
صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة
معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد عرضه الوصفية كما في المثال
المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات للدلالة على انها متصفة
مررت بنسوة موصوفة بالاربعة وهذا معنى وصف عرض له في الاستعمال لا بحسب
الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي الاصالة لا الوضعي لو صفية فلذلك قال
المصنف **شرطه** اي الوصف في سببية منع الصرف **ان يكون** وصفا **في الاصل** الذي هو الوضع بان

الوصف

الحمرة

يكون وضعه على الوصفية لأن تعرض الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بني على الوصفية الأصلية
أو أزاله عنه فلا تعرض بأن تخرج عن سببية منع الصرف الغلبة أي غلبة الاسمية على الوصفية فإن بني
اختصاصه ببعض أفراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه إلى قرينة كما أن أسود كان موضوعاً لكل ما
فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه إلى قرينة فلذلك المذكور
اشتراط أصالة الوصفية وعدم معرفة الغلبة صرف لعدم أصالة الوصفية أربع في قولهم
مررت بنسوة أربع وامتنع من الصرف لعدم معرفة الغلبة أسود وأرقم حيث صار اسمين للحية الأول
للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وأدهم حيث صار اسماً للقيد الحديد لما فيه
الدهمة يعني السواد فإن هذه الأسماء وإن خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها في
أصل الوضع أوصاف لم تهجر استعمالها في معانيها الأصلية بالكلية فالمانع والصرف بحسب استعمال
هذه الأسماء الصفة الأصلية ووزن الفعل وأما عند استعمالها في معانيها الأصلية فلا
في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الأصل والحال وضعف منع أفعى اسماً للحية على زعم
لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع أجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم
اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة وأخيل للطائر أي لطائر ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم
في الحال وجه منع الصرف في هذه الأسماء عدم الجزم بكونها أوصافاً أصلية فيها لم توصف بها
المعاني الوصفية مطلقاً لا في الأصل ولا في الحال مع أن الأصل في الاسم الصرف التأنيث
اللفظي الحاصل بالتاء لا بالألف فإنه لا شرط له شرط العلمية في سببية منع الصرف العلمية أي
علمية الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازماً لأن الأعلام محفوظة عن التصرف بقدر الإمكان فمن
العلمية وضع عطشان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتأنيث المعنوي كذلك
أي كالتأنيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه إلا أنه لما فرق بينهما في التأنيث
اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه
شرط آخر كما أشار إليه بقوله وشرط تحتم تأثيره أي شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي في منع
الصرف أحد أمور ثلاثة زيادة على الثلاثة أي زيادة حروف الكلمة على ثلاثة حتى تثقل أو تحرك الأوسط

بحث التأنيث اللفظي

بحث التأنيث المعنوي

الاوسط والحروف الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة لتخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي تعارض ثقل احد السببين فتراحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين فيه وزينب وسقر علما الطبقة من طبقات جهنم النار وماه وجور علمي لبلدتين ممتنع فيها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في تسببه منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قايم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث الاصلي زال بعلميته للمذكر ولم يعرض شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل يمتنع من الصرف لانه وان زال التانيث بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قام مقامه بدليل انه اذا صغر تقدم ظهر التاء المقدر كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب فغير اظهار التاء لان الحرف الرابع قايم مقام فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان السبب منع الصرف هو صنف التعريف لا الذات الموثر شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي يكون حصل النوع على ان يكون التاء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان يكون التاء وانما جعلت مشروطا بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجي فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب وشرط تاثيرها

في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان يكون في حال العلم في العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العربية وغير تصرف فيه قبل النقل كيقالون فانه كان في العجم اسم جنس يسمى به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان ينصرف فيه العرب فكانه علما في العجمية وانما جعلت شرطا ليلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته في العجمة و الثاني ان يكون زائدا على الثلاثة احرف او تحرك الحرف الاوسط اذ في الثلاثي بثلثة احرف ليلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني واختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا العجمة قلنا اعتبارها فيما سبق لتقوية سببين اخرين ليلا يقاوم سكون الاوسط احد سببيها وبالاعتبار لتقوي سبب اخر اعتبار سببيها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق في انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه لانه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى نقل ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء ممتنعة في العلم الا اربعة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هود كنوح لان سيبويه قرنه موهود بنوح وما يقال ان العرب من ولد اسماعيل وكان قبل ذلك فليس بعربي بمعنى قبل اسماعيل مما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين شرط اي شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى لهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور تكسيرين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة واما جمع السلامة

بحث صيغة منتهى الجموع

فانه لا يتغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع اأين جمع أيمن على ايامنين وصواحب
جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت ليكون الجمع صيغة تقصي عن قبول التغيير فتوتر بغيرها
منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف والمراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف
فلا يرد نحو قوارن جمع فارهة وانما اشترط كونها بغيرها لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة الكون
كقوارنه فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعيته
ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه منسوب محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مداين
وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانه جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فيهما فعلم مما سبق ان صيغة
منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بها فاما ما كان بغير هاء فممتنع
لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الف الجمع حرفان ومصابيح مثال لما بعد الف الجمع ثلاثة احرف
اوسطها ساكن واما نحو فرازنة وامثاله مما هو على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط
تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب سؤال مقدر تقديره ان
حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية
فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف
وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية
لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في
عظم بطنها كان كل فرد منها جامع من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية
فان قلت حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع
هي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لان
علم الجنس للضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما التزم المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية
بهذا القدر ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف ليلا يتوهم ان
الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس كذلك اذ لا
يتصور الوضع في الجمعية وسراويل جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تقضت

تخلصت

الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بخصائص يجعل الجمع اعم وان يكون في الحال او في الاصل فما نشو في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف على موازنه اي على موازن نوع الجموع العربية كانا عيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقة او حكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب اخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الوزن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا فرضا فانه لما وجد غير منصرف ووقاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف فلابد حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري في الدواعي رفعا وجرا اي حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جواري في قولك جاءني جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال اسم منصرف والتنوين فيه

ما يوازنه بلا

ثم قال صاحب المتوسط فهذه الدعاوى الاسباب المانعة من الصرف لانه قال ان اسباب ... عشرة على الجواب الاول فيلزم ان تكون عشرة على الجواب ... فقط

صيغة منتهى

الجمع

مثال الواوي

جوارج

اي فيعتبر الاسم قبل الاعلال منصرفا فالانصراف حالة الانصراف وملاحظة عدم الانصراف بعد الاعلال لان الاعلال التصحيح ذات الكلمة وعدم الصرف لتخفيف عارض بعد الكلمة بعد غير المنصرف بالفعل المشابهة بالفعل

جوار جوار ... الياء ... التنوين ... جوار

للعرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه
الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء
والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما سقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن
حركتها هذا التنوين على هذا القياس الجر بلا تفاوت وفي لغة اثبات الياء في حالة
الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقدير
منع الصرف على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فلا حاجة فيه
اعلالا واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض
عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا
في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة
كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم والبصري علمين شرط العلمية ليامن من
الزوال فيحصل له نوع ثبوت يعتد به في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف
الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه بما يضاده اعني منع الصرف ولا اسناد لان
الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية
في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة
فلو تطرق اليها التغيير يحتمل ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور
فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا
يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل
خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما
الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها
مثل بعلبك فانه علم لبلدة وركب من بعل هو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة
جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما
الالف والنون المعدودتان من اسباب منع الصرف وكونهما مزيدتين لانهما من الحروف

الزوائد

الزوائد ويسميان مضارعتين اي مشابهتين لمضارعتهما الفي التأنيث في منع دخول تاء التأنيث عليهما
وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف هل هي لكونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه او لمشابهتهما
لالفي التأنيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانتا في اسم يعني ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل
للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ثم لوحظ معها صفة وهو الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر
وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم
الشامل للاسم والصفة فشرطه اي فشرط الالف والنون في منعهما الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما
سبب واحد وشرط ذلك الاسم في امتناعه عن الصرف العلمية تحقيقا للسبب الثاني اذ لا يتصور
منعهما غيرها من زيادتهما او ليمتنع التاء فيتحقق مشابهتهما بالفي التأنيث كعمران او كانتا في صفة
فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول
تاء التأنيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التأنيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة
لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما
لالفي التأنيث على حالها ومن ثمه اي من اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمان انه منصرف او غير منصرف
فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تبارك وتعالى لا يطلق على غيره لا على
مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة هو غير منصرف وعلى مذهب من شرط
وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا اختلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه
سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا اختلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين
لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى الندم
فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن
يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببيته منع الصرف بل شرطه فيه اي احد
الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل يعني انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا
من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل
علما للفرس وكذلك بذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية نحو بقم

واما قبوله التاء على غير القياس لا يضر لانها داخلة عليه على غيره

اسما الصبغ معرف فوهما للمنذم وتلم علما الموضع بالشام فهو في اسماء العجبة المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضرب علم النباء للمعنى ان جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيل بالنباء للمعنى فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي في اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زايد من حروف اتين كزيادة اي مثل زيادة حرف او حرف زايد في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل الكائن على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل التاء قياسا بالاعتبار الذي منع الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به فان لحوق التاء به للمذكر فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجي التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار علمية الاسمية العارضة ومن ثم اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجي يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية موثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية موثرة في منع الصرف بالسببية المحضة او مع شرطيتها لسبب اخر واحترز بذلك عما تجامع الف التانيث وصيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر صرف لما تبين اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرايطها فيما سبق وانها اي العلمية لا تجامع موثرة الا ما اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين في الاسم فان كل واحد من هذه الاسباب التي مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما يفهم من قوله الا ما اي لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما موثرة

اي وان إسناد المخالفة الى الاستاد غير مناسب اذ الغالب أن الاد في مخالف الاعلى باسل

16

كافي عمر وليث شرطا فيهما كافي ثلث واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة

بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها اوزان الفعل المعتبر في منع الصرف فلا يكون اي لا يوجد شيء

الاولى الرابع بين نحو هذين السببين وبين احدهما فقط الالمحل فقط لا نحو عمر واذا نكر العلم

الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب حيث هو سبب نحو ما هي فيه شرط في الاسباب

الاربع المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط

بالعلمية من حيث صفة سببيته فلا يبقى فيه سبب هو سبب او على سبب واحد فيما ليست

فيه من العدل ووزن الفعل هذا ودما قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسر الميم

علما لمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه او من صمت يصمت وقياسه ان يجيء

بضمتين فلما جاء بكسر الميم علم انه معدول عنه والجواب ان هذا او غير محقق لجواز ان يرد

اصمت بكسر الميم وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيهما العدل تحقيقا كان او تقديرا

لم يجامع مع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في

اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن

ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت او العدل وهما العلمية والتانيث

ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله

وخالف سيبويه الاخفش الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ

اظهر مع موافقته لما ذكره في القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاد وان كان

غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف مثل احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى

فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع

فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية بمعنى كلهم وكذلك افعل

التفضيل المجرد عن التفضيلية فانه عند التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حيث

صار افعل التفضيل اسما وان كان معرفا باللام او الاضافة لا ينصرف بالاتفاق لمعنى الوصفية فيه بسبب التفضيلية

اعتبارا للوصفية الاصلية اي خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير

فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف وقبل الباعث على اعتبارها امتناع اسودها فهم مع زوال الوصفية عنهما ودفيه بحث لان الوصفية لم تزل بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها سواد وبياض ففيهما شائبة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزم ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصفية الاصلية والعلمية فاجاب المصنف عنه بقوله ولا يلزم اي سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان يعتبر فيه الوصفية الاصلية لا يلزمه في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار متضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما في اسود وارقم فان قلت المتضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين قلت النقد احد الضدين بعد زواله مع ضد اخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبارها معا شبيه بالتضاد وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا

هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال لو كانت الصفة الاصلية معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصل ولو كانت معتبرة فيه لكان حاتم غير منصرف للعلمية والوصفية الاصلية والجواب انا نقول لا نم ان الصفة الاصلية لو كانت معتبرة بعد العلمية في احمر لكانت معتبرة في مثل حاتم اذا سمي به لكونه وصفا في الاصلية الوصفية لو اعتبرت في حاتم علما لزم اعتبار المتضادين في حكم واحد وهو منع الصرف لان العلم لا يقع على متعدد والصفة تقع على كثيرين فلو اعتبرت الصفة في حاتم على المتضادين في حكم واحد وهو غير جائز وليس كذلك احمر نكرة لعدم اعتبار العلمية في منع الصرف فلم يلزم من اعتبار الصفة في منع الصرف حال التنكير اعتبار المتضادين

الاسم في هذه الحالة منصرفا او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان علم انه انما كان
لمشابهة الفعل فلما ضعف هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قوي
جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة
ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما
هو بتبعية التنوين وحيث ضعف مشابهته للفعل لم يوثر الا في سقوط التنوين دون ما الذي
هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناع في الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان
كانتا باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زال احديهما كان
منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا لسبب الاخر زالتا معا
كما في ابراهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية كما في احمر تبقى
العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به غير المنصرف **المرفوعات** جمع المرفوع لا
المرفوعة لان موصوف الاسم هو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا
يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وكالايام الخاليات **هو** اي المرفوع الدال
عليه المرفوعات لان التنوين انما يكون للماهية لا للافراد **ما اشتمل** اي اسم اشتمل **على علم الفاعلية** اي علامة
كون الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو او الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها
لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في
محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا فيكون يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهي
مبنيات مثلا في احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما يجيء **فمنه** اي فمن المرفوع او مما اشتمل على علم
الفاعلية **الفاعل** وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل
الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو
الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل جامد ومشتق فكان اقوى
بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق **وهو** اي الفاعل **ما** اي اسم حقيقة او حكما ليدخل
فيه مثل اعجبني ان ضربت زيدا **اسند اليه الفعل** بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل

فاعل اعجبني ليس باسم لفظا وان كان في التقدير اسما

الا ان هذا المذهب لعدم دخول اللام والاضافة فهو غير منصرف

وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها

او شبهه اي شبه الفعل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر

واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به

عن نحو زيد في زيد ضرب فانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى الضمير شبيه الاسناد اليه في الحقيقة لكنه

موخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم عليه خبره نحو كريم زيد ومن زمان

قلت فيجب تقديمه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديمه

نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اي اسناد

على جهة اي طريقة قيام الفعل او شبهه وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في

حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب

زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا

في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا

القيد بل يجب ان لا يقيده به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه

في زيد قايم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون

الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي فعله المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء

اخر ومعنى لانه لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان

اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك اي لكون الاصل الذي

يقتضي تقدم الفاعل على ساير معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو

زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جايز وامتنع ضرب غلامه زيدا

لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جايز

خلافا للاخفش وابن جني وسندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم

جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا الضرورة الشعر والمراد عدم جوازه

في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي

جزي

جري مجرى الجزء وإذا انتفى الإعراب الدال على فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما
أي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا أو في ضمن الأمثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الأمثلة والقرينة
أي الأمر الدال عليهما لا بالوضع إذ لا يعهد أن يطلق على ما في ضمنها أن شيئا أنه قرينة عليه فلا يرد عليه
ذكر الإعراب مستغنى عنه إذ القرينة شاملة له وهي إما لفظية نحو ضربت موسى حبلى أو معنوية
نحو أكل الكمثرى يحيى أو كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا أو مستكنا
كزيد ضرب غلامه بشرط أن يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت أو
وقع مفعوله أي مفعول الفاعل بعد إلا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب
زيد إلا عمرا أو بعد معناها نحو إنما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه أي تقديم الفاعل
على المفعول في جميع هذه الصور أما في صورة انتفاء الإعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس
وأما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الانفصال الاتصال وأما في صورة وقوع المفعول
بعد إلا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فإن المفهوم
في قولنا ما ضرب زيد إلا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروبا
لشخص آخر والمفهوم من قولنا ما ضرب عمرا إلا زيد انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز أن
يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب أحدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وإنما قلنا بشرط
توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير لأنه لو قدم المفعول على الفاعل مع إلا فيقال
ما ضرب إلا عمرا زيد فالظاهر أن معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو إذ الحصر إنما هو فيما يلي
إلا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لأنه قصر
الصفة قبل تمامها وإنما قلنا الظاهر أن معناه كذا لاحتمال أن يكون معناه ما ضرب أحد أحدا إلا
عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل واحد منهما في الآخر وهو بعيد لأن المقصود وأما وجوب
تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى إلا فلأن الحصر ههنا في الجزء الأخير فلو أخر الفاعل
انقلب المعنى قطعا وإذا اتصل به أي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه أو وقع أي الفاعل
بعد إلا المتوسطة بينهما في صورتي الفاعل التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرا إلا زيد

أي على المصنف

أي متصلا

كيف يصح أن التقديم الثاني مشروط بتوسط الفاعل إذ لو لم يتوسط وقدم الفاعل لا اشتباه والناهي على المفعول لم يتحقق الفصل بين أداة ... وذلك غير جائز ومشروط الاتصال ... ممتنع أيضا ... توسط الا بينهما ... عبد الغفور

بدر الظاهر

سقى جدثا امسى براقة ثاويا في الدلو والجوزاء غادي ورايح ليبك يزيد ضارع الخ

وفايدة هذا القيد مثل ما عرفت انفا او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل به مفعول بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل نحو ضربك زيد وجب تأخيره اي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انفصال ضمير المفعول به لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها لئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال توسط الفاصل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد فيما كان نحو زيد لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن قام بعد علمه بالقيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره واعلم ان الفعل في الجملة لان تقدير الجزء يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزئها والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا للسؤال المقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اي يبكيه من ذل وعجز عن دفع الخصماء لانه كان ظهير اللعجزة والاذلة واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوايح والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوايح جمع مطيحة على غير القياس كاللواقح جمع الملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسال بغير وسيلة اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة

وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين استجارك الواي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي في الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام الا

حلفه

حذفه لانه لا يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فتفسير الآية وان احد
من المشركين استجارك احد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك
الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قايم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء
لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل الابتداء في الفعل **وقد يحذفان** اي الفعل والفاعل **معا**
دون الفاعل وحده **مثل نعم** جوابا **لمن قال أقام زيد** اي نعم قام زيد فتحذف الجملة الفعلية
وذكر نعم في مقامه وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه
في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام التدارك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم
زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية **واذا تنازع الفعلان** بل
العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمروا وان ذكر كريم وشريف
ابوه وانما اقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع
في اكثر من فعلين ايضا اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان **ظاهرا** اي اسما ظاهرا واقعا
بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول الفعل الاول اذ هو
يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال تنازع ومعنى تنازعهما فيه ان يجب من جهة المعنى ان
يكون هو معمولا في ذلك الموضع لكل واحد منهما على البدل لا يتصور تنازعهما في المضمر
المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو حينئذ متصلا بالفعل
الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب
واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في
الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح
اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له
ومراد المص بالتنازع ههنا ما يمكن طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر
واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء
فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار

التنازع

تنازع معط ومكرم في عمروا فان كل واحد منهما يقتضي ان يكون عمروا مفعولا له ونحو كريم وشريف ابوه تنازع كريم وشريف في ابوه فان كل واحد منهما يقتضي ان يكون ابوه فاعلا له مع انهما اسمان

وهو يمتنع لما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يكونا متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمروا وليس هذا قسما ثالثا للتنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين فيهما وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعوليته ذلك الاسم بعينه والاشك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا واعلم انه يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل في المثال الاول وفعل في المثال الآخر حصل مثال للقسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا او ضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني للسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبناءه لان المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لان مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان

عند

عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي **فجائز** اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء
الفعل الاول الفاعل **خلافا للفراء** فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل
لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو
الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول ان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى
المفعول حذفته او اضمرته نقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم محذور وقيل ورد عنه التشريك
الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب نقول ضربني واكرمني زيد هو
وضربني واكرمت زيدا هو وابن المتن غير مشهور عنه **وحذف المفعول** نحو عن التكرار
لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر **ان استغني عنه والا** اي وان لم يستغن عنه
اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي
باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة **وان اعملت الفعل
الاول** كما هو مختار الكوفيين **اضمرت الفاعل في الفعل الثاني** لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني
زيد اذا جعلت زيدا فاعلا لضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا
محذور فيه لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو
جائز **واضمرت المفعول** في الفعل الثاني لو اقتضاه **على المذهب المختار** ولم تحذفه وان
جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا
الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع والاضمار هو
المذهب المختار والحذف كما هو قول غير المختار **فتظهر** المفعول فانه اذا امتنع الاضمار
والحذف فلا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما
واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول
ولو اضمر مثنى خالف المرجوع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه
الصورة الا اذا لاحظ المفعول الثاني اسماد الاضافي انصافه ان بالانطلاق غير ملاحظ

فانه حسبني وحسبتهما منطلقا منطلقا واعمل فيه حسبني وجب اظهار المفعول الثاني في حسبتهما

لزم اما الحذف واما الاضمار وهو منطلقين لانه لولا الاظهار

والاول غير جائز لانه

لا يجوز الاقتصار على حذف

احد مفعولي باب حسبت

والثاني غير جائز لانه لو

اضمر لاضمر مفردا او مثنى

لانه يلزم منه تواردالعاملين على معمول واحد

لان الضمير يعود الى

الزيدان وهو منطلقا

تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول لان الاول يقتضي مفعولا مفردا
والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الاول
بقول امرئ القيس • ولو انما اسعى لادنى معيشة • كفاني ولم اطلب قليل من المال • حيث
قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد هو قليل من المال فاقتضى الاول
رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح شعراء العرب
اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا اقل من التساوي في الاعمال فاجاب المصنف عن
طرف البصريين وقال قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب
التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزام
عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك
لان لو تجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي
مثبتا فيما هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل
عليه البيت المتاخر اعني قوله • ولكنما اسعى لمجد مؤثل • وقد يدرك المجد المؤثل امثالي •
ح يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكنني اطلب
المجد الاصيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبهه لم يذكر
فاعله وانما لم يفصله في الفاعل ولم يقل ومنه كما فعل في المبتدا
حيث قال ومنها المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل
مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيفا الى المفعول لملابسة كونه فاعلا
لفعل يتعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل
او شبهه اليه وشرطه اي وشرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل
اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فُعِل اي الى الماضي المجهول ويُفعَل اي
الى المضارع المجهول يتناول مثل اُفتُعِل واُنفُعِل ويُفتَعَل ويُستَفعَل وغيرها من الافعال
المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه

مفعول ما لم يسم فاعله

مقام الفاعل

مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لا يكون اسناده الا تاما لزم كونه
مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين
وهو اسناد المصدر غير تام وفي المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم المفعول الثاني
من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب مشعر بالعلية فلو اسند زال النصب
والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اي كل من
المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني في الثالث من باب اعلمت وباب علمت في انهما
لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته
مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا
بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل
التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة
شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب
كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف باقي المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول
ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان
ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة
التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة
الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلا متعين
زيد وان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به
سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي
الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى
الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاط اي اخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي
درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول
نحو اعطي عمرو زيدا ومنها المبتدا والخبر وفي بعض النسخ وضمنها يعني في جملة المرفوعات

او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد لتلازمهما الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي **فالمبتدأ هو الاسم** لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم **المجرد عن العوامل اللفظية** اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم **مسندا اليه** واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندا **او الصفة** سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن وذاهب او جارية مجراها كقرشي **الواقعة بعد حرف النفي** كما ولا **والف الاستفهام** ونحو كهل وما ومن وغير ذلك حتى يشمل جواز الابتداء بها في غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا ويحمل قول الشاعر. فخير نحن عند الناس منكم. فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء **رافعة لظاهر** او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه قوله تعالى أراغب انت عن آلهتي واحترز به عن نحو اقايمان الزيدان لان قايمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته **مثل زيد قايم** مثال للقسم الاول من المبتدأ **وما قايم الزيدان** مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي **واقام الزيدان** مثال للصفة الواقعة بعد الف الاستفهام **فان طابقت** الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام **كما** **مفردا** مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقايمان الزيدان او مجموعا نحو اقايمون الزيدون فانه خبر ليس الا **جاز** الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها سادا مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احديها اقايمان الزيدان ويتعين فيه ان يكون الزيدان مبتدأ وقايمان خبرا مقدما عليه وثانيها القايم الزيدان ويتعين ان يكون الصفة مبتدأ والزيدان فاعلا قايما مقام الخبر وثالثها اقايم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت **والخبر هو المجرد** اي الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام مرفوع عن الاسم فلا ينتقض على تعريف الخبر بنحو زيد انه المجرد لانه ليس باسم المسند اي ما يقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول والمبتدأ

لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني
من المبتدأ ولك ان تقول المراد المسند به الى المبتدأ او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا
الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة لبيان
تاكيد واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية
ليسند الى شيء او يسند اليه شيء بمعنى ان الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين والمعنى هم
فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال آخرون كل واحد من المبتدأ والخبر
عامل في الآخر وعلى هذا لا يكون تجريده عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون
المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال وصفه
والذات متقدمة على الوصف ومن ثمه اي ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم
جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة
التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في الخبر الذي اصله التاخير
فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان
الاصل فيه ان يكون معرفة لان للموضوع معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام هو
الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما
من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يحصل اشتراكها قرب في المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن
خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة
فجعل مبتدأ وخبره خير ومثل قولك ارجل في الدار ام امراة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم
ان احدهما في الدار فيسال المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما
في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فرجل مبتدأ وفي الدار
خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد
ولما افادت تخصيصا فانه لا تعلق بجميع الافراد بل هي فرد واحد لكن كل نكرة في الاثبات
فيقصد العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصيصه بما تخصص به الفاعل

لشبهه اذ يستعمل في موضع ما اهر ذاناب الا شر وما تخصيص الفاعل فيلن ذكره هو صحة كون ما يحكى عليه

بما اسند اليه فانك اذا قلت فلم يعلم منه انه لم يذكر بعد او يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت

رجل فهو في قوة رجل موصوف بصفة الحكم عليه بالقيام واعلم ان الملهلب يباح المعتاد قد يكون

خيرا كما اذا كان مجي حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجي عدو والمهر ينباح غير معتاد

فيكون شرا لا خيرا فعلى الادبع النصر بالنسبة فمعناه شر لا خير اهر ذاناب على القائل

فيقال وصف حتى يفع النصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذاناب هذا مثل يضرب

لرجل في ادنى البحر في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتحصيصه بالجر لانه اذا

قيل في الدار علم انه لم يذكر بعد موصوف بصفة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص

بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك

وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار وكانه قال سلام اي سلام مني عليك

هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم من شرط الاخبار عن النكرة على

الغائب بل ما ذكره من المخصصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة

الواهية فلو صح يجوز ان يقال كوكب انقضت الساعة لحصول الفايدة ولا يجوز ان

يقال رجل قائم لعدم الفايدة فهذا القول اقرب الى الصواب لما كان الخبر الذي فيما

سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر

المبتدا وقد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم

وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية والشرطية لانهما راجعان الى الفعلية واذا

كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة

خبرا عن المبتدا من عايد يربطها به وذلك العايد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او

غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر

نفس المبتدا نحو قل هو الله احد وقد يحذف ذلك العايد اذا كان ضميرا وقام قرينة

نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة انه بائع

غيرهما   الذي

البرد السيء لا يستغنى عنهما واذا وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر

من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه

لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقلين

وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل

في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد

ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تاخيره ولكنه قد يجب كما اشار اليه بقوله واذا كان

المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه

يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام اوهي

الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب

بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى

الاستفهام او كانا اي المبتدأ والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين

ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين

في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك يجب تقديمه مثل افضل

منك افضل مني دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ احترز به عما لا

يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه

زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر

في هذه الصور اما في الصور الثلث الاول فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ

بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل

او بتابع الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون

قاموا فانه اذا قيل قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون

بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ بالبدل وبالفاعل على التقديرين اي على قول من يجوز كون

الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل او جمعه كما في ضربني هند واذا تضمن الخبر المفرد

اي الذي ليس محله صورة سواء كانت بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى
وجب صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدا واين اسم متضمن للاستفهام خبر
وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم فاعل كان الخبر مفردا
صورة ومعنى وعلى التقديرين ليس بجملة صورة احترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل تقديم الخبر
صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر متعلقا به مصححا له اي للمبتدا اي
من حيث انه مبتدا فيتعلق به مصحح وقوعه مبتدا مثل في الدار رجل فان في الدار خبر تخصص للابتداء
يتعلق به كما عرفت فلو اخر بقي المبتدا نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان
لمتعلق الخبر التابع له تبعية تمنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير
كائن في جانب المبتدا راجع اليه لان المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
مثل على التمرة مثلها زبدا فعلى التمرة خبر مقدم ومثلها اي مثل التمرة مبتدا وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة
لا الخبر وهو على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة
مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدا اذ في تأخيره حينئذ لبس المفتوحة بالمكسورة في اللفظ
لامكان الذهول عن الفتح لخفائها وفي الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم
الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور التي ذكرناها وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون
اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك بالعطف وبغير
العطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط
نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز ولابد في هذه الصورة من ترك العطف
اذ في نظر بعض النحاة الى صورة التعدد جوز العطف لا يبعد ان يقال ان
المعتبر تعدد الخبر ما يكون بغير عطف لان التعدد بالعطف [illegible] لا في الخبر ولا في المبتدا
في غيرهما وانما التعدد بالعطف ليس بخبر بل هو في توابعه [illegible] المعتبر في المثال
الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدا
معنى الشرط وهو تشبيه الاول بالثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله

وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة

ادخل الفاء في خبر ان لشبه الذي الشرط
بسبب عموم القبول المرتب على الكفر

فيشبه المبتدأ الشرط في سببيته للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله
فبنظر الى تجرد المبتدأ من معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب
دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدم دخوله وذلك المبتدأ المتضمن
معنى الشرط **اما الاسم الموصول بفعل او ظرف** اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية فان الجملة
فعلية ههنا بالاتفاق انما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا لان الموصول بهما مشابه بالشرط لان
الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به **والنكرة الموصوفة بهما**
اي باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها **مثل الذي ياتيني** هذا مثال للاسم الموصول بفعل
او في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف **فله درهم** واما مثال الاسم الموصوف بالاسم
الموصول المذكور فكقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم **ومثل كل رجل ياتيني**
هذا مثال للاسم الموصوف بفعل **او كل رجل في الدار** هذا مثال للاسم الموصوف بظرف **فله
درهم** واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فكقولك كل غلام رجل ياتيني او
في الدار فله درهم **وليت ولعل** من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح
دخول الفاء على خبره **مانعان** عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر
للشرط والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام عن الخبرية الى الانشائية
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو **بالاتفاق** من النحاة فلا يقال ليت
الذي ياتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق
فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة
بالفعل مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها **والحق بعضهم**
قيل هو سيبويه **ان المكسورة بهما** اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا
تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية بدليل قوله تعالى ان الذين كفروا
وماتوا وهم كفار فلن يقبل وانه قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل وما وجه
تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فانه عند بعض ذكره

ولم يقيد بقول غيره فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما

يدل على عدم منع ابن الكيسان عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة

عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم

ولكن ما يقضى فسوف يكون **وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة** لفظية او عقلية **جوازا** اي حذفا

جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل

وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك

فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره

زيد **كقول المستهل** اي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل

المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره **الهلال والله** اي هذا الهلال والله فالتركيب

الحالية وليس في باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شخص

بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظر ويراه كما رآه وانما اتى بالقسم

على عادة المستهلين غالبا لانهم يفرحون برؤية الهلال عند الرؤية **وقد يحذف الخبر جوازا**

اي حذفا جائزا لقيام قرينة وغيرها اقام شيء مقامه **مثل** الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت

فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا

السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف عربا دمستعملا اي ففي وقت خروجي

السبع واقف **وقد يحذف الخبر** لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم

تركيب الترم في موضع اي موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك اربعة ابواب اولها

المذكور اولها المبتدأ الذي يقع بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود

لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر

جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزم قيام مقامه هذا اذا كان الخبر عاما

واما اذا كان خاصا لا يجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء يزري

لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم الذي بعد

انما وجب حذف الخبر لحصول الشرطين ههنا لان قائما يدل عليه اذ الدلالة الحال على الظرف واذا كان يدل على الخبر لدلالة الظرف على متعلقه

فاعل ليفعل مقدر اي لو وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافع للاسم نعت هاد ثانيها كل مبتدا

كان مقيد اصوره او بنادبه منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل

مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي زيد راجلا وضربي زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا

مثل ضربي زيدا قائما اي بين ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون

الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحاصل

متعلقات الظروف ويجي بعدك فتح اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم

الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون

الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة وهي حذف اذا مع الجملة المضاف

اليها ولم يثبت في غير هذا المكان والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة

والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا ملابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا

ملابسي قائما اذا كان عن الفاعل اولي هما تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي

ملابس قائما ويجي بحذف ذي الحال مع قيام القرينة تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته

ثم حذف الملابس الذي هو خبر المبتدا والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا

مهديا اي سر راشدا مهديا والعامل في هذا الحكم مستتر يجب في تلك الكلمات البعيدة وقال

الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل فجعل قائما من متعلقات المبتدا ولم يجعل ثم الخبر حذف

وغيرك سد مسده وتقييد المبتدا المقصود عموم بدليل الاستعمال وذهب

الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا

ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى

ما ضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه

بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا

الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في

ذراعيها كل مبتدا ان يكون مقسما به جزء القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك

وبقائك او قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان يعرف انه على القسم المحذوف وجواب القسم يلزم قائما

فيجب حذفه والمراد بمعنى واحد ولا يستعمل مع الكلام الا المقسم لان القسم موضع

التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها اي والمرفوعات خبر ان واخواتها اي

اشباهها في الحروف الخمسة الباقية وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع

بهذه الحروف لا بالابتداء على مذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت

رفعا ونصبا مثله هو اي خبر ان واخواتها هو المسند الى شيء اخر بعد دخول اي بعد دخول هذه الحروف

عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول

هذه الحروف اخرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لا بيان

اثرهما فيهما لفظا ومعنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه

فان يقوم ههنا وحيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما

دخل على جملة يقوم ابوه فلا احتياج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند الى اسناد

الحروف ويلزم منها استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد

بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا

يقوم مثل قائم في مثل ان زيدا قائم فانه مسند بعد دخول هذه الحروف وامره

كامر خبر المبتدا اي حكمه كحكم خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا وجملة وهو فردا نكرة

وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة

فلابد له من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان يصح كونه خبرا

شرائطه وانتفاء موانعه لا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدا يصلح ان يقع خبرا

لباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا

وان ذلك الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه اي لا يجوز تقديمه

على الاسم وفيما بعد تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل

في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على

المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعمل العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها
بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل المتصرف ايضا غير الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا
اي ليس مع كان وخبر المبتدا في تقديم الخبر اذا كان الخبر ظرفا فحكمه اذن حكم في جواز التقديم اذا كان
الاسم موخر نحو قوله ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان في البيان
وان في الشعر لحكمة وذلك لانه يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس
اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى
آخره هذا شامل لخبر المبتداء وخبر ان وخبر كان وغيرها بعد دخولها اي دخول لا فخرج به
الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام
رجل ظريف وانما على لغز المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال كون الخبر في جملة
الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها
في الدار خبر بعد مجي الظرف بعد لا حالة لان الظرافة لا تنقيد بالظرف نحو فيما الى بة لئلا
يلزم الكذب بسبب ان كل غلام رجل ظريف في الدار ولكن منالا لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف
لا حذف فكثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل الدالة التي عليه نحو لا اله الا الله اي لا
اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب
ادلمراده انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيبقى لا معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل
والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقدير يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم
على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدا والخبر
ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه هذا شامل للمسند اليه وكل مسند اليه بعد
دخولها صرح به غير اسمهما ولا يرد ما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد قايم ابوه وما قائم
مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لانها لا تعمل في المعرفة بخلاف
ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة وهذه لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يعملونهما
ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء والخبر كما كانا قبل دخولهما وهي لغة اهل

العمل

الجازي ورد القرآن نحو هل بشراً وهي اي عمل ليس في لادونه ما شاذ قليل النقصان
مشابهة لا بليس لانه ليس لنفي الحال ولا لليس لكن فانه للنفي مطلقا بخلافها فانه لنفي الحال به
نستفر عمل لا على هو رد السماحي قوله فمن صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح
لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يكرر
تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه الانواع ان يكون مسند
او مسند اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع
ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة
النصب فقال **المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية** وقد تبين شرحه بما ذكر في
المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة
والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات وأباك ومسلمين ومسلمين فمنه
اي من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة
المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية
فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحد منها فيقال المفعول
به او معه او فيه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل
اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون موثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه
مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرافة وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل
هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكورة صفة للمفعول
وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا
كان مقدرا نحو فضرب الرقاب اي اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وضرب المصادر
التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية
للمفعول وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه
بل المراد انه معنى الفعل يشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء نحو خرج به مثل تاديبا في قولك

تاديبا

اي وهو مسند اليه مثل هل مسند او حرف ... وهو موجود في ... محذوف

للمنصوبات

جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ان المصدر قال المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه والمفعول به المفعول ... المطلق جزء معنى الفعل لا ... يجوز الحدث والزمان ... اي فاعل ما ... بمعناه ... فاحتاج الى ...

تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك ضربته

مثل كراهيتي في كرهت كراهيتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور

واشتق منها فعل يسند اليه ولا شك ان معنى الفعل يشتمل عليها وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل

الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهي مفعول مطلق

واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهيتي فهي مفعول به لا مفعول مطلق

اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به

فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون المفعول

المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض

انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع

وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دل على الماهية المجردة

عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او

جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين هما للنوع والعدد

نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي بغير معاد له

اللفظ فعله اما بحسب المادة نحو قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا ف سيبويه

يقدر له عاملا من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف

الفعل اي الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير

مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم التفضيل وهو مصدر باعتبار الموصوف

او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا

اي كائنا سماعا موقوفا على السماع وللقاعدة لم يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي

رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اي

جدعه جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت

حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال افعال

اعلم ان النبت عين بناتا لا نبتا قال ب الاول انبت والثاني نبت ... ط

قال ابن العربي في شرح المصابيح ان الفصحاء يستعملون القعود في مقابلة القيام والجلوس في مقابلة الاضطجاع ونحوه وحكي ان النضر بن شميل دخل على المأمون وقام بين يديه فقال له المأمون اجلس فقال يا امير المؤمنين لست بمضطجع فاجلس قال كيف اقول قال قل اقعد ... ٢

العالمة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد لو احمد الله حمدا واشكر
الله شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما
استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوما في مواضع
متعددة منها اي من هذه المواضع ما اي موضع وقع اي المفعول المطلق فيه
وقع مثبتا اي اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد
نفي داخل علي اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي بعد معني نفي داخل علي اسم لا يكون
المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال علي اسم لانه لو دخل علي فعل نحو ما
سرت الا سيرا او انما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا
عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد كان مرفوعا علي الخبرية او وقع المفعول المطلق بين
مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح فيه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع
الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير
سيرا وما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي
وانما اورد مثالين تنبيها علي ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الي النكرة والمعرفة والي ما
هو فعل للمبتداء والي ما يشبه به فعله او الي مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي
تسير سيرا مثال لما وقع بعد معني النفي وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا مثال لما
وقع مكررا ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها
اي موضع وقع المفعول المطلق فيه تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد
بمضمون الجملة مصدرها المضاف الي الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه
وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد
بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض
المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله تعالى هذا الغرض المطلق

فاما منا بعد واما فداء اي اماتمنون منا بعد شد الوثاق واماتفدون فداء ومنها اي

تلك المواضع ما اي موضع وقع اي المفعول المطلق فيه للتشبيه اي لان يشبه به امر آخر

واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل

وافعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد العلماء لان الزهد ليس

افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم

كائن بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا الرجل صوت صوت

حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت

بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار

صات الشيء يصوت بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي

له صوت وهي مشتملة على اسم [crossed out] بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب

ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ

الثكلى وهي امراة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع

المطلق فيه مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي

الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة هي له علي الف درهم

لان مضمونه الاعتراف لا يحتمل سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه

اي لنفس المفعول المطلق لانه لما يكون نفسه وذاته لا امرا يغايره وذلك باعتبار

ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع المفعول المطلق مضمون جملة لها اي لهذه

الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا فحق حقا لانه

ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قولك زيد قائم ولها محتمل غيره لانها

تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا

لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه ومن حيث هو

محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل

وحيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه يسمى تاكيدا لاجل غيره ليندفع وعلى
هذا فينبغي ان يكون المراد بقوله يسمى تاكيدا لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه لينكسر ويتفور حتى
يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وانه لم يكن للتثنية بل للتكثير والتكرير
ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول
لئلا يرد مثل قوله ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال من تتمة النوع
لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اي اقيم بخدمتك ومثاله
امرا فيه لا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متوالية فحذف زوايده ثم حذف حرف الجر والفعل
واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف
الزوايد وعلى هذا القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى لعيك [?]
الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام

المفعول به

المفعول به هو ما وقع
اي شيء وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد
بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في مثل ضربت زيدا
ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به
فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه
بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما بينهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول
المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة
او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى
فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل
الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا
ظهر ما يرد على ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا
فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير
المتكلم وقد يتقدم على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا

اما جوازا مثل الله اعبد و وجه الحبيب اتمني واما وجوبا في ما تضمن معني الاستفهام او الشرط
نحو زيدا رايت دون تكرم اكرمه فان هذا اذا لم يكن مانع في التقديم كوقوعه في خبر ان نحو ان زيدا
لسانك فقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو
زيدا لمن قال واضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال نحو
مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع
تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب علي المدح او الذم
الترحم نحو اخاك اخاك اي الزم لكثرة مباحثها بالنسبة الي هذه الابواب الاول اي
في تلك المواضع الاربعة سماعي اي مقصور علي السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة
بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه انتهوا خيرا لكم
اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا
اي مكانا ماهولا اي معمورا لا اخرابا واهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا
والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادي وهو المطلوب اقباله اي توجهه
اليك بوجه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل
يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت منزلة ذوي العقول صلاحيته النداء ثم ادخل
عليه حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه
المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء بمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادي وفصل
فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادي لهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد
تحكم فان المندوب آيم كما قال بعضهم منادي مطلوب اقباله حكما علي وجه التفجع فانما
قلت يا محمد فكانك تناديه وتقول له تعالي فانا مشتاق اليك فلا دليل علي دخوله تحت
المنادي كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام الشيخ انه داخل في المنادي
بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة نحو
ليقبل زيد لفظا او تقديرا نحو يوسف اعرض عن هذا ...

قرؤا الكسائي الا بالتخفيف اللام اي اسجدوا على
تقدير يا قوم اسجدوا بحذف المنادى
والباقون قرؤا بتشديد اللام على انه
مضارع فسقطت النون الناصبة
للمصادع لان التقدير ان لا
يسجدوا.

يا زيد وتقديرا بان يكون التقدير نحو يوسف اعرض عن هذا او للمبالغة اي يا زيد
نيابة لفظية بان يكون النايب ملفوظا او تقديرا بان يكون النايب مقدرا كما في
المذكورين او للمناد والمنادي الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا
اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادي عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر
واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء
عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسدّه مسدّ الفعل وقال ابو علي في بعض
كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال فعلى هذا المذهب لا يكون في هذا الباب اي مما
انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف في المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس
احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند المبرد حرف
النداء قايم مقام احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى
بيان للبناء والخفض والفتح على النصب لتلبسهما بالنصب النصب لطلب الاختصار
في بيان النصب يعني لم ينصب سواها على ما يرفع به اي على الضم او الالف والواو
التي يرفع المنادي بها عن حرف النداء والفعل مسند الى الجار والمجرور اعني به لا الى ضمير فيه
الضمير الى الاسم عن ملام لسوق الكلام ان كان المنادي مفردا اي لا يكون مضافا ولا
شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اليه معرفة قبل النداء او
وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب
الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف
ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف والفعل
فبني لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضم او لهما
المعرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف
ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادي بلام الاستغاثة اي

مخصوص من بين امثاله بالبدل نحو يا لزيد وانما فتحت كيلا يلتبس بالمستغاث له اذ لو حذف

المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا

المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الا لان المنادي المستغاث اوقع موقع كاف الضمير

التي يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث لاجله نحو يا لزيد للعمرو وكسرت لام المعطوف

لان اللبس يزول بين المستغاث وان عطف مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا

نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنايه كانت

مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو

الاصل فيه وقيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء

ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما وكيف

قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة

كان المهدد اسم الفاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح في الحضور منه

وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص منه واجيب عنه ايضا

بوجه اخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس

الماء والدواهي وانما المراد يا قوم ويا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك

ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فيشكل الا

ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اي يبني المنادى على الفتح لالحاق الفها

اي الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام يقتضي

الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به

للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب المفعول به المنادى المستغاث مع اللام او الالف

لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة

فيه وانتفاء علة المشابهة ونحوه مغيرة عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما لا يكون مفردا ولكنه

معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا

اللام مكسورا اما اذا كان مفتوحا فلا يصلح هذا

وان كان مبنيا قبل دخول حرف النادي

مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم

الثالث هو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معينا مثل يا رجلا مقولا لغير معين أي لرجل غير معين

وهذان النوعان ينصبان لانتفاء التعيين فيه لو كان منصوبا لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو

ما لا يكون مفردا ولا معينا مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا إذ حيث

اتضح انتفاء كل من القيدين عنه سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة إلى ايراد مثال

على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة

اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام بها مذكورة وهذه الامثلة كلها

مثال لما ليس بمستغاث به فلا حاجة إلى ايراد المثال له على حدة وتوابع المنادى

المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما وانما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع

المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيد المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث قبل

بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا لزيداه وعمراه او عمرو لان المتبوع مبني على الفتح

التوابع يكون فيها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة

المعنوية لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة

بان لا يكون مضافا لفظا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظا او مشبها

بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف

بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع نحو

يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن أي الحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتي

في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها

من قيد فصّل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرّح بالقيد فيما هو يحتاج اليه فقال

والتاكيد أي المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو

يا زيد زيد ولذلك لم يجز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك

لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع

سواء كان منصوبا او مجرورا نحو يا لزيد وعمرو ثم عملوا على محله النصب

فانه وان لم يكن مفردا لكنه في حكم المفرد لكونه في تقدير الانفصال

بهذا مثال شبه المضاف

دخول يا عليه يعني باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما حكم المنادي
ترفع حملا على لفظ الظاهر والمقدر لان بناء المنادي عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعا
للفظ وتنصب حملا على محله لان ضم تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية
نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها
لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد هو استاذ سيبويه في المعطوف الممتنع دخول يا عليه
يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على
حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضم اي لا تنوين معه ما دام ولكن لما لم
يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء
النحوي المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع لانه لما امتنع تجويز تقدير
حرف النداء بواسطة اللام لم يكن منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني يتبع المحل
النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع
اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار الرفع لامكان جعله منادى مستقلا بنزع
اللام عنه والا وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم
والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا
والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع المنادي المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة
الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع المنادى اولى
لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا
رجلا يا عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا
اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير
المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فهو المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه
حكمه اي حكم واحد منهما حكم المنادي المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو

اي وحكم البدل والمعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكم المنادي المستقل سواء كان بدلا او معطوفا على المنادي المبني او المعرب وسواء كانت مفردا او مضافا فان حكمهما مثل حكم المنادي فان المعطوف والبدل اذا كانا مفردين معرفتين لم يجز فيهما الا البناء واذا كانا مضافين لم يجز فيهما الا النصب تقول في البدل والمنادي مفرد يا زيد اخاك ويا زيد بشر وتقول في البدل والمنادي مضاف يا عبد الله اخاك ويا عبد الله زيد وتقول في المعطوف والمنادي مفرد يا زيد وعمرو ويا زيد واخاك وتقول في المعطوف والمنادي مضاف يا عبد الله وزيد ويا عبد الله واخاك متوسط

المقصود بالذكر الاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضافا عين المضاف ونكرتين قابلتين للبناء مثل يا زيد بن بشر ويا زيد بن خاطر ويا زيد بن طالما طالما جبلا ويا زيد بن رجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم ما يكون منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبني عن جواز ضمه فان جواز الضم لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجردا عن التاء والحقا بهما اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فتحرج عنه مثل يا زيد بن الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما هو قياس بناء المنادى على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف بالفتحة التي هي حركة الاصلية لكونه مفعولا فانا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداء المعرف باللام فقيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع ها التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الاول بين معا والتزموا يعني العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي على المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء المستغني عنه فلم يجز فيه الوجهان صفة المنادى فلم يذكر هنا كما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه اي وتوابع الرجل مثلا اي والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف في يا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني فالوا منادى على ما فيه تحوير اجتماع حرف النداء مع اللام هي اجتماع الاولين لاصلها

32

كون اللام عوضا عن محذوف وتنبيهما لزومها الكلمة الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوض

اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع اخر

اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق فانه وان كان اللام

لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله اناس

ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ويا الصعق

ولعلهم حكموا بان هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالو

لانها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان

في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا ولك

اي جاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد الموصوف والثاني

اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب اما الضم في الاول فلانه

منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب لانه مضاف الى العلم المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف

والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضافا الى علم محذوف لدلالة المذكور عليه وذلك

مذهب المبرد والسيرافي اي جاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي

فتح الاول اتباعا للنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف

مضاف اليه وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر والبيت

حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجو فقال جرير خطابا بالتيمي تيم لا تتركوا عمر وان يهجوني

فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني مهاجاته اياهم والمنادى المضاف الى ياء

المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء

اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن نحو مثل يا علامي وقلبها الفا نحو يا غلاما هذه

الوجوه تقع غالبا في النداء لان النداء موضع التخفيف لانه المقصود غيره فيقصد

الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه الى المقصود في الكلام فتخفف يا غلام بحذف الياء وا

الكسرة دليل عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهذان

الوجهان وانما كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى
بل فيما غلبت فيه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المحذوفة بالحذف والقلب
نحو يا عم ويا رب ويا قوم وقد شذ ذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف فقد يكون
المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالياء في صيغ الوجوه كلها وقفا اي في حال الوقف نحو يا غلام
ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب مجاوزين عن يا ابي ويا امي على الوجوه
الاربعة كساير ما اضيف الى ياء المتكلم مع جواز بقية عليها لكثرة استعمالها في
كلامهم اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت معا اي قالوا يا ابت ويا امت ابدلوا من الياء
الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة
وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا
يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا
امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن
عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي الى بعضها يا ابن اخي ويا ابن خالي
لا بالنظر الى ابن ايضا فانهم يقولون بنت ام وبنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب
يا غلامي وقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن عم بحذف الياء
والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه اخر
شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والالف اكتفاء بالفتحة
لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان ترخيما بعض الكلمة اتى الترخيم
شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام وغير ضرورة
دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى فهو في غيره اي غير المنادى واقع
ضرورة اي لضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى
حذف في اخره اي اخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى
الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى

ويعلم

واجاز الكوفيون يا عمرو وياعم وبعضهم

يا ذي في يا زيد الفه

33

ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على توقيف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير الى الترخيم مطلقا او الضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على تقدير الاول اذا كان واقعا المنادى على تقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لم يمكن الحذف في الاول لانه يلبس اخر اجزاء المنادى ونقل الى المعنى ولا في الثاني لانه يلبس اخر اجزائه نقل الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا باللام لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه والنصب والبناء فلم يرد الترخيم الذي هو من خصايص المنادى ولا متعجبا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وقد وقع في بعض النسخ ومندوبا وكانه نظر الى المصنف مع انه وجد اشتراطه عند غيره في المنادى وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته يناسب التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما ابقي منه دليل على ما القي ولزيادته على الثلثة لم يكن نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علم موجبه واما اسما ملتبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتض فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يشترط فيه العلمية وزيادته على حرفين لان بقاء كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان بانقضاء ثلثة اذا التاء كلمة اخرى براسها ولا يرخم لغير الضرورة منادى لم يستوف الشرط المذكور الا ما شذ نحو يا صاح في يا صاحب مع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كيفية الحذف بسببه فقال فان كان في آخره اي آخر المنادى زيادتان كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا احترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيد

تاء التأنيث فلم يحذف منهما إلا الآخر كما سيأتي أما إذا جعلنا فيعلا في الوسائط أبي الحسن كما

هو مذهب سيبويه لا أفعالا كما هو مذهب غيره لأنه يكون نحو زيابة ... وإن

ادكان في آخر حرف صحيح أي صحيح أصلي لتبادره إلى الذهن لأن الغالب في الحرف الصحيح

بخرج منه سعلاة لأنه لا يحذف منه إلا التاء وهو لم وإن يكن حقيقة أو حكما

مثل مرجى ومن عون الحرف الآخر منهما في حكم الصحيح الأصالة قبله مدة الزائدة

الواو أو ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بالمدة الزائدة لتبادر

إلى الذهن لغلبتها وكن بما يخرج منه نحو مختار فإنه لا يحذف منه إلا الحرف الأخير

وهو أي الحال أن ما في آخره حرف صحيح قبله مدة أكثر من أربعة من الحروف كمنصور

وعمار ومسكين لئلا يلزم حذف حرفين منه عدم بقائه على أقل أبنية المعرب

لم يأخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لأن نحو ثبون وقلون يرخم بحذف

زيادتيه لأنها إبقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفنا أي الحرفان الأخيران

في كلا القسمين أما في الأول فلما كانتا في حكم الواحدة فكأنهما معا حذفنا معا وأما

في الثاني فلأنه لما حذف الآخر مع صحته وأصالته حذفت المدة الزائدة لئلا

يرد المثل السائر صلت على الأسد وبكت على النقد وإن كان مركبا وقد علم أن

شرط الترخيم أن لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم

الآخر فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التأنيث

في كون كل واحد منهما على حدة صارت بمنزلة الجزء وإن كان غير ذلك أي غير

المذكور من الأقسام الثلاثة فحرف واحد أي فيحذف حرف واحد لحصول النائب

المنفصل وعدم موجب حذف الأكثر فيقال يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك

وهو أي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع أجزائه فيبقى الحرف الذي صار

آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبل الترخيم على الاستعمال الأكثر فيقال

في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو ساكنة

بعد

بعد ضمة وفي كروان ياكرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل فيه للتقليل اي يجعل المنادى المرخم في الاستعمال لا في اسما برأسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم لانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة ولا جرم قلبت الواو ياء لسكونها وكسر ما قبلها كما في ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا بعني العرب صيغة يا لندبة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان تستعمل في الباب تقاعد المناد والمندوب في اللغة من تبكي عليه واحد وتعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء وشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على وجوده عند فقده والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقده كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب بفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه وخص المندوب بوا امتيازا به عن المنادى لعدم دخولها عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه يعني اذا وقع على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشابها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لانه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعروف وقد جاز لك زيادة الالف في اخره اي اخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي الالتباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره قلبت الى حرف مد مجانس لحركة اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندب غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندب غلام مخاطب واذا اردت ندب غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصله الضم لا واغلامكماه

المندوب

المعرفة

المندوب

لالتباسه بندب غلام مخاطبين اثنين فتحذف لك الهاء اي الحاقها بعد من الموات في حال
الوقف لبيانهما ولا يندب في قسم المندوب المتفجع عليه الا الاسم المعروف فلا يندب باسم
المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته المتفجع عليه فلا يقال وا رجلاه اذا لم
ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص ينتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب
بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وا زيداه
الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جزء تمام المضاف
فهو جزء كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا اجاز مثل
يا امير المؤمنيناه ولم يجز وا زيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف
باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من
المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل
هو زيد بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران بالذات وحكي يونس ان
رجلا ضاع له قدحان فقال وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز القيام
قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان معه اسم الجنس ونعني به كل اسم
نكرة قبل النداء سواء نون بالمنادى او كيا رجل او لم ينون مثل يا رجلا لان ذلك
لم يكن كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى
والاشارة اي ولا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والاستبعاد
والندبة لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فيبقى
على هذا المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع البدل عن
حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو
اللهم او نحو بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظ اي اذا وصف بذي
اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل
اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف في هذا وغيره ان يتصف هذا بذي اللام

موصولا او موصوفا بعامل الظرف او معطوفا عليه
موصولا عاملا الظرف او موصوفه
نحو زيدا لقيت عمرا او الذي يضربه
او رجلا يضربه عبد الغفور

ذلك لوجوه منها ان يكون المتعلق مضافا الى الضمير
سواء كان ذلك المتعلق معمولا بالاصالة للفعل
او بالتبعية نحو زيدا ضربت غلامه
ومنها ان يكون المتعلق

اي وقت حصول قرينة جوازا اي حذفا جائزا

الاول نحو امرءا ونفسه ... والثاني القاعدة المنادى وهذا الثالث

والمضاف الى اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصول نحو ولا الذي احسن الي
واما المضمرات فشذ ندائها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل
اي ادخل في الصبح يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس
حين كرهته هند وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق حذف حرف النداء من المخنوق مع انه اسم جنس وشذ
وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء مع اسم الجنس وترخيم غير العلم
قيل هي رقية يصيد بها الكروان يقولون اطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن
ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى
فلا تخلى انت ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة مثل الا يا اسجدوا في تخفيف الا
انه حرف تنبيه ويا حرف النداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل
على قراءة الكسائي وبتشديد اللام لانه ليس في هذا الباب فان ان ناصبة للفعل
المضارع ونون لا في لا يسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث وتلك المواضع
الاربع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول به اضمر اي قدر عامله
اي عامل الناصب على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير
بيانية اي اضمر عامله بناء على شريطة هي تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب
اضماره احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم
بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يكون الفعل او
شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيد
عمرو ضربه وزيد انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك
الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره
وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا
عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب اخر بحيث لو سلط نحو ذلك
عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد الامرين من الفعل او شبهه بعينه او مناسبه

يناسبه بالترادف واللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين هذا الاسم بالمفعولية
كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد
الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع عن عمله
في زيد ليس مجرد اشتغاله بضميره فانه عمل معنى الابتداء فيه برفعه اياه وايضا مانع عن
ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج نحو كان في نحو زيد كنت اياه وههنا صور اربع
احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير
تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير
ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور فيه الا
تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربع امثلة ثلثة منها
للمشتغل بالضمير بالاقسام الثلثة وواحد منها للمشتغل بالمتعلق والاحسن تقديم
ح باخر مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال للفعل المشتغل بالضمير مع
تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت
وزيدا ضربت غلامه مثال للفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال
الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء
على الشيء يلزم ملابسته للمحبوس عليه وينتصب زيد في هذه الامثلة بفعل
يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيدا في زيدا ضربته
ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته فحذف ضربت الاول لوجود
مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر لما بعده
اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزم اعني ضربت غلامه فان ضرب
الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست
عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما ان يكون ...

اي الواقع في مظان الاضمار

فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويان لان وجود عامل صالح للنصب قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة في الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة للنصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها نابت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قيل مع غير الطلب احترازا عما اذا كان مع الطلب نحو اما زيد فاضربه فان المختار هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقعة على الاسم المذكور للمفاجات في كونه اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها الجملة الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هي فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيد لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولما ولن وهذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا عمرا ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز

وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكتفى
تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه
فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي
ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا
اضربه وزيدا لا تضربه انما اخترنا في هذه المواضع اي بعد حرف الاستفهام والنفي
واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه
المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا
انتصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا وكذلك يختار النصب في
الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب لكن
لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة
فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او
صفة مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على
تقدير النصب وصفيته لا بينه من حيث انه مفسر وبين الصفة فان التركيب لا يحتملها
معا مثل انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار على شريطة التفسير ولو
رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في افادة المقصود
لكن يحتمل ان يجعل صفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود وفات
المقصود وهو الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا بانه
فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في
الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار
واحدا منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره ونحو
ذلك والا لا يلزم العطف على الصغرى بعمرو الكبرى اي ويستوي الامران اذا
عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين جملة اسمية
خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل فالوجهان

يشعر بان لحصول التناسب فيهما في الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي
النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة
للرفع فلمانع معارضته كقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما
اذ الكبرى ايضا قريبة غير منفصل عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى اما باعتبار المبتدأ فالصغرى
اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به هاهنا ان ولو
اما اذا كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق واختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب
مع الطلب كذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب
بعدها لوجوب دخولها على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربته مثال
لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به اي
من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما
اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لو وقع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام
لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل
مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب لا يعمل النصب
وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه
مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابس الذهاب او يلابسه
احد بالذهاب او اذهبه احد قلت المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه
مع اتحاد ما اسند اليه والاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي
فرفع زيد في المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمعنى فليس من باب الاضمار على
شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب كذلك اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى
وكل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير
لانه لو جعل منه كان التقدير فعلوا كل شيء فعلوه في الزبر ان كان متعلقا
بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا افعالهم

احدهما اسمية من مبتدا والخبر محذوف اي فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني والاخرى فعلية امرية بيانا للحكم الموعود فلبس منه ايضا لامتناع عمل ما في جملة في الخبر عند بعد في اخرى ثم جلس وحده

انما قال مثل يوم الفاء ولان الفاء اذا كانت زائدة او واقعة موقعها لم تمنع نحو قوله تعالى واما ثمود فهديناهم فلا تضمر جاز الاحتمال ان يعمل ما بعدها فيما قبلها عبد الغفور

فعلا بل الكرام الكاتبون او فعلوا فيهما كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فان المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شيء كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدا والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا تقديره وكل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء متفقون فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى انه يحتاج لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار واساس

الى ما يحتاج للاخراج عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الفاء مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتداء موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط وخبر المبتدا كالجزاء فالفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لدلالته على سببيته للجزاء ومثل هذه الفاء لا تعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسلط الفعل المذكور بعده على ما قبله فيتعين فيه الرفع و في الآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدا محذوف المضاف واليه الخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد فقوله فاجلدوا كل واحد جملة ثانية لبيان الحكم الموعود فالفاء عنده ايضا للسببية اي ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء جملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسلط فلا يدخل في الضابطة فيتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب والاختيار النصب باطل للاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط وجعل الآية جملتين

جملتين

التحذير

38

جملتين ليتعين الوقف الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما
وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه
وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي تحذير
ذلك المعمول محذرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي
مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطف على حذرا او ذكر
المحذر فان قلت فعلى هذا لابد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه
وضع المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام ومعمول بتقدير اتق ذكر مكررا
الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه
لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان للاول نوعي
التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن
حذف الارنب وهو ضربه بالعصى بعد من حذف الارنب عن نفسك تحذيرا منهما الا
منهما والطريق الطريق مثال للثاني ونحوه اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك
ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد
فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونحوه وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب للمعنى
على الانتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال تقدير بعد او اتق ونحوهما
فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع مثل نفسك
فان المعنى بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها
كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج من النوعين فينبغي
ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع
خارجة عن الحدود بدليل ذكرها فيما بعد ونقول في تسمية النوع اياك والاسد كما
كنت تقول اياك والاسد وتقول اياك ان تحذف بتقدير واو اياك وان
تحذف لان حذف حرف الجر من ان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك

الاسد لامتناع تقديره في شدّ ودّ مع عرانْ وانْ فانْ قلت فليكن تقدير العاطف

فلتاخر العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع انْ وانَّ شاذ كثير في

غيرهما ولما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا **المفعول فيه** هو ما فعل فيه فعل اي حدث

مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان الحدث

مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او

مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا وقوله مذكور

لا يخرج ما لا يذكر فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل البتة

لكنه ليس بمذكور ولكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق

عليه انه فعل فيه فعل مذكور فانه شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر

التقييد بقيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه

فعل مذكور يخرج منه مثل هذا المثال فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل

فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار

الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او

مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه تمهيدا لبيان

حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه

في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول

فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا

مفعول فيه وكانه المصنف حيث جعل المجرور بها ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط

نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف

الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها

جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه

اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظرف المكان ان

كان المكان مبهما مثل ذلك اي تقديره في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو
جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا مثل تقديرا في اذ لم يكن حمله
على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات
الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام
مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول
التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر
بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما اي لابهام عند ولدى
ولم نذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامها كما هو
الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك
لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا للابهام وكذا حمل عليه ما بعد دخلت
وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا للابهام على الاصح اي
المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به والاصل استعماله بحرف الجر
لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه
ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه انما يطلب المفعول
فيه كما اذا قلنا دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول
فيه ومما يوضح لك ان كل فعل يستدعي مكان خاص لو وقع فيه يصح ان يستند الى
مكان شامل له ولغيره فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فيها
يصح ان يقول ضربت زيدا في الدار يصح ان تقول ضربته في البلد وفعل
الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد
الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال
الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه
على الاستواء لا الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في
الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بغير في شاذ وبنفسه

يعني يجوز النصب ويختار الرفع في نحو يوم الجمعة صمته ويجوز الرفع ويختار النصب
في مثل أيوم الجمعة صمته ويوم الجمعة صمته او لا تصمه وصمت يوم الجمعة
ويوم السبت سافرت فيه واذا يوم الجمعة سافرت فيه فصمه
وحيث يوم الجمعة سافرت فيه فصمه واشباه من الامثلة

اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي
سرت يوم الجمعة و بعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل
بعينه كما مر في المفعول به **المفعول له** هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب
وجوده وضع بين المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه وهو فعل اي حدث مذكور
اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب
من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التاديب فانه ليس فعل
الاحتراز عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا
قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد
مع التركيب الذي هو فيه نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله الا
يراد بذكره معه ايراده معمولا للعامل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لتحصيله
فعله وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب
جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن
والقايل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق نحو خلافا
ظاهر للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله
فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب
جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة
تاويل نوع بنوع لا يخرجه عن حقيقته الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف في قولنا
جاءني زيد راكبا اي وقت الركوب فعين ان
يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كونه اسم
مفعول له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرام الزائر عندنا مفعول له
على ما يدل عليه ... كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا اي نيه
خلافا لاصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وحذف اللام ...

وهذا يوم الجمعة صمته لان حرف الشرط والتخصيص واجبة الدخول على الفعل لفظا او تقديرا وههنا لم يكن واحدا

بان يكون آخره اي اخر زمان المفعول له اول الحدوث اي زمان الحدوث نحو جئتك خوفا م فراركم قيل انما وضع المظهر موضع المضمر اشارة الي اتحاد الحذف والتقدير وقد يفرق بينهما بان التقدير ترك في اللفظ مع الابقاء في النية والحذف هو الترك في اللفظ والنية

لانها الغالبة في تعليلات الافعال فلا يتعين غيرها من في والباء او في مع انتفاء دخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم وقوله عم ان امراة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها من اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاؤها في اللفظ والنية معا حاجة في ابقائها في النية الي شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الي تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل اي لحدث فاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو قعدت عن الحرب جبنا ادبا او زمان الضرب التاديب حاصل اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض من زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض من زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر بخلاف ما اذا اختل شيء منها **المفعول معه** اي الذي فعل مصاحبه بان يكون الفاعل صاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الي الجار والمجرور في المفعول به وفيه ولم يجرد الضمير راجع الي اللام واعتذر عن نصبه جوزه بعض النحاة في اسناد الفعل الي اللازم النصب وتركه منصوبا جريا علي ما هو عليه في الاكثر والبه ذهب في قوله لقد تقطع بينكم علي قراة النصب في بعض الحواشي ان هذا الكرى يشبه بعض الاتحاد قيل الوهم ان يجعل وقيل وقال حيل بين العير والنزوان فان المفعول ما لم يسم فاعله

40

فيه ضمير راجع الى المصدر اي جبل الحيلولة لان بين اللزوم ظرفيه الايمام مقام الفعل

نعلا هذا مقتضاه الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول المراسم فاعله ضميرا

راجعا الى المصدر والضمير المجرور الموصول فهل هو المذكور بعد الواو احتراز

عن المذكور بعد غيرها كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام مصاحبة بمذكور اي يكون ذكره

بعد الواو ولاجل مصاحبة معمول فعل فاداته ايا هما او كان ذلك المعمول فاعلا

لفظا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسوى ذلك الفعل

اي لفظا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو مالك وزيدا اي ما تصنع

وزيدا ومعنى مالك وعمرا ما تصنع عمرا ومعنى ما ان زيد وعمرو وما يصنع زيد عمرو

الحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها ما يبين هيئة الفاعل او

المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج

ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة

غير الفاعل والمفعول كصفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او

المفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل ومفعول وهذا الرد بدل على سبيل منع الخلو الخ

فلا يخرج مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي

وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعليته الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار

لفظ الكلام ومنطوقه فعن اعتبار معنى خارج عنه يفهم في نحو الكلام

كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية

المفعول باعتبار معنى يفهم في نحو الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد

بالفاعل والمفعول اعم وان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول

معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب

شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه اذا كان المضاف فاعلا او

مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كانه الفاعل او المفعول به نحو بل نتبع ملة

ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم مقام

ان كان العامل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز نحو

بل تتبع ملة ابراهيم وان يأكل اخيه متام وان يأكل لحم اخيه وكان المضاف فاعلا او مفعولا وهي
جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هي الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله
ان الدار هو لا مقطوع مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزءه فان
اصله دابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضميره المستكن في المقطوع فكان الحال
حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل
او تبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به لا بالمفعول
فيه الحال عن المفعول معه او المفعول المطلق فغير حاجة الى تعميم او المفعول الا الفاعل
لرضى ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ
حقيقة فان فاعله تاء المتكلم ومفعوليه زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه في غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما
مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعله الضمير المستكن في الظرف انما هو باعتبار
هذا الكلام ومنطوقه في غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما
وهذا زيد قائما مثال المعنوي فان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهوم من لفظ هذا او ها
مثلا انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما في نفسه حتى يتعلق في نظم الكلام
أشير او أنبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او
أنبه الخارج عن منطوق الكلام المفهوم منه وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وكلمة
اي وعامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في
الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو في
تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قائما ان كان الظرف
مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو
زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره

كاحرف التنبيه والاشارة والظرف والجار والمجرور ونحوها

بقيد الحال بما ينبغي حتى يتقيد الفاعل الخ

مثال الفاعل والمفعول لفظا شرط

الا انه يحتاج الى التعميم

مثال الفاعل معنى متوسط

اراد بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل من الصفة المشبهة اسم الفاعل واسم المفعول ... الحال والتمييز

بشبه الفعل ما يعمل عمله في تركيبه كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر

كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قايما كما وقع كالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو
يا زيد قايما ولبتك عندنا مقيما ولعله في الدار قايما وكانه اسد صايلا وشرطها اي شرط الحال
ان يكون نكرة لان النكرة اصله الغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل
بها والتعريف زايد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى
الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في
غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك انه وقع الحال على قسمين احدهما ما
يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاني رجل من بني تميم فارسا او مخصصة بغيره المعرفة
نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا وكل امر او واقعة
في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل فارسا او بعد الا نقضا للنفي نحو ما جاني
رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه
غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال
في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا لا يفيد اشتراط صاحبها معرفة في الكل
فصاحبها معرفة حتى يقال ان غالبيته كون صاحبها معرفة المبنية عن تخلفه في بعض
الموادينافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويحمل قوله وصاحبها
معرفة مبتدا وخبر معطوف على قوله وشرطها ان يكون وارسلها العراك ولم يذدها
ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن
يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل
والمراد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها العراك فهو مشفق اي لم
يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال والدخال هو
ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض فيدخل بين بعيرين عطشانين
ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس بعضها
في بعض ذا المعنى على نغص مثل نغص الدخال وحرف به وجهه ونحو مثل فعلته

حمدك

اي لم يخف على انه لم يتم شرب بعضها بالدخال

فقد قال الفقهاء بعد ...
للنفي لان الحال لا يقع بعد ...
الا اذا كان يجوز الاستثناء المنقطع ...
الا نادرا
لان الا يقطع ما بعدها عما ...
فيه ان يكون الحال

متأوّل بالنكرة فلا يرد نقضاً على قاعدة اشتراط كونها حالاً نكرة وتأويلها على جهين

أحدهما أنها مصادر لفعال محذوف أي تورك الواك تنفرد وحده أي انفراد

جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالاً وهذه المصادر على المصدرية وثانيهما انها

معارف موضوع موضع النكرات أي معتركة ومنفرداً ومجتهداً فالصور وان كانت معرفة

فهي في التقدير نكرات كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة فان كان

صاحبها أي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص سوى التقديم

ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها

أي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها لأنها في المعنى مبتدأ وخبر

ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلاً راكباً ثم قدمت في سائر

المواضع وان لم يلتبس طرداً للباب ولا يتقدم الحال في ما عاملها مثل زيد قائماً في الدار

كونه فاعلاً على العامل المعنوي فقد عرفت فيما تقدم العامل المعنوي وما هو

مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه من الجار والمجرور

داخل في الفعل او شبهه وحاصل هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل

اتفاقاً بخلاف الظرف أي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفاً او شبهه فان فيه خلافاً

فسيبويه لا يجوزه اصلاً نظراً الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط

تقديم المبتدأ على الحال نحو زيد قائماً في الدار واما مع تأخير المبتدأ عن الحال فانه

وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائماً زيد في الدار لا قائماً في الدار زيد اتفاقاً

ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابهاً للظرف لما فيه من معنى الظرفية

الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم

هذا اذا لم يكن الظرف داخلاً في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلاً في

العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير كما لا

يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور

سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه

اتفاقا نحو جائني مجرد اعن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف

اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم بما يتبعه وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف

واكثر البصريين يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال

في الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس

ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف

فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فانك اذا قلت ذهبت بهند فكانك قلت اذهبت

هندا فالمجرور بحسب التحقيق ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال

بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة للمصدر اي

رسالة كافة وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعاقبة والكل تكلف في تعسف

وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع

حالا من غير ان يتاول الجامد بالمشتق لان المقصود في الحال بيان الهيئة وهو حاصل

به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل

الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل هذا

بسرا اطيب منه رطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة

صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية فلا حاجة

الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب

اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند

ويتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد

حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه فالبسرية تعلقت

بالمشار اليه بهذا من حيث هو مفضل وهذه الحيثية وان لم يكن معتبرة فيه الا بعد

اضماره في اطيب لكنه لما كان المضمر بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقام المضمر ولو وجب

إن يليه والرطبة تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي رحمه

واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم فلا ارى

باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه عمرا وذهب بعضهم الى ان العامل فيه

اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر

اليابس فلا يتقيد الاشارة بحال البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم

يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا

وتكون جملة لان الجملة على الهيئة كالمفردات فيصح ان تقع حالا امثالها ولكن يجب ان

تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال

واجرائها عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا يصح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة

مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطا بغيرها والحال مرتبطة بغيرها واذا وقعت الجملة

حالا فلا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما

اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا

مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية ملتبسة بالواو

والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسبه ان يكون الرابطة فيها في غاية القوة

نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها

لانها نص على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عم كنت نبيا وادم بين الماء

والطين وهذا الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في الحال

المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل

بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا

يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد

والواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية الحالية التي يكون الفعل فيها مضارعا

مثبتا ملتبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني

زيد يسرع وما سواهما اي سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت
او الماضي المثبت بالواو والضمير معا او بالواو وحدها في غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير
لعدم قوة استقلالها كالاسمية والمضارع المنفي نحو جاءني زيد ما يتكلم غلامه وجاءني زيد
ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد قد خرج غلامه
او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد
وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي
المثبت لا المنفي من قد لفظا او تقديرا لتقربه من زمان الحال لانه على الماضي المثبت الواقع حالا ليس
بدالّ على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل وذي الحال فلو قد عليه نحو الآن المتبادر
في الماضي المثبت اذا وقع حالا انه مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا يدل على قربه
او مقارنته وهذا خلافا للكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء
كانت ظاهرة في اللفظ نحو زيد قد ركب غلامه او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاءكم
حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا خلافا لمذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان
حذف قد فسيبويه يؤول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوم حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت
صدورهم صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعلها جملة دعائية وانما لم
يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف
العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر او
المنهي له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب في قولك مهديا
اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت
راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي
بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال
المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل عن صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة
فيها للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوف فيه لا تنتقل عن الاب

في غالب الاوايي حقه بفتح الهمزة او ضمها وحققت الاو بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او وحققت الاو هذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت انو له لك وصرت منها على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب اللغناه احق النقد بران عسى ان بعد تحنك عطوفا وشرطهما شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي موكدة لمضمون جملة احترز به عن نوكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال موكدة وفاعل شهد ولا بد ههنا وقيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا كان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو انه شاهد قائما بالقسط

التمييز اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له وحيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رايت عينا جارية فان قولك جارية يرفع الابهام عن قولك عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يخرج الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ في تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام الواقع في الموضوع له وحيث انه موضوع له كذا يخرج الاحتراز عن عطف البيان مثل قولك ابو حفص عمر فان لكل واحد من ابو حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرجل مثلا لنص الحق فلا شك ان الموضوع له معنى مبهم عما هو القائل

النيص كالبر وعما هو اكثر منه كرٍّ ومنين وابهام فيه فرجيث انه اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب

الوضع انه بغدادي ومكي فاذا اريد رفع الابهام الوضعي الثابت فيه بحسب الوضع او الصور

او حالي فيقال رطل بغدادي وكذا اذا اريد رفع الابهام الذاتي فيقال زيتا فربما يرفع الابهام

المستوعن الذات النعت والحال فانهما يرفعان ابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة

صفتا الذات اشارة الي تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد

نفسا فانه في قوة قولنا طاب شئ منسوب الي زيد فنفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء

فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن

مفرد ونعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدر صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء

اي يعرف به قدره ويبين غالبا اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام

يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار

اما ان يتحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسياتي ذكر تمييز العدد وبيانه في

باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان

الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع

ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا المراد بالمقادير في هذه الصور

المقدرات لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى

التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس

اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره على التنبيه على بيان ما يتم به

وهي التنوين كما في رطل زيتا والتثنية كما في منوان سمنا والاضافة كما في على التمرة

مثلها زبدا وكهذا لم يستوف اقسام المقادير بل ذكر بعضها ووقف بتمام الاسم

انه يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يحل الاضافة مع التنوين ونون التثنية

والجمع وقد يتم بالاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه

الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فشابه التمييز الاتي بعد المفعول لوقوعه بعد تمام الكلام

كان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينتصب كذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله

وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل اي

انما التنوين الذي دخله على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لكن لا تنتصب التمييز

عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان

اي التمييز جنسا وهو ما يشابه اجزائه ويقع بمجرد لفظه على القليل والكثير فلا حاجة الى التثنية

والجمع كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق

النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا بد لفظ الجنس مفردا عليه فلا بد وان يثنى او يجمع

قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد

جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد

بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز

على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدل

ثوبين واثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية او

المعنى ان وجد التمييز ملتبسا بتنوين المفرد او بنون الثنى للتثنية فان تم الاسم بها

اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية ناقضا

التنوين ونون التثنية حذرا انها ساقطا لكثرة الحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك

مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن الا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية

بان يكون بنون شبه الجمع والاضافة فلا يجوز الاضافة الا بعلة في نون الجمع نحو عشروا

درهم امتنعت الاضافة لئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون شبه الجمع فلانه جاز فلو

ان يضاف الى غير التمييز نحو عشريك وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه

اضيف الى التمييز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين

الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين في رمضان فلا اضافة

في غير صور الالتباس ايضا الا على قلة لئلا يكون الباب الى الاطراد وغير مفرد

تقول عندي رطل زيتا ورطلان زيتا

مقدارا اي الاول كما يرفع الابهام عن عدد ومقدار لكن يرفع عن مفرد غير مقدار اي
ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس مثل خاتم حديدا فان الخاتم مبهم
باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار
اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان
الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني
من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفع عن نسبة كان الظاهر ان
يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم
الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة
ما في هذا القسم للتمييز المذكور في القسم الاول انما هي لمجرد النسبة لا غير في جملة
اي نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها اي شابهها مما عطف على جملة وهو اسم الفاعل
نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة
نحو زيد حسن وجها واسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني
طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا مثل طاب زيد نفسا
مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتمييز
يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها
فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا
وابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهي بالنظر الى كل من
المثالين المذكورين غير مختص بالاخر فهي بحسب الحقيقة اورد لكل في التمييز الواقع
في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين نحو طاب زيد ابوة ودارا وعلما
فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعيين
بل هي لمتعلق زيد هو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق
التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له

ولمتعلقه

مثال كونه الاشياء المقصودة لما انتصب عنه مع موافقة نحو طاب زيد ابا ١٢

46

ولمتعلقه وفيما تقبين لمتعلقه فاقصد وحدة التميز وتثنيته وجمعيته سواء كانت الموافقة
ما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء او لمعنى في نفسه مثل قوله
طاب زيد ابا ان اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت اباه وجده
وطاب زيد اباء اذا اردت اباه واجداده فيه كل في التقديرين اذا قصد وحدة
التميز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد مثنى واذا قصد جمعيته اورد جمعا
فان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق على المثنى والجمع الا اذا كان التميز جنسا
يقع على الكثير والقليل فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك
الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا احتاج
الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد
بالتميز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتياز انواعها النوعية فانه لا بد من تثنيته
وجمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل
واحد من الزيدين والزيدين نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد تلك المعنى
وان كان التميز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او ماؤل بها نحو كفى زيد رجلا
فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة لما اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان
الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا
كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقها اي اعني
مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مطابقتها اياه او مطابقة
اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت
صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اي تلك الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة
المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي حيث انه فارس او في حال كونه فارسا لكن
زيادة في فيها نحو لله دره فارسا وقولهم عز من قائل يؤيد التميز لانه يراد
في التميز لا في الحال واية المقصود مدحه بالفروسية لا في حال الفروسية اذ قد يمدح في حال
الفروسية بغيرها في الصناد لا يتقدم التميز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال

عندي درهما عشرون دينارا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابهته للفعل

ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا

يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه على الفعل الصريح او غير الصريح لكونه وحيث المعنى فاعلا

للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او مفعولا له اذا جعلته لا زما نحو فجرنا الارض

عيونا اي انفجرت عيونها وانا جعلته متعديا بنحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء

لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان المتكلم في قولهم امتلأ

الاناء ماء وحيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم

لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز

وقع الابهام فيه جزم بميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلاء ماء الاناء فان الماء فاعل في

وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن

منسوب الى زيد هو التجارة فالفاعل في الحقيقة هو التجارة لا زيد وان كان اسناد

الربح اليه حقيقة والى التجارة مجازا وههنا ابحاث نعرفها ينبه على قاعدتهم المشهورة وهي

ان التمييز عن النسبة اما فاعل المعنى او مفعوله وان التمييز في هذا المثال وامثاله

لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان

تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف

الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل

وتمسكهما في هذا التجويز بقول الشاعر أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا

بالفراق تطيب على تقدير ان الضمير في تطيب فانه يكون في كاد ضمير الشأن

لتذكره ويعود ضمير تطيب الى ليلى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما

عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تطيب فلا تمسك وما قيل

يحتمل ان يحمل البيت على تقدير ما نسبه ايضا على هذا الوجه بان يكون ما نسبت

الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس في المعنى وما كادت الحبيب نفسه تطيب

47

غير داخل في التمسك **المستثنى** اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين

ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين

وعرف كل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع

فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى

المنقطع من متعدد جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيد او اجزاؤه مثل اشتريت العبد الا

نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي

مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن

نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني لكن زيد جاءني والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها

اي بعد الا واخواتها غير مخرج من متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل

فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك

جاء القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد ولم يكن نحو جاءني القوم

الا حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم ولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت دونا سابقا

بما ينفطن له من تعريف قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او

غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة وما للاختصار منصوب وجوبا اذا كان

واقعا بعد الا لا بعد غيرها سوى وغير نحو عدا غير الصفة فيليه وانه لم يكن الواقع

بعد الا التي للصفة خلافي المستثنى لئلا يدخل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا

نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا كان واقعا في كلام غير موجب

لانه ليس ح واجب النصب على ما يجي ولا حاجة هنا الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام

تاما الموجب بان يكون المستثنى منه مذكورا نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية

لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بل

قولنا وكان بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرأت

الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب على الاستثناء عند البعض الفعل المتقدم

ولا يجوز فيه البدل المختار ... والمختار عند جمهور النحاة ... المتصل ... الابدال

معنى الفعل بتوسط الا لانه شي يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى

اليه احدهما وتنشا بعد تمام الكلام به المفعول اي معنا عطف على في بعد اي المستثنى

منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سوى كان في كلام موجب او غيره نحو

جا الا زيدا القوم وما جاني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه و

اي المستثنى منصوب وجوبا ايضا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما جاني احد الا حمارا

في الاكثر اي في اكثر اللغات وهو لغات اهل الحجاز فانهم قبايل كثيرة او في اكثر مذاهب

النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى لغة اهل الحجاز فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا

يتصور فيه الابدال الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع

انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع قسمين احدهما

ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاني القوم الا حمارا فههنا يجوزون البدل

وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله

لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم الله فمن رحم الله هو المرحوم المعصوم

فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب

ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا اي بعد عدا اذا جاوز مثل جاني القوم عدا

زيدا او بعد خلا وخلا بمعنى خلو نحو جاني القوم خلا زيدا وهو في الاصل

لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز

او يحذف ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا الحذف او الحذف والا

في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما

ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من

المستثنى منه والتقدير نحو جاني القوم عدا وخلا الجميع الجائي منهم او بعض منهم

زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي

الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمال لانهما

سيبويه عدا وخلا

فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في
جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان
بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا او ما عدا
زيدا تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم
وبيان خلو مجيئهم عن زيد وقت تجاوزهم وتجاوز مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر
بمعنى اسم الفاعل اي جاءوا خاليا بعضهم او مجيئهم عن زيد ومتجاوزا بعضهم او مجيئهم عمرا
وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف
او لم يعتد به ولهذا لم ينقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم
ليس زيدا وبعد لا يكون نحو يجيئني اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما
من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع
الى اسم الفاعل او الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب
على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا
يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على
الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال عن الضمير المجرور اي حال
كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد غير وسوى وانت
الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام موجب
فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى
منه فانه يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة
لكلام موجب اي كلام غير موجب ذكر المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا
متقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك مثل ما فعلوه الا قليل بالرفع
على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا بزيد بالجر على البدلية والا
زيدا بالنصب على الاستثناء وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار

او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار البدل في هذه الصورة لان

الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة

وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العوامل من الرفع والنصب

والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له

العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهي

اي الحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد

مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد

اذ لا يصح ان يضرب كل واحد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم

مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ

الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل

فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي وقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا

لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر ومثل

ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض

الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا

زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح في مثل قرأت الا

يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص

في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصة اذا كان هناك

قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحد منهما جائزة مع القرينة

وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة

المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق

الفعل بها ومخالفتها لما في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها

ومخالفتها لما في ذلك مما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت

الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين والمستثنى منه
مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهور دخول هذا الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة دالة على
بعض معين كما اذا قيل وضربك في القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا
زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك
في الموجب لبيان عدم استقامة المعنى وفيه ثمه اي وفي اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب
ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان النفي اثبات فيكون
المعنى زيد دايما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي
يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها
او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات
الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن
انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة
الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور فيه الضرب
ومعارفك او المقصود منه المبالغة في غلبة على المجتمعين ضربك واذا تعذر البدل
وجب حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي يحمل على موضع المستثنى منه
لا على اللفظ عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع
محمول على موضع من احد لانه مجرور محمول على اللفظ ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو
فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به
فشيء مرفوع على محل بشيء لا منصوب محمول على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ
وعلى ما وقع في بعضها هو صفة شيء المستثنى فبدل تمام وصفه لئلا يلزم استثناء الشيء
من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم وان يزيد عليه صفة غير الشيئية
اولا وخص المستثنى بالا يزيد عليه صفة الشيء لكان ادق والطف وانما تعذر
البدل على اللفظ في صورة الاولى لان الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات

اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو
ابدل على اللفظ وقبلما جاز في اصل الا زيد بالحركات في قولنا جاءني من زيد فيلزم زيادة
من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ
وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا نفي
كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد ان تقدر حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل
في قولهما زيد شيئا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه مع
تقدير مكن ان ليعمل فيه ما ولا لا تقدر ان لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل
او حكما اذا النفي بن حول لما على البدل منه فاعتبر سرايته حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال
كونهما عاملين في المستثنى المحمول على البدل بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام
مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا
نعم في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فهو مرفوع على انه محمول على
المحمول على محل احد هو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول على محل شيء وهو
الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب هو نصبه بكلمة
لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم لا يجوز حمله على محله البعيد لا القريب قلت لان محله
القريب انما هو بعمل لا لانه لمعنى النفي وقد انتقض النفي بخلاف محله البعيد فانه لا دخل
بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية
لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي بالا في عملها لبقاء الامر العامل هي اي ليس لاجله
اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية دون ثم اي والحاصل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي
وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا
لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض
النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر
وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه ويعمل شيئا في الاكثر لكن

احد وهو الرفع بالابتداء
وشيء على انه محمول على محل

حرف

استعمالا لاهتم به

حرف جر في اكثر الاستعمال وأجاز بعضهم النصب بهما على انهما فعل متعد فاعلهما مضمر
ومعناهما تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيد اي
براءه الله وضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو حينئذ تابع لاعراب
موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق لانه لما انجر بها المستثنى
للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لكونها دالة على ذات مبهمة
باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير
زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت
مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك للاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده
لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا
الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها
مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا
متعددا لو افق حالها صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء
مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون
جمعا لفظا كرجال او تقديرا كالقوم ورهط وان يكون مثنى فدخل فيه نحو ما جاءني
رجلان الا زيد منكور اي منكر لا معرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق
فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة
يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل وعدم التناول قطعا على تقدير
ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور المحصور
نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجال الا رجال واما بعض منه معلوم المقدار
نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه لو كان محصورا
على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر فيه الاستثناء نحو كل رجل جاءني
الا زيد او له علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرايط الى حمل الا على غير

ان الموصوف

الموصوف

العدد في رجال او بدر

لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانا قلنا في صدر هذا الكلام

ان الا لا يحمل الصفة غالبا نفيا بقولنا غالبا لانه قد تعذر الاستثناء في المحصور

نحو جائني مائة رجل الا زيد لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جائني رجال الا واحد او الا رجلا

او الا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة منكر

لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور بوجه

الا الله اي غير الله لفسدتا اي لم يحصل الانتظام فالا في الآية صفة لا نها تابعة

لجمع منكر غير محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين

فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع اخر في حمل الا على الاستثناء وهو

انه لو حملت عليه لصار المعنى لو كان فيهما آلهة يستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل على

انه ليس فيهما آلهة يستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون

فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله بخلاف ما اذا كان للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه

ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الالهة لان

التعدد يستلزم المغايرة وضعف في غيره اي في جمع منكر غير محصور يتعذر الاستثناء فيه فوللن

ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء وقال ابن الحاجب في

ما اتاني احد الا زيد الا صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه

اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا ان

لوجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقد قال البيت في شذوذه

اخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو

المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف

وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية اي بناء على ظرفيتهما

لانك اذا قلت جائني القوم سوى زيد فكانك قلت مكان زيد على

المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فيهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز

خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا اكثر متمسكين بقول الشاعر

وقد م

قوله تعم م

لو كان م

حمل الا على غير م

فيكون الا به م

دل

مبحث خبر كان واخواتها

ولم يبق سوى انه لعدوان دنا هم كادانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرج عن هذا الظرفية ايضا يقبح استنكارا لرفعه فيقول جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب **خبر كان واخواتها** وسنذكرها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى **هو المسند بعد دخولها** اي دخول كان واحدى اخواتها والمراد بعد بعد المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها وانما بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك انه لا يتصور بعد تقرر الاسم والخبر بالاسناد الواقع بين اجزاء الجملة المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين التعريف وليسا افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بعد دخولها وورودها للعمل فيها ووردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها **مثل كان زيد قائما وامره** اي امر خبر كان واخواتها **على نحو خبر المبتداء** في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتداء والخبر **ولكنه يتقدم** على اسمها حال كونها **معرفة** حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة للاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا وكان هذا زيد بخلاف المبتداء والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه فلا بد فيه من قرينة هناك رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا **وقد يحذف عامله** اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف في هذه الافعال الا كان وانما اختص بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل **الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها** اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم **اربعة اوجه** نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو

الخبر بدر

كاسم خبر بدر

مبحث حذف عامل خبر الناس

ان جزءا فخبرا اي ان كان في عمله جزءا فخبرا او جزءا وعكس الاول نحو ان جز فخبرا اي ان كان في علمه جز
فكان جزءا او جزءا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب الحذف قلة وكثرة ويجب الحذف اي حذف
عامله بعينه كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لكن منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان
كنت حذف اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا
ويزيد لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها وادغمت النون في الميم وابقي
الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها
فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا في اللام اذ
لا لام فيه واقتصر المصنف على الاول لانه اشهر **اسم ان واخواتها** وستعرفها في
قسم الحرف ان شاء الله تعالى **هو المسند اليه بعد دخولها** اي دخول ان واخواتها
مثل ان زيدا قايم وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض
هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قايم **المنصوب بلا التي لنفي الجنس**
اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كلمة ولا اكثره والمنصوبات فلا يصح
جعله مطلقا في المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل النصب ههنا اقل مما عداه فلا يحسن
التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كلها من المنصوبات
فان بعضها وان لم يكن كلها من المنصوبات لكن اكثره منه فاعطي للاكثر حكم الكل فعل
لكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او
محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه **هو**
المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قايم لما عرفت وهذا القدر
كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي
المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة **نكرة مضافا او مشبها به** اي بالمضاف في
تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه والاولى
الاولى من الضمير المجرور في دخولها وما بعدها من الضمير المرفوع في يليها **مثل لا غلام رجل**
مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في

المرفوع

٩٢

المرفوعات تحقق قوله فيهما ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهور في نسخة التابلين كلبهما فان كان المسند اليه بعد دخولها عليه واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها لترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الواحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المونث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والجمع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار فقط او لا رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا تحقيقا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيقتضيها الى ما يستحقه الاسم في الاصل اعني الاعراب وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به او لا سواء نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امراة ولا في الدار غلام رجل ولا امراة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير اسم لا لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الآحاد وفي النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب لمن قال

اي المفرد صفة للنكرة غير مضاف ولا مشبها به

اي المفرد من الحركة والحرف

الاسم

الدار

اي وجوب رفع اسم لا في المعرفة على الابتداء

نحو وجب تكرار الاسم في حال الرفع والتنكير

السائل اي الدار رجل ام امراة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ومثل قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي كرم الله وجهه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب بانه متاول بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فانه مثلا لا يتوغل في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رض بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويتقوى هذا التاويل بايراد حسن في اللام لان الظاهر انه تنوينه للتنكير وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف كان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي لا حول ولا قوة موجودان الا بالله او عطف جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثاني فتح الاول ونصب الثاني اي لا حول ولا قوةً الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني عطف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهته حركة الاعراب ويجوز ان تقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوةٌ الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فان لا زائدة والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء فيه عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل واحد منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حولٌ ولا قوةٌ الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقا للسؤال ويجوز الالغاء ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان يكون لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا بمعنى

ليس

ليس بقليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة إلا بالله على أن يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع
الأول بأنه يجوز أن يكون رفعه لإلغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لأن صحة شرط إلغائها التكرير
فقط وقد حصل ههنا ودخل فيها النفي إذ توافق الاسمين بعدها في الإعراب ليس شرطا على التوجيه الأول ومتعين
لعطف جملة أي لا حول ولا قوة إلا بالله وإلا يلزم أن يكون قوله إلا بالله منصوبا أو مرفوعا على
التوجيه الثاني يحتمل أن يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد وأن يكون من قبيل عطف جملة على جملة
كما لا يخفى وإذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل أي عمل لا أي تأثيرها في من حيث
الإعراب والبناء لأن العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام ومعناها أي معنى
الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس إما الاستفهام حقيقة فتقول ألا رجل في الدار مستفهما
وإما العرض مثل ألا نزول عندي ولم يذكر سيبويه أن حالها في العرض كحالها قبل الهمزة
بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصدر ورد ذلك الأندلسي وقال هذا خطأ لأنها
إذا كانت عرضا كانت من حروف الأفعال مثل إن ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم
بعدها نحو ألا زيدا تكرمه وإما التمني نحو ألا ماء أشربه حيث لا يرجى وإما قوله ألا رجلا
جزاه الله خيرا فحذف عند الخليل ليست لا الداخل عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع
للتحضيض برأسه فكأنه قال ألا تروني رجلا ولذلك نصب ونون ونصب عند يونس لا التي
دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس ألا رجل ولكنه نون لضرورة
الشعر ونعت اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام رجل ظريفا الأول
بالرفع صفة للنعت أي لا الثاني وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا
حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال من ضمير مبني
والعامل بعد حال أو صفة مفردا احتراز عن المنفصل نحو لا غلام فيها ظريف وهذا
القيد يغني عن الأول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه
النفي إليه أي إلى النعت حقيقة وللمبني في قوله ونعت المبني إشارة إلى أنه بني على الفتح بالأصالة
لا بالتبعية فإن المذكور سابقا فلا يرد أنه إذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه
مثل لا ماء ماء باردا مع أنه يصدق عليه أنه نعت المبني الأول مفردا يليه فإن باردا في هذا المثال
نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب

لان الاصل في التوابع تبعيتها المتبوع في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد
ونصبا حملا على اللفظ او على المحل القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا
بالنصب والا اي ان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على محله البعيد
او نصبا حملا على اللفظ او المحل القريب فلو جرت امثلة في نعت غير ما ذكر فقس والبدل والعطف
اسم المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف نكرة بلا
تكرير لا ينبغي ان يكون مبنيا على الفتح نحو لا غلام لك ولا امرأة واما اذا كان لا مكررا في المعطوف كما
علم في قوله ولا حول ولا قوة فيها ينبغي بان يحمل على اللفظ اي على لفظ اسم لا المبني ويجعل
منصوبا او بان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لكان الفصل بالعاطف
ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المبني تزاد فيه لا كثيرا نحو
لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا في قول الشاعر ● فلا اب وابنا مثل مروان وابنه
اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا ● وسائر التوابع لا نقل عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها
حكم توابع المنادى كذا ذكر الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد
اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة واثبات الالف
في نحو اب وحذف النون في نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان
يقال لا اب ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور خبر لا
وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون
في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس
بمضاف ولا منصوب بالمضاف واجراء الاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون
فيكون سوغ ذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة اسم لا حين يضاف باظهار
اللام بعده وبين المضاف اليه له اي للمضاف في اصل معناه اي معنى المضاف
حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي
له جائز تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب

يشتمل علي الاضافة لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين التركيبين لما اي لما يشتمل علي الاضافة في اصل
معناه اي معني ما يشتمل علي الاضافة وهو الاختصاص ان بين الاختصاص تفاوتا فان الاختصاص
المفهوم من التركيب الاضافي تام كما بينهم وغيره ناقص ثم اي وفي اجل ان جاز مثل هذين التركيبين
انما هو لتشبيه غير المضاف بالمضاف في معني الاختصاص لم يجز تركيب لا اباً فيها اي في الدار
الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من الاضافة الاب التي انما هي بالابوة له وهذا الاختصاص
غير ثابت للاب بالنسبة الي الدار فلا يصح اضافته الي الدار فكيف يشبه تركيب لا اباً فيها بتركيب يضاف
فيه الاب الي الدار لمشاركته في اصل معناه وليس مثل هذين التركيبين مضافين في حقيقة لفساد
المعني المراد منهما علي تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع
الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الي تقدير خبر وهذا المعني يفسد علي تقدير
الاضافة في وجهين اما اولا فلان معني هذا التركيب علي تقدير الاضافة لا اباه لا غلاميه
وهذا الاسم الاسم يقتضي خبرا اي اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي
ثبوت جنس الاب او الغلامين لم لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او الغلامين المعلومين منه
خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم
المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل
هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعني واتمام الكلام بين المضاف والمضاف اليه
تاكيد للام المقدرة وحكم اللام بفساده لما عرفت وقد يحذف في اسم للحرف كثيرا اي في مثل لا
عليك اي لا باس عليك ولا يحذف الاسم وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وفوله لا كريب
انحطنا الكلام اسماء جاز ان يكون كريب اسماء والخبر محذوف اي لا مثل موجود وجاز ان يكون
خبر اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبر ما ولا
المشبهتين بليس في النفي والدخول علي الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما
اي بعد دخول ما ولا وهي اي خبرية خبر ما ولا لها وكذا اسمية اسمهما لغة حجازية وخص
الحجازية بالذكر لا لانا عاملها وجعل اسماء وخبرها لهما باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة

اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالها لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما
لهما بل هما مبتدا وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة الحجازية هي التي جاء بها
التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قايم
قيل انما خصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زايدة عند البصريين ونافية
موكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قايم او تقدم الخبر على الاسم
نحو ما قايم زيد بطل العمل اي عمل ما كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت
ان فلان ما عامل ضعيف عمل بشبه ليس فلما فصل بينها وبين معمولها لفظا ان لم تعمل
واما اذا انتقض النفي بالا بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل
واذا عطف عليه اي على خبرها بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي
وهو بل ولكن نحو ما زيد قايما بل مسافر وما عمرو قايما لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف
الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي **المجرورات** هو ما اشتمل اي الاسم المشتمل
ليتحرر الحروف الاواخر التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو
مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا او محلا وانما قلنا
من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه
مضافا اليه فالمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم
منه ومما هو شبيه به فيدخل في تعريف المجرورات مثل بحسبك درهم وكفى بالله
وكذا المضاف بالاضافة اللفظية ان لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه وهو
ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف
اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا اي كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف
اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شي اسما
كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا
اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كونه ذلك المقدر مرادا

وحيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف [illegible] يوم الجمعة
فانه وان نسب اليه بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد الجر بالتقدير اي بتقدير
الحرف شرط ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد
مجردا اي مسلخا عنه تنوينه او ما قام مقامه من نون التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان
التنوين والنون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من
الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية
ثم المتبادر من هذا التوجيه نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا ابقوا بلى بتقدير حرف الجر في
الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر في كلام المصنف في المتن والفرع
في شرحه ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين
تقدير الحرف فيها الا في المتن وفي شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه وساير مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة
الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها
الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاء زيد الحسن الوجه بمنزلة
التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال
حسن من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة لا تفيد الا تخفيفا في
اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة قلت فاين
الاضافة التي لا تحقق الا في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير الحرف معنوية اي منسوبة الى المعنى
لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى
ثم انهما فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة مضافة الى معمولها اي فاعلها او مفعولها قبل الاضافة بان لم يكن صفة كغلام زيد او كان
صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب
زيد حسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في
المضاف اليه غير جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام
زيد

الاضافة المعنوية والاضافة اللفظية

فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعني اللام اي

غلام لزيد واما بمعني من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلي غيره بشرط ان يكون

المضاف اليه صادقا علي غير المضاف فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعني في ظرفه

اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح كان ظرفا له فالاضافة

بمعني في والا فهي بمعني اللام واما مساو كليث واسد واعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة

يع التقدير ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة

ح بمعني اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة

بمعني من والا فهي ايضا بمعني اللام فاضافة خاتم الي فضة بيانية واضافة فضة الي

خاتم بمعني اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعني

اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك

يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعني اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل

يندفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الي التكليفات البعيدة

مثل كل رجل وكل واحد وهو اي يكون الاضافة بمعني في قليل في استعمالهم

ورد ها اكثر النحاة الي الاضافة بمعني اللام فان معني ضرب اليوم ضرب له

اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فان قلت فعلي هذا يمكن رد الاضافة بمعني من

ايضا الي الاضافة بمعني اللام للاختصاص الوقوع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن

لما كانت الاضافة بمعني في قليل ردوها الي الاضافة بمعني اللام تقليلا للاقسام

واما الاضافة بمعني من فهي كثيرة في كلامهم فالاولي بها ان يجعل قسما علي حدة مثل

غلام زيد مثال للاضافة بمعني اللام وخاتم فضة وضرب اليوم مثال للاضافة

بمعني في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف

المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة

للدلالة علي معلومية المضاف لان نسبة الي معين يستلزم معلومية المنسوب وتعينه

فان ذلك غير لازم كما لا يخفي فانك لو قلت جاءني غلام زيد من غير اشارة الي واحد معين

فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل
الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك
على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف
وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان تكون للمضاف اليه ضد
واحد يعرف بمغايرته كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان المضاف اليه مثل
اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي
يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف
مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الاشتراك ولا شك
ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امراة فلما
اضيف الى رجل خرج عنه غلام امراة وقلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط الاضافة
المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا لام حذف اللام
وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة
فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن والمراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند
الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف
وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلب الادنى وهو التخصيص
مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع
الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة
وبين جعلها علما نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما
بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف
بل فيها زوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف
آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى
معلوم منها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف
وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام
المضاف الى المعدود نحو الخمسة الدراهم والمائة الدنانير ضعيف قياسا واستعمالا اما
ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلاث الاثافي والديار البلاقع واما

وهو الاشارة الى معين او عدم الاشارة الى معين

وهو الحركة

اي المضاف

ايا منزلي سلمى سلام عليكما
هل الازمن اللاتي مضين رواجع
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى

ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدنيا رفعلي البدل دون الاضافة و الاضافة اللفظية علامتها
ان يكون المضاف صفة احترازعما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا
عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد
من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة
الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها
في تقدير الانفصال اللفظ لا المعنى بان يسقط بعض المعاني من ملاحظة
العقل بازاء ما سقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف
اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او
حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو
زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم
الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلام فاستتر في القائم واضيف القائم
الى الغلام للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام
اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير
واستتاره في الصفة ثم اي ومن جهة وجوب افادة اضافة اللفظية التخفيف
وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن
الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة لنكرة من جهة انها لم تفيد
تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادة
تعريفا لم يجز الاول للزوم كون الموصوفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون الموصوفة
اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثم هو المجموع امور ثلثة وجوب افادة
الاضافة التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب
الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور الثلثة
دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في
ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا
زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون فيهما وامتنع الضارب زيد

المعنى بيرة

لعدم

لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا تشك انه لا دخل في هذا التعريف لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص وعلى هذا كان لا تسليم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه فلا للفراء فانه يجيز تركيب الضارب زيد اما الاول لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان تاخر اللام المتنون حسا ولفظا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما ما وقع في التنوين الاعشى في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار المعطوف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في القضايا يجب يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه نوع مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه ولانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب لم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجى خلفها اطفالها اي ممدوح الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق ويستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اي راعيها تنبيها له بالعبد لقيامه بخدمتها او عبدها حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال عن المائة تزجى بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المونث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة اللام

التعريف بلا
حرف الجر
التخفيف
القوله
وسخلتها بلا
يحتمل

لا تنكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما لانه قياس على الضارب الرجل

والضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم

جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في

الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفع على الفاعلية ونصبه على التشبيه

بالمفعول به ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفا باللام

وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق

والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه للعرف في كلامهم

وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فيه اي في قوله وقال يعني سيبويه واتباعه انه اي

في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية

والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج في جوازه الى حمل حملا

اي لكونه محمولا على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به لعني جاز وبيانه

انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعول لا نها وكانت

مضمرات متصلة التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم

يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما تغير والتخفيف في ضاربك

وجوزوه بدون حملوا الضاربك عليه لانهما في باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل

مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب

زيد عليه لانهما ليسا في باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لا لاتصال

الكاف لا للاضافة انا لو اسقطناه للاضافة لكان ينبغي ان ينصب ذلك اولا على

وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما ينصب ضارب زيدا

ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولم ينصب ضارب ك فعلم انا اسقطنا لاتصال

الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك

للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار

ضارب زيد في حصل التخفيف حينئذ ثم حمل الضارب زيد عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما
اسم فاعل مضافا الى مضمر منصل في غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحمل
الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها وقوله الضارب الرجل والضارب زيد حملا على نظيرهما على الاصح عن استدلالات
الزاعم على جواز الضارب زيد عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين وذلك ان نحمل كل
واحد منها اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به
المضاف اليه صفة مشتق مصدر باللام لانه يتوسط العطف مثل الضارب زيد كما عرفت
وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف
عليه وحينئذ يندفع ما فيه من توهم منافاته المصادرة على المطلوب على التقدير الاول
وارجاع كل من الصورتين الاخريين الى مسئلة ظاهر وبتقرير الدع للوارد في
الاستدلال بهما **ولا يضاف موصوف الى صفته** مع بقاء المعنى المعبر بالتركيب
الوصفي بحاله لان كلا من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي بمعنى آخر لا يقوم احدهما
مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد لكن فيه ان مسجد الجامع عندهم
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى
وهو قوله ولا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة
الاولى وبقلة الحمقاء فان كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان
الجامع في صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة
البقلة وقد اضيف اليها موصوفها واجيب عنه بان مثل هذه التراكيب متاول
فمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون
الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت

تجعل بدل

تجعل بدل

خلافا له

مسئلة لا يضاف موصوف الى صفته

فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون
الوقت محذوفا والجامع قائم مقامه منطوقا عليه فيكون بمنزلة الصفات القائمة
المسجد فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا
القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء
على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا يمشي في جانب الغربي فانه لا شك
ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه اللهم الا ان يقال
هناك مكان جزؤه كل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو الجزء والاضافة بيانية والمكان
الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية
وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة
جرد وثياب اخلاق فقدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه متاول
بانهم حذفوا قطيفة في قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها
اضافوه الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا خاتم الى فضة فليس اضافته اليها من حيث
انه صفة لها بل انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق
ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى
المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان والحبس والمنع
في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق
لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيد
رايت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث
اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه
يجوز اي المضاف فيهما يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه
سواء افادة الاضافة التعريف والتخصيص واعمية العين عن الشيء اذا كان اللام للعهد ظاهر
واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص

قولهم

٦٥

قولهم سعيد كرز ونحوه فان سعيدا وكرزا هما لمسمى واحد ككليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب عنه بانه متاول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك انك اقلت جاءني سعيد كرز ملت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح في الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان فلا يثقل عليها الحركة بعد السكون يعني في الابتداء فكذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوح او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتحة والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصي ورحي ولا تقلب الف التثنية كغلاماي المرفوع بعين بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقطت النون للاضافة وادغم الياء فصار مسلمي وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة بوجب بقاء الضمة قبلها تغييرها فحركت بالحركة المناسبة فقيل مسلمي وان كانت قبل الياء والواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي

للزوم التقاء الساكنين ان لم يحرك واختير الفتحة لخفتها **واما الاسماء الستة**
التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي في الحال في اخ واب منها اذا
اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف وبجعله نسيا
منسيا واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل فيهما وهي الواو ورد
ياء وادغام الياء في الياء وتمسكه في ذلك بقول الشاعر ° وابيّ مالك ذو المجاز
بدار ° وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف في
شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء ومع انه يحتمل ان يكون للقسم
اي ابيّ جمع اب فاصله ابين سقطت النون للاضافة فاجتمعت ياءان وادغمت
الاولى في الثانية فصار ابيّ ومن جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين
اصواتنا ° بكين وفدّيننا بالابينا ° اي لما سمعنا وعلمن اصواتنا بكين
وقلن لنا اباؤنا فدا لكم وتقول اي امراة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر
حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي
وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه
بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حالة الاضافة الى ياء المتكلم
فيّ بالرد والقلب والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد الاستعمال وفمي في بعض
لابقاء الميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه
الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلثة ولكن
فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم او حمك
ورايت حما او حمك ومررت بحم او حمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء
او حمؤك ومررت بحمء او حمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو او حموك ورايت
حموا او حموك ومررت بحمو او حموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما او حماك
حما او حماك ومررت بحما او حماك مطلقا اي جوانب حم مثل هذه الاسماء الاربعة

او لان قد هلك ذا المجاز وله اريد

المقسم بدل

فداء لكم بدل

ورايت حمؤا او حمؤك

مطلقا

مطلقا غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل يجي هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هذا مثل ذلك بل مطلقا اي في الافراد والاضافة فيقال هنا وهن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس كان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار اضافته الى ياء المتكلم فنفى ... البرد لا ينقطع اي دفعت الاضافة لان جعله وصلة الى وصف اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها **التوابع** وهي جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان ضرب ضرب لعدم كونهما من افراد الحد وكل ثان اي متاخر بحيث لو لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فيدخل فيه التابع الثاني والثالث وما بعدهما ملتبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئا كلاهما معا من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعراب سابقه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجي المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبر كان وان واخواتها وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا

ورايت هنك

اول هنا المعروف والمراد به الوجوه

اي المضمر

الاسم بدل

التوابع

اللفظية

صار عاملا في الجزء فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا
ومظنونا فيه عمل في منصوبين فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي
آخذا ومأخوذا عمل في مفعولين فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في
في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او
محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل والعاقل ولا جل
ظريفا ثم لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس
للافراد ولا بالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد منه كل وهو ثان باعراب
سابقه من جهة واحدة لكن لما ادخل كل عليه افاد صدق الحد على كل افراد المحدود فيكون
مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا مانعا فيحصل
منه جامع ومانع بكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه **النعت تابع** جنس شامل للتوابع
كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول
في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة والمراد احتراز
عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك
اعجبني زيد وعلمه ولا التأكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى
الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع
انما هي بخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه
او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعها منسوبا اليها بخلاف الصفة
فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها
في اي مادة كانت وفائدته اي وفائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل
عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص او
توضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
او لمجرد التأكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فالكلام ...

ولما كان غالب مواد الصفات المشتقات توهم كثير في النحو بين ان الاشتقاق شرط في
النعت حتى يأولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل
اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي
وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في
جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان ذاتا ما منسوبة الى قبيلة
تميم وذا مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل
في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وحينئذ يجوز ان يقع نعتا في بعض ما لا يدل
على ذلك وحينئذ لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار
دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل هذا التركيب
اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل
فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوص الذات المعينة بمنزلة
معنى حاصل في الذات المبهمة فلذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر
التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل من
اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار
اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي
المواضع الاخر التي لا تدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة **وتوصف النكرة لا**
المعرفة بالجمل الخبرية اي التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعها كما يوجد
في المفرد كذلك يوجد في الجمل الخبرية وانما قيد بالجملة الخبرية لان الانشائية لا
تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه
او مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني
رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف
فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم وتوصف بحال الموصوف اي بحال

اي النكرة الموصوف

اي رجال نفس

وصف النكرة

رجل اضربه

قايم ابوه نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وحال متعلقه اي بحال متعلق
الموصوف يعني بصفة لعبارته تحصل له بسبب متعلقه مثل مررت برجل حسن غلامه
اذ كون الرجل حسن الغلام معني فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف
يتبعه اي للموصوف في عشرة امور توجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا
ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان
صفة يستوي فيه المذكر والمونث كفعول بمعني الفاعل نحو رجل صبور وامراة صبور
او فعيل بمعني مفعول كرجل جريح وامراة جريح او كان صفة مونثة تجري على المذكر
كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة وهي الرفع والنصب
والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي اي في الخمسة الاخرى
من تلك الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
كالفعل لشبهه به يعني ينظر الي فاعله فان كان مفردا او مثني او مجموعا افرد كما افرد
الفعل وان كان مذكرا او مونثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل
فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مونثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا
بذكر وتونث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد
غلاماهما مثل يقعد غلاماهما ومررت بامراة قايم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قايمة جاريته
مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره او قايم في الدار جاريته مثل يقوم
وتقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو
الوصف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الي الموصوف
والفعل اذا اسند الي الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل
والنون في جمع المونث ويونث في الواحد المونث ولذلك قلت مررت برجل ضارب
وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين
وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب

وتضربان

الاول ٣

غلاماهما برجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ٢

او قايم ٣

مثل يعمر او تعمر داره ٣

بحال الموصوف ٢

وتقربان ويفترقان فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان
نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور
العشرة وكان لا يخرج بمشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه
بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم
يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير منضبط بل بين ضابطة عدم تبعيته لئلا يكون كالفعل
بالنسبة الى الظاهر لعدم تبين حاله عند عدم التبعية وثمراي ومن اجل كون
الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه
وحسن ايضا قاعد غلمانه لان الفاعل مونث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه
وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامة التثنية
والجمع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف تجوز من غير حسن ولا ضعف
غلمانه وان كان قعود غلمانه جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل
خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل
يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو والالف عن الاسمية
الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا عن المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا **والمضمر**
لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما
الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام
وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة
على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض
النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي قال لم يذكر المصنف انه لا
يوصف به لانه بين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اي والموصوف
اشد اختصاصا بالتعريف المعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي
فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف ومساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان

احتمع فاعلان في الظاهر

لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام
ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة وفي نظر اي وفي اجل
ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام الاخر او الموصول
فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل
الفاضل او الرجل الذي كان عندي او مسند بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام
بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام
الفرس لان التعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف
الواقع عند سيبويه وغيره بخلاف ساير المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع
اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب واعلم ان الزم
وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان
القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام
الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفع الابهام
عنه للابهام لا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة والتسوير
والسؤال والمحتاج المفتقر فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته
مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الرجل الذي كرم اي الكريم وفي نظر اي وفي اجل ان
الزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت
بهذا الابيض لانه لا يتبين جنس المبهم لان الابيض لا يختص بجنس دون جنس
وحسن بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل **العطف**
يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه
بالنسبة الواقع في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها
نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء

الواقع

الواقع في الكلام بكان نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة بقوله مقصود بالنسبة
احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز
عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل
ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة منها احد الامرين من التابع والمتبوع
لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة
ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع في
عدم استقلاله به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة
مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جماعة زاد
لزيادة التوضيح بقوله وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي تفصيلها
في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه
وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل
جاءني زيد العالم والشاعر والدبير والصفة الداخلة عليها حرف العطف
كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له تبعية المعطوف
للمعطوف عليه واخريهما كونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها
في هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابعة لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين
زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين الشيئين لا يستلزم ان يكون
عطف الثاني على الاول فلو لم يكتف بقوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه
الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة
فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الصفة والموصوف
لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة في الكشاف وحكم الله في شرح المفصل
مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها كتاب معلوم في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية
الا ولها كتاب معلوم صفة لقرية فلم اكتفى بقوله تابع يتوسط الى اخره لدخل فيه
كتاب معلوم

مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية ان العاقل في مثل جاءني زيد العاقل تابع بتوسط بينه وبين متبوعه احد حروف العشرة وليس بعطف على التحقيق فهو

على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير

فلو جعل العطف كذلك لم يخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بعطف وقال بعضهم

فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينها عاطفة لا لانها فيها على ما يدل عليه في غيرها من الجمع

وغير ذلك فجعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها او بكانه امر بعيد من غير ضرورة داعية

اليه واذا عطف على المضمر المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا الا المنفصل

اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من

حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف

عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه يظهر بذلك

ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما

اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا

التاكيد لان المعطوف بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه من

لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم

تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار

فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاءني كلهم والابدال منه نحو اعجبني

جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت

بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت منك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف

في الاول الا بالتاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلت التابعين

المؤكد والبدل في الاغلب كل المتبوع او بعضه او متعلقه او ملابسه والغلط قليل

نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين

متبوعهما ولا منفصلين فلا حاجة في ربطهما بمتبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فانه

المعطوف

لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد

المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه في تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد
المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال
ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوي مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في
المعطوف عليه بالمنفصل والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع في الاحوال
العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيهما منتفيا في المعطوف وانما قلنا في
الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه
كالاعراب والبناء والتنوين والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في
حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيهما منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل
قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه في وجوب تجرده
عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في
المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فيتقدر بالتنكير لقصد عند النفيين اي رب شاة
وسخلة لها او يحمل على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة
وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان
كان المعطوف عليه في الاحوال مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف
في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة
في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناء المعطوف في يا زيد وعبد
الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف وقد تم اي وقد اجل ان
المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقايم او
قايما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اي لو نصب او خفض لكان معطوفا
على قايم او قايما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير العايد الى المعطوف
عليه العايد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتدا وهو عمرو
ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقايل ان يقول هذه عن الغاية

منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فانه يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب

المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب

لانها اي الفاء في هذا التركيب للسببية اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها

السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل

الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالرابط في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد

الذباب اي يتوهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير يغضب زيد بسببه الذباب

ويمكن ان يقدر ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطفوا اي

اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولي عاملين مختلفين

وقال بعض شراح الكتاب الاظهر عندي ان العطف هنا محمول على معناه اللغوي اي

امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولين لهما واكثر الشارحين على ان المعنى على

معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد لانه جائز اتفاقا نحو

ضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين

اي غير متحدين بان يكون الثاني غير الاول وذلك لدفع وهم من توهم ان مثل ضرب زيد

عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل

هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة

وفي قول الشاعر أكل امرئ تحسبين امرأ • ونار توقد بالليل نارا • فهذا وان كان

الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم

مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب

الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها

وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو

في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقدم المجرور

وتاخير المرفوع او المنصوب المجرور في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع الا ما خالف

[Marginalia: السببية — الجمهور بحسب بدل — ضرب — مثال العامل المواحد — عطف على تمرة — عطف والبيضاء على السوداء — من الزي سمع لا يعممهما — يقتصر]

يقتصر على مورد السماع خلافا للسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه
الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو يريد عرض
الحياة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء في بعض القراءة اي عرض الآخرة

التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع اي حاله وشأنه عند السامع يعني يجعل حاله
وشأنه ثابتا ومقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق
ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما لدفع ضرر الغفلة
عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضربت زيد زيد
وضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك رجل قتيل
قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتيل القريب القتل فيجب ايضا تكرير اللفظ
حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد
نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب تكرير المنسوب اليه لفظا
نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه وتكرير معنى نحو ضرب زيد نفسه
او عينه او في الشمول اي التأكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرنا
او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا في نفس المنسوب اليه بل في
شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها
فيدفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلاثتهم واربعتهم ونحوهما مما
هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المصنف الصفة والعطف
والبدل عن حد التأكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة
فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست
بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة ولا
الشمول هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وهو اي التأكيد لفظي اي منسوب الى اللفظ
وتكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى اما اللفظي فمنه تكرير

بحث التأكيد

تأكيد المنسوب اليه

اللفظ الاول اي تكرير اللفظ ومعاده حقيقة نحو جاني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت
او ضربت انا فان ذلك في حكم التكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الغرض دفعه
الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره منفصلا ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد
الاصطلاحي وتخصيصه في الالفاظ كلها اي اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات
تقييدية او غيرها لكن لا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي وتخصيص الالفاظ بالاسماء
كلها ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ مخصوصة كالتاكيد
والتاكيد المعنوي مختص بالفاظ مخصوصة اي معدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما
وكلتاهما وكلهم اجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل
لا معنى لهذه الكلمات الثلث حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من تكتع
اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع من
البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبة خفية بين هذه
المعاني ومعانيها التاكيد بالتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان
اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث باختلاف صيغتهما افرادا
وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع الموكد تقول نفسه في
المذكر الواحد نفسها اي في المونثة الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع وتثنية
المذكر والمونث وعن بعض العرب نفسهما وعينهما في تثنيتهما انفسهم في جمع المذكر
العاقل انفسهن في جمع المونث وغير العاقل من المذكر والثاني اي سمي النفس
والعين اولى تعليبا كالعرين سمي الثالث ثانيا للمثنى مثل كلاهما للمذكر
وكلتاهما للمونث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا
باختلاف الضمير العائد الى المتبوع الموكد في كله نحو قرات الكتاب كله وكلها
نحو قرات الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء
كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع وابتع واكتع وابصع

بالصاد

بالصاد المهملة والمعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد والجمع وجمعاء في المؤنث الواحد او الجمع

مثل نصر في جمعا صروم

بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء واكتعون كتع
وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا
ذو اجزاء منفردا كان او مجموعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى
ذكر الافراد لان الكل مالم يلاحظ افراده مجتمعة ولم يعتبر هو اجزاء لا يصح تاكيده
بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم
او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم
واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل
ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في
حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي
اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت
انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء بعد تاكيد الضمير بمنفصل وهو انت
اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيد المستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه
فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو وقيل زيد اكرمني نفسه لالتبس
نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل فلما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري في بقية
الباقي عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس
والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم
اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل
نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع
المتصل بكل واجمع بلا تاكيد بالمنفصل نحو القوم جاؤا كلهم اجمعون لعدم الالتباس
التاكيد بالفاعل لان كلا واجمع يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما
يليانها كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني

يستعمل هذه الكلمات الثلث بالتبعية لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية

فلا يتقدم يعني الكنع واخواته عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي فذكر الكنع مع

اخواته دونه اي دون ذكر الجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ولزوم

عدم ذكرها وشانه التبعية بدون الاصالة البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع

اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون

النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء لنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا

للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا اليه او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت

زيدا اخاك ومررت بزيد اخيك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع

عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود

به وبقوله دونه احترز عن العطف بالحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع

التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له الاعراض

وقصد المعطوف فكلاهما مقصود ان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول

البدل الذي لا يسند اليه ما اصلا لا زيد فان زيدا بدل واحد وليس نسبة ما نسب

~~لكنها ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام الى احد بنسبة القيام الى زيد~~

~~الى~~ قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام

الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى

المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات والنفي ولكن

ان يقصد بنسبته الى شيء نفيا او نسبته الى شيء اخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني

وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل الاولى هو كل المبدل منه وبدل البعض اي

بدل هو بعض المبدل منه فان الاضافة فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال

اي بدل هو متعلق بالباعث الاشتمال اصل المبدل منه على الاخر اما اشتمال البدل على المبدل

منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل

النغلط

مطلب البدل

عليه قد وقع

يعلم

اي بدل

مسبب بدله

البد اي غير القيام مقصود بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة والنسبة ما نسب

17

الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فانه الاضافة في الاخرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادني ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لان يجد منهوما ليكونا مترادفين نحو جاني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبيّن فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لا يريدون انه ليس مقصود بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني في تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف البيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة والفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه والثالث ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى الصفة وصفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون البدل في باب بدل الغلط بغيرها اي يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه وبدخل فيه ما كان المبدل منه جزءا من المبدل ويكون ابدل منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رايت دوحة الاسل

وهو الغلط

اي البدل

بغير ضرب اي بدل الاشتمال

فان القمر ليس جزءا من الفلك بل مشتمل عليه فصار بينهما ملابسة

ادام

عمومنها بدل الاسم والثالث اي بدل الاشتمال بغير وبين الاول اي المبدل منه

تعام

برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل
هذا البدل قسما خامسا ولم يسم بدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه
في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون
بان تقصد اليه اي البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير
البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد اخوك
ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفتين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءني
رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من المعرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة
واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فانه اي بصفة يكون
انقص من غير المقصود كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان
ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون انفسهم اياهم ومختلفين
نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل
الا من الغائب مثل ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى في الاخصية لانه لو ابدل الظاهر
منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلولهما
واحد بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان الثاني فيها [illegible] اذ ليس مدلول
الثاني مدلول الاول فيقال اشتريتك نفسك واعجبتني علمك واعجبتك على وكلمتني
نفيع وضربتك الحمار وضربتني حمارك

عطف البيان

تابع شامل لجميع التوابع غير
صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحروف والتأكيد
ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما
ايضاح لم يحصل من احدهما بالانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح والثاني مثل
اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر ابن الخطاب رض وعمر
عطف بيان وقصته انه اتى اعرابي الى عمر ابن الخطاب رض فقال ان اهلي بعيد وانا على
ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره
ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما ان ما

وطلبه الحمل منه ثم
الا عنه [illegible]

ف

68

ونعت ولا يدرا غفر اللهم ان كان فجر وعمر مقبل في اعلا الوادي فجعل عمر فقال اغفر اللهم له ان كان فجر فقال اللهم صدق صدق في تحرفه فاحذ بيده وقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه وفضله اي فرقه والبدل لفظا ابن رجب الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قوله بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد ولحزه عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير اي مفعول ثاني التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال فقوله البكري في قوله ترقبه حال في الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال في الضمير المستكن في عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقع حوم ترقبه لازهاق روحه لان الانسان ما دام به رمق فان الطير ترقبه ولا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم وهذا النداء اي كل ما خالف حكمه بيانا اذا كان عطف حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان وبا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني ابين والمبني اي الاسم المبني وهذا الحد لما يصلح الاسم ثبوتها بنية المبنى على الاطلاق ولا يوقف الاسم المبني اذ لو كان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المتنبه نوع المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما تتضمن الاسم معنى مبني الاصل مثل اين زيد فانه يتضمن معنى الاستفهام او لشبهه له كالموصولات فانها تشبه الحرف في الاحتياج الى الصلة كما الصفة الجزء منها او توهم موقعه كنزال فانه واقع موقع الامر المبني

لها اقله يحتاج الى الكتابة بالتصحيح

ان الصفة المعرفة اذا لم تضاف الى الاسم المعرف باللام

كما تقول حيث التراب طينا

كل ما كان بحيث قائمل

وهو قوله ان كان ما عطف بيان بكلمة او بدلا

وهو قوله المراد في قوله انا ابن التارك كل ما كان عطف بيان البكري للمعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام

ثم هي ما الحق بالحق اخره الف في حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها حالتي النصب والجر ونون مكسورة عوض عن الحركة والتنوين

موقع اثر ما او مشاكلته للواقع موقعه كيجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادي المضموم فانه
واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى وغلمان يومئذ
يبني لكسبه فيه بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على و تحقق عدم علة فعلم ان نحو المضاف
المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني في المضاف اليه معرب
ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة بمبني الاصل
كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما او انتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا
لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما
وتاخيرا ايثارا لتقدم ما هو مفهومه وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من
حيث حركات اواخره وسكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف
للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات
والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها
الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقون على الحركات الاعرابية ايضا كما وقع في صدر الكتاب حيث
قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا
مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف
اخره اي اخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف اخره لا لاختلاف
العوامل نحو الرجل والمراة ومن زيد وهي اي المبني والتانيث باعتبار الخبر المغيرات

واسماء الاشارات والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات
بالرفع عطف على اسماء الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد صريحا بالاصوات وبعض
الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية
ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في
الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احديهما علة
البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون

الباقي

[Margin notes:] فان يوم مضاف الى اذ واذ مبني لانه محذوف الشرط — فيمنع [illegible] — معا او بانتفائهما — لا باسماء الاصوات ح

الباقين **المضمر ما وضع** لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من
حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلم يتكلم به او لمخاطب يخاطب به فان انا
موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظا المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة
كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة
وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد
بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او
او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقديم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من
حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا
هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا او كان متعقلا
من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان
ثم موروثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فاما جار في ضمير الشان والقصة
لانه انما يجيء به من غير ان يتقدم ذكره قصد التعظيم القصة بذكرها مبهما ليتعظم
وقوعها في النفس ثم يفسرها فيكون ذلك ابلغ من تعظيم ذكره او لامتنا اوصاد كانه
في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير
نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل
فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو
كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له
نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به
ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه
مقام الظاهر وانقسام الظاهر فيها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان
متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط
لانه لا مانع فيه من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل

ثلثة

المتصل لانه الاصل والمنفصل لمانع وبضمير المرفوع والمنصوب

والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل
ضمير ضربتُ على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي الى ضربتُ على صيغة المتكلم الجهول الواحد
الماضي المنتهي اولهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضُربن
صيغة الجمع الغائبة الجهول الماضي ابتداء بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف وختم
ضمير الغائب لانه ادون الكل وصورة التدوين هكذا ضربتُ ضربنا ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ
ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا قياس الجهول والنوع
الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انتَ انتما انتم انتِ انتما انتن هو هما هم
هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاخر لواحق للدلالة على
احوالها والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل
وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما
ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل
بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما انكم انكِ انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اي
المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكن اياه الى اياهن وفي اياي
كثرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي
مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان
القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم
بدل ستة صيغتين كضربتُ وضربنا فضمير ضربتُ مشترك بين الواحد المذكر والمونث
وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المونث والجموع المذكر والجمع المونث ووضعوا
للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المونث
واعطوا الغائب حكم المخاطب في ذلك بان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف
المشترك بينهما والتاء في ضربتا للتانيث وبقية الانواع الخمسة جارية بهذا المجرى اعني

انت انتما

اياك

المجرور المنفصل

مشترك

ان

ان للمتكلم لفظين وللمخاطب وللغايب خمسة فصار المجموع اثني عشر كلمة لثمانية عشر معنى فاذا
كان لكل من الانواع الخمسة اثنا عشر كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى
لتلك الامور علامات مناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني الا المنصوب
والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل نحو زيد في باب
الضماير التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة
المشهورة بشيء ويكون بما اتي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار
ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر
نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنثة الغايبة اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو هند ضربت
فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في ضربت هند
وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد مذكرا
او مونثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب والواحد الغايب
والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة
مطلقا سواء كان اسم الفاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان
مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو انا يم الزيدان كقولك
زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون
ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضمير
لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل
ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان
عليه في الرفع فلو كانت ضماير لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في
تضربون والالف في تضربان لا تتغير فيهما اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية
والجمع ليسا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل
الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذر لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن

خمسة ع

لانه لم يكن للفعل في علي ح

مثال المسند الى الظ

لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه
انما تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يمكن باخر العامل لا باوله او بالفصل
الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وتركه يفوت الغرض او بالحذف
اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل اي عامل الضمير معنويا
لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع
لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك او بكونه اي بكون الضمير
مسندا اليه الى ذلك الضمير صفة جرت على من هي اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم
ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو
ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه لا لتبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المبادر
انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه عمرو هو زيد فانه لما انفصل
الضمير على خلاف الظاهر يعلم انه مرجع ما هو خلاف الظاهر وهو زيد فالاجابة
اليه واذا دفع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد
الباب وانما قال على من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل واختصارا على ما هو الاصل مثل
اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربت الا انا مثال الفصل لغرض وهو
التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك من الشر وانا زيد مثال كون
العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير
الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على
زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يقع ذلك اذا
كان فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد لكنه لا
لا فاعل بدليل نحو الزيدون ضاربون هم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى
هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة
اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمني

غيرم

تاكيدم

اذا لم المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله
فان كان على تقدير اجتماعهما اي عدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف
من الآخر احتراز عما اذا تساويا نحو اعطاها اياها حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز
عن تقدم احد المتساويين فيما هو كالكلمة الواحدة من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي
هو اعرف على الآخر احتراز عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله
لبعضه ان المتكلم في تاخير الاعرف فلا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل
وحكم في بيته نحو من الاتصال ابعد نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني
ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل
وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما انفصله
وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران وليس احدهما مرفوعا بجر الاول
بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار
عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل نحو ضربيك وان شئت فصلت نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اي
لم يكن احدهما اعرف ويكون ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين
منفصل لا غير اما على تقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على
الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني فلكراهة تقديم
الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما
اعرف لكونهما ضميرين غائبين واعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير
المخاطب لكنه ما قدمته والمختار في باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال
كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون
خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا
نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول والضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال
ففي شبيه المفعول وان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال

اي المنصوب

لبعد

وكان الفصل

مثاله

مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفصل والاكثر في الاستعمال انفصال
الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدا محذوف الخبر نقول لولا انت الى اخ يعني لولا انت لولا
انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا
انا لولا نحن وكان الاولى بما سبق ان يقول لولا نحن الى اخرها لكن غير الاسلوب
تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد عسى
فاعلا نحو عسيت الى اخ وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرها فذهب
الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع
بعضها موقع بعض كما نقول ما انا كانت فان انت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع
وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع
موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش
الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتشابههما في
المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء
اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا لحقه تلك الياء لتقي اخر كلمة الماضي عن الكسر المختص
بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية
لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي النون التي هي
الاعراب نحو يضربني لتقي اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين
لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذي كفرا وانت مخير في الحاق النون وعدمها وانت
مع النون الاعرابية الكائنة فيه اي في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني
ان وان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على
الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع
النونات في لو حكما كما في لعل لقرب اللام والنون في المخرج وحملا على اخواتها كما في
ليت فيختار نحو نون الوقاية في ليتني وبين اخوات ان لعدم مانع من دانها

والحمد

لولا انا ح
لكون ما بعد عن حم
لدن بر

والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي نحو عن و قد و قط وهما بمعنى حسب فظ على السكون
اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسهما اي عكس ليت لعل في الاختيار
فيهما نون الوقاية لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل
مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم
يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك
المتوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا او خبرا فيما يصلح لهما
ثم اتسع فادخل فيما لا يصلح وذلك عند اختلاف الاعراب و كون المبتدا ضميرا او غير
ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر
لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما او افعل من كذا لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان
زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل وبعد دخول العوامل دون المعرفة
الخبر قبل العوامل لاستغنائه بمثال الكثرة فيهما ولا موضع له اي للفصل من الاعراب
عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضي
للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض
العرب يجعله مبتدا اي يستعمل بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا [illegible]
المبتدا والخبر وما بعده خبره فيقول خبره امام مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب
عطفا على ثاني مفعولي يجعله واما يعرف والوجه يجعله مبتدا و برفع ما بعده في مثل
كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدا وما بعده
خبره بدون الواو وهو الارفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل ليس
التقدم لان تقديم الضمير على مرجع غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام
يتقدم على غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم وان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيد
بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا غائبة

العالم

لهما فيه صح

بالمجرد بدا

ملغى

يعرف

للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مونثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها
مونثا ليحصل المناسبة يفسر ذلك الابهام بالجملة المذكورة بعده اي بعد الضمير من الجنس المذكور
والظاهر ان قوله يسمي ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع ليس داخلا في بيان القاعدة
فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية او لا وايضا يلزم
اسناد التفسير الى قوله يفسر في الجملة بعده فعلي هذا لو لم يحمل التقدم علي ما ذكرنا انتقض القاعدة
بقولنا الشان هو زيد قايم علي ان يكون هو مبتدا وراجعا الي الشان وزيد قايم خبر عنه
فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الي
الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قايم كما لا يخفي ويكون ضمير
الشان والقصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا علي
حسب العوامل فانه كان عامله معنويا بان كان مبتدا كان منفصلا وان كان
لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قايم مثال للمنفصل
وكان زيد قايم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قايم مثال للمتصل البارز وحذفه عن
اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اي جايز مع ضعف بخلاف ما اذا
كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه علي صورة الفضلات
واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل علم لان الخبر كلام مستقل مثال الشعر
ان من يدخل الكنيسة يوما • يلق فيها جاذرا وضباء • الا مع ان المفتوحة اذا
خففت فانه اي حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى واخر دعويهم
ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لشقلهما بالتشديد بل الواقع
فيهما ودعا بعد تخفيفهما وجد ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المكسورة
اقوي تشبيها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوا ها عاملة في الملفوظ
قدروا واعملها في ضمير الشان لئلا يلزم مزيتها اي المكسورة عليها عملا مع انه اجدر به ولم
يجوز ظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف

النون

الاشارة م

الحسية م

وذان م

ودو ودهاء

وتان م

ان هذان م

النون وحكى ابن زيد حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اي اسماء المعرفة
في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه
اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة فلا يرد
ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الذي بكم
ما لبس الاشارة اليه حسية يحمل على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق وهي اي اسماء
الاشارة ذا حال كونه للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر
الى المبتداء وللمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي وذين حال كونهما للمثنى المذكر
نرم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتداء
وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيد كل واحد منها بحال خبره ويجي في بعض اللغات ذان
في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه
وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا
وذي قيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبها قيل هما الاصلان
وللقول باصالتهما قدمنا على سائرها الزعمهما وتي بقلب الالف ياء وته وذه بقلب
الالف الياء هاء بوصل الياء بها وته وذهي بوصل الياء بها وللمثناه اي مثنى
المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاتها الا ما لكثرة دورها على الالسنة
ونوهم بعضهم واختلاف اواخر ذان وذين وتين باختلاف العوامل انها معربة
والجمهور على ان الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية
المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور وفرعهما على اصل المعرب لا الفصل الاعراب
لوجود علة البناء فيهما ولجمعهما اي ولجمع المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا
ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة بعض يدخل
على اوائلها على سبيل اللحوق والوضوح بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها
ثم ليس في الحقيقة منها وانما هي حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل اللفظ كما جيء به

للتثنية علي المشار اليه فبل لفظ كاجي به للتنبيه علي النب الاسنادية كقولك ها زيد قائم وفصل بهما اي بادخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهي الكاف تنبيها علي حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع التذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك مثل ذبنك دبك وهي اي حرف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة واشترك حفظا الاثنين فرجعت الي خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما هي ستة رجعت الي خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث يرتقي الي ستة فيكون اي الحاصل والضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرين ذاك اي ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الي مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الي مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الي مذكر وخاطبت مذكرين وعلي هذا القياس ذانك وذينك واذا اشرت الي مذكرين وخاطبت مذكرا الي ذانكن وذينكن اذا اشرت الي مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذا البواقي يعني تاك الي تاكن وتيك الي تيكن وتانك وتينك الي تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الي اولئكن واولاكن واما ذلك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح للحاكم ذلك فانه خطأ ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال هذه الكلمات الثلث خصها بالذكر مع ان الاخريين منها لم يتخذ هذا الترتيب من هيادا حال لعبيره فقال فيقال وتلك وذانك وتانك حال كون هاتين الاخرتين مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل كلمة ذلك اشارة الي كلمة ذلك المذكور سابقا والمعنى ان وذانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعين حذف حرف الخطاب منه للقريب ولا ثم ده هنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسرها ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا علي سبيل التشبيه واما ما عدا هنا من اسماء الاشارة فقد يستعمل

وهاان زيدا قائم

لا يبقى

وتانك

ويقال وتلك وذانك اه للتقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط في شتر بتقليل قليل الا انه ليس عند البعيد ١٢

بحث الموصول

في المكان وغيره **الموصول** اي الموصول المعدود في المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم وحيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا تاما ولا يصير جزءا ان كان يتم

الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا ينحل اليه المركب ولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفي كونه تاما لا جزءا مطلقا

اذ كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا تاما اوليا

الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعده مشتملة على ضمير عائد اليه فهو فيهما موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول

بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي انه لو كان هذا

القول مستدركا لانه لا اخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان

يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة

متصلة بكلم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا لا يجب ان يكون

المراد بالصلة معناها الاصطلاحي لا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ في

مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث

ولما كانت الصلة بمعنييها اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب

الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون

الموصول او لغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول عينها بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم

جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسم الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير

ضمير له اي للموصول لا غيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة

تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة

جميعا هي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان للمثنى

المذكر واللتان للمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حالة الرفع والياء في حالة النصب

والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كما للابنين

لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاءِ بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة
او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المونث اشهر واللاتي
واللواتي لجمع المونث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي
اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما
يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعنى الذي فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى
والجمع والمذكر والمونث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في
الدار وايه بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي اضرب التي في الدار وذو الطائية
اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي والتي بالرفع
وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة
للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او
التي او المثنى او الجمع والعائد المفعول اي العائد الذي للاسم الموصول الا به اذا كان
مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله
الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاؤه اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار
بالذي وما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلم في هذا الفن
من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا الاصل اخبر عن اسم كذا الذي في الجملة الفلانية
بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبارية لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو ومن دقة
النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة
الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي
باستعانة الذي او التي او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي
مخبر عنها لا المخبر بها صدرتها اي وضعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة
الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية
يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضمير لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر

عند

٧٩

عنه عن الضمير خبرا بعضه على الحال وضمير اخبرت معنى جعلته اي جعلته خبرا عنها فاذا اخبرت مثلا عن زيد في جملة ضربت زيدا بكلمة الذي وقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيد والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول ضربته ضميرا للذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي فقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل في المبني للفاعل واسم المفعول في المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد لانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم لم يكن فاما ان يفوت معنى السين فان تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي نقل الكلام الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار وثم اي من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدر الجملة بالذي وتأخر المخبر عنه لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن العاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يجعل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان

فتقول في اسم الفاعل اذا اخبرت بالالف واللام عن جملة ضربت زيد الضارب انا زيد وفي اسم المفعول اذا اخبرت عن جملة ضرب زيد المضروب زيد

ان يكون المضارع او اسم فاعل

فلا تقول الذي هو زيد قائم هو

الاخبار

امتنع في

فلا تقول الذي عجبت منه الثوب دق القصار

يقع الضمير الذي هو معرفة في موضع بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي
لغير كلمة الذي لامتناع تقدير الذي لا ستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير
بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت
غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير
الى الموصول بقي المبتدا بلا عائد وان جعلته عايدا الى المبتدا بقي الموصول بلا عايد وكل
منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها الكافة نحو انما زيد قايم واما النافية نحو ما ضربت
زيدا وما زيد قايما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت
وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب
واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس
وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعروف عند سيبويه نحو قوله تعالى نعما
ادنعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي يكون
موصولة نحو اكرم من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية
نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي
محمد ايانا اي شخص غيرنا او بجملة نحو مررت بمن جاءك قد اكرمته الا في التام والصفة
فلا يجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة
التام والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك
وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها
الرجل وقيل اي يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف كمن التي لا يقع صفة اصلا واجيب
بان الواقع صفة هي في الاصل استفهامية لان الكوفي مررت برجل اي رجل
رجل عظيم يسال عن حاله لا يعرف كل احد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي
اي كل واي واية معربة بالاتفاق وحدها الاشياء كما في الاعراب غيرها في
الموصولة الا على اختلاف في اللذان واللتان وذي وذو الطائية واما عرفت

لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا

الا اذا كان موصوف حذف صدر صلتها نحو قوله لننزعن من كل شيعة ايهم اشد

على الرحمن فيمن قرأه بالضم اي ايهم هو اشد فانما بنيت موصوف عند حذف صدر صلتها

لتأكيد شبهها بالحرف من جهة الاحتياج الى الجزء الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها

بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف في الغايات ما بينها وهو المضاف اليه

انما لم يستثن الموصوف لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها

لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة

بهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه

ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعته اي صنعته

فما مبتدأ او ما بعده خبر او بالعكس وح جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ

محذوف كما اذا قلت الكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال

في كون كل واحد منهما اسمية والوجه الآخر ان معناه اي شيء وهذا عبارة عن انهما

انما اذا بكمالها بمعنى اي شيء والثانية انما معناه اي شيء وذا زائدة والظاهر ان مودى

واحد فان معنى قولهم انها بكمالها اي شيء انه ليس كل منهما بمعنى بالاستقلال لكون كلمة ذا

زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء وح جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول

الفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام اي صنعت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال

في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور

وفي الثاني رفع على ان يكون خبر المبتدأ محذوف ولم يعتبره اي لفوات المطابقة

بين السؤال والجواب

اسماء الافعال ما كان

اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي الذي فيها اي في اسماء الافعال قسيم المبني الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة المبني الاصل فان قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت وعبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي

[Marginalia:]

اسماء الافعال

والظاهر مراد الفاضل المحشي بان ماذا بكمالها بمعنى اي شيء بعينه مراد الفاضل المحشي بان معنى ما اي شيء وذا زائدة فالمؤدى لفظي ١٢ [illegible]

مؤداها

[illegible] ١٢

مثل رويد زيد اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في
الحجاز وبكسرها في تميم وبالضم في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي
وقدم الاول لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه
الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تادية معاني الافعال امر لفظي فهي ان صيغها
لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها الا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون
رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان
مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل الا
بشيء اذ العربي ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه
اصلا ولهذا قال المصنف ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان بمعناه الامر او الماضي
ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف وفعال
اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي قياسي كنزال
بمعنى انزل قال المحقق هو مطرد في الثلاثي ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم
واقعد فلهذا اول بعضهم قول المحقق بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياسي
لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة
كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث
ولم يقم لي الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا على تانيثه وفعال حال كونه صفة لمؤنث
مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين الآخرين مبني لمشابهته
اي لمشابهة فعال بمعنى الامر وعلة الامر في تانيثه ظاهر واما علة العدل فلما ذهب اليه النحاة ان
فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعل للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة
في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان
كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه لكنهم والاصل
في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل

بالعدل

بالمعدل عن المعطلة الي الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين
وجوهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان
اي لمعينة من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار
لانه وان كان علما كما قال لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره
للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمرءة وغلاب كذلك مبني في استعمال
اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر على الاوزان معرب في استعمال بني تميم الا ما
آخره اي الا في فعال بمعنى الامر على الاوزان معرب في استعمال للاعيان يكون
في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا
يفرقون بين ذوات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب
وجه الاكثرين ان الراء حرف مستقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه
اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة

الاصوات

اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الي باب المصادر وقد نصبت
المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها
للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير
منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا
اسماء الافعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول
المتندم والمتعجب وي وح لا يقدر ان يحكم عليه بشيء او به على شيء وبعضها ما يجري
على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا
قلت غاق فانا صدرا لاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا يقدر ان يحكم
عليه او به وبعضها ما يصوت به لاجل حيوان اما الزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت
نخ لاناخة البعير وح لا يقدر ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات
لانتفاء التركيب فيها وانا نتلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت غاق زيد عند

التحوي او عند اناخة البعير اي انما وعند صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا

مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا

ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء

لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لان النحاة اجروها ما في حكمها

وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه والاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما

قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي صوت على لسان

الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني والاصوات المنقولة او

او صوت به للبهائم يعني مثلا اي لاناختها او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما

قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا تتناول ما هو للطيور

بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل

التمثيل يتناول النوعين كليهما فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب

والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما

يصوت الانسان ابتداء من غير تعلقها بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان صوت

مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه

الانسان من غير تعلق بغيره **المركبات** اي المركبات المعدودة في المبنيات كل

اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او

مختلفين تجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب

وانما قلنا حقيقة او حكما ليلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء منه صوت غير موضوع

لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله

ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما

نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع

وافراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف ويقتضي النسبة على

وهو قوله ومنها ما يجري على لفظ الالات الخ

وهو قوله المتندم او المتعجب وي الخ

كما نم بدر

الجزء

78

ووجه آخر يخرج منها هذا النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة

نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احد الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من

ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية

التي في تابط شرا النسبة التعليقية التي بين الفعل والمفعول بخلاف خمسة عشر فان

هيئة التركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري

جعفر مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان

تضمن اي الجزء الثاني حرفا اي حرف عطفا وغيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع اخره

في وسط الكلمة التي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله

خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت عشر مع خمسة وحادي عشر واخواتها يعني احد

حادي عشر وثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما

اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا التركيب سواء كان احد جزئيه العدد

الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن

الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل ما اشتق من اسماء

العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق

على العدد المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه

بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا

ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل

لا يتسع حروفهما فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف

من كل جزء مظنة الالتباس واختار الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا

مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعني الواحد من احد عشر بشرط

وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن

حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي

والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر فانه لا يبني فيهما الجزان بل
يبني الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني
الحرف اعرب الثاني مع منع صرف ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتنزل منزلة
الاعراب على الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هي
في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول
الى الثاني مع صرفه المضاف اليه والاخريهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني

الكنايات

جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان
وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعض
بل بعض معين ولا كل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض
المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف وبتعذر تعريفه
الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين
فقال الكنايات كم وكذا وبناء كم لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية
متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا اسم الاشارة
ودخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعني كم وبقي ذا على اصل
بنائه وكل واحد منهما يكنى به للعدد والكناية عنه وكيت وذيت كناية عن غير العدد اي
نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم الثلث وغيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية
عن الحديث والجملة وانما بنيتا لان كل واحد منهما كلمة وقعت موقع الجملة التي هي
حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها لم يخل عنهما فاعطي البناء
الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب وفي الكنايات كاتيت وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت
على اي فلمي في الاصل مع باكلمة التي عن الجزئين معناها الافرادي وصار المجموع مفرد كاسم
بمعني كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون اخره نون ساكنة كما في من للتنوين التمكن

واثني عشر

وصرف الثاني

اكسبت

والحدا

ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط ثم بنيت في البناء محطوطة قصته
غراضوا انها فلذلك لم يذكر المصنف حكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها
الذي يرفع الابهام عن جنس المسؤ عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد
وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزه
كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد
تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب
وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه
ما ينبئ عن كثرة صريحا لما كان هذه اي كم ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل
جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها وبدخل من فيهما اي في مميز كم الاستفهامية
والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في
الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقة جر المميز المضاف اليه كم واما
مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب
من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل
كم اتيناهم من اية بينة استفهامية وخبرية ولهما اي لكم استفهامية كانت او خبرية
صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام
ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء
التكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما ولو
كلتاهما كان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكلما اي كل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق
ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل
وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك لانك تقول كم يوما خرجت فكم منصوب على الظرفية

[Margin notes, written vertically: … المميز … / … كما هو … / … لما …]

كم الاستفهامية والخبرية

والمصدر

مع اقتضاء الفعل المفعول به والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انما
هو بحسب المميز فالاستفهام نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم
يوما سرت في المفعول فيه والخبرية كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل
وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا
ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي بعد كم
رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة
النصب وان لم تجعله من قبيل الاضمار على شريطة التفسير ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل
عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل واحد
من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل
مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر
او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخير
الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فحين تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما
كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن بعده لا
لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبهه غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف
كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو
كم ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يجيز عنده الاخبار بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما
واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان
ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل ولا داخل تحت قاعدة النصب
الكائن فيه وداخل تحت قاعدة الرفع نائبا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ
وكذلك مثل كم في تاني الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام
والشرط بمعنى انه يتاتى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي
ما واي واين واني ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف
وايان

مثل

غيره

بان يكونه

بأنه

وايان

وايان مختصين بالاستفهام نحو ما اذا كانا استفهاما مبنيين بيانا في الوجوه الثلثة
الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا
بناء فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانا شرطيين فكذلك بناءً فيهما تلك الوجوه
الثلثة نحو من تضرب اضرب ومن ياتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله
ولا بناء فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا
يقع الفعل الا للابتداء وكما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف واني
واذا ان لم ينجر بجار نحو الى اين فلابد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا
قد تخرج عن الظرفية وتقع اسماء بها نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام
زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي واما لم اعثر لهذا
على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه
على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كائن عهدك وانما
اي فيأتي فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه
على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي اي وقت كائن مجيئك فاي وقت على تقدير انتصابه
بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم
مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما يحتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه
هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة اي ما هو تمييزها باعتبار بعض الوجوه
فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلث في كم احدها رفعه بالابتداء والاخر
ان نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوب باعتبار لا على
الا حسبة كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا النوع مما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان
يعتبر في مميزها اعني عمة ما صدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخر ان
النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا
الوجه مبني على اعتبار جواب حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق يا جرير

هذا اعني قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه

الاخير والبيت للفرزدق في هجو جرير وتمامه • فدعاء قد حلبت على عشاري الفدعاء

المعوجة الرسغ في اليد او الرجل فتكون منقلبة الكف والقدم يعني انها لكثرة الخدمة

صارت كذلك وهذا خلقة بها نسبها الى سوء الخلقة والغاعة التي حلبت بعلي

معنى ثقل اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني على كره مني واضار

انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار

جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتأذى من الحلب ولا تطيعه

فيخ حلبها زيادة مشقة وفي ذكره عمة وخالة اشارة الى رد الناظر فيه ابيه وامه فالا

على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عماته وخالاته فسال عن عددهن وكونها

خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثيرة عماتك وخالاتك حلبت على عشاري واذا

حذف المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او كم حلبة على التكثير بارتفاع عمة

على الابتداء ومحل نوصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية

على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها

تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وقدعا واذا نصبتها

نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية

كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال فيه قرينة دالة على

الحذف فانه اذا سال عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على ان السؤال

عن كمية دراهم او دنانير او الاخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او كم درهم او دينار

مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سال عن ضربك

بكم بعد العلم بوقوعه او اخبر فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات

ضربك اي كم مرة ضربته او الى انواع ضرباتك اي كم ضربا ضربت فكم في هذا المثال

اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر

او دينار او

او مرة

للنوع

للنوع كلها واذا كان للعدد والملحوظ في الظرفية ولا الزمان الدال عليه لا لفظ الموضوع للزمان
وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني تعدد بركم رجلا
او رجل ضربت فعلي هذا التقدير يكون كم منصوبا علي المفعول ليس الظرف اي الظروف المعدودة
والمبنيات المعرب منها عند تعدادها بعض الظروف فلا حاجة الي ذكرها منها اي من تلك الظروف
ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند تبيانه
اعرب مع التنوين نحو ضربت بعد كان خيرا قبل وكتب الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لا نه غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف هو صارت غايات ينتهي بها الكلام وانما
بنيت لتضمنها معني حرف الاضافة وشبهها بالحرف في الاحتياج الي المضاف اليه واختير الضم لجبر
النقصان ف قبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق
وقدام وخلف ووراء لا التباس عليها ما بعدها ويجوز في هذه الظروف علي قلة
ان يعوض التنوين من المضاف اليه نحو قال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد
اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما
بني منها وقال بعضهم بل انما اعرب لعدم تضمنها معني الاضافة فمعني كنت قبلا اي
قديما وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجري مجراه اي مجري الظروف المقطوعة
عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء علي الضم وان لم يكن غير
من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيهما ولا يحذف منه المضاف
اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدها
وكذلك اجري مجري الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفهما
بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد
تستعمل للزمان ولا تضاف الا الي جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي في اكثر
الاستعمالات وقد جاء اما تري حيث سهيل طالعا نجمًا فيه مضافا الي مفرد وهو
سهيل مفصول ترى اي اما تري مكان سهيل طالعا اخره نجما يضيء كالشهاب ساطعا

البعض
في اللفظ والنية جميعا
ضرب
غيره
كقول الشاعر

وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة
مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها
اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة
الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي للاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه
لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية فانما
بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كان
داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص
من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في
الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في كتابه

الشمس م

العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد تستعمل في الماضي كقوله تعالى
اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها
اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط
فهذه علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا
بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجواز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار
لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد تكون اذا للمفاجاة مجردة عن معنى
الشرط يقال فاجأه الامر مفاجاة في قولهم فاجابه الضم والمراد القضية وانه تشعر به

بغتة م

فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم
المبتدا غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب
الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او واقف
على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر فكان مستغنيا عن
اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة
عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف في حصة المعنى اي خرجت ففاجات

وحاصله

وحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج انا اذا هنه
زمانه او مكانه وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف
السبع او مكانه مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفيه بل نصب اسمية
بل المفعول به محذوف اي فاجات في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون
لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر اي وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن
الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اي من
الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما في حيث او لكون وضعها وضع
الحروف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع
بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها
بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قايم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجاة نحو خرجت
فاذا زيد قايم ولعله مجيئها لم يذكرها المص ثم ومنها اين واني فيهما للمكان استفهاما
وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام
او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واني زيد واني تكن اكن وقد جاء اني بمعنى كيف
زيد واني القتال يعني متى القتال ومنها متى للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم
الدين والفرق بينهما ان ايان تختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان
قام زيد وايام قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة
والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف الكائنة للحال اي حال الشيء وصفته فالمراد
بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين وقال صاحب المفصل كيف
جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل
للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس
اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعدها اسم فهي في محل
الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل نحو كيف جئت فهو في محل الرفع الحالية اي على حال
النصب على

فيهما اي الاستفهام والشرط يعني ان اني جاء بمعنى كيف تقول اني تجلس اجلس

حيث اركبا او ما شيا او منهما اي ومن الظروف المبنية مذ ومنذ وبنيتا لموافقتهما من

ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعني اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم نحو ما رايته

مذ او منذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما

اي بعد مذ ومنذ المفرد اي الاسم المفرد لا المثني والجمع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما

نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اي اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما

دام لا يلاحظ هذان اليومان اولا واصلا لا يحكم عليهما باولية المدة لان المدة انما

امر واصل لا شيئين واما المثني والجمع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد للوقف

حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم الخميس فيه لحصول التعيين المقصود

فكونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول

اول مدة لان اولية وقت الزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان

بمعني جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي

الزمان الذي قصد بيانه حال كونه ملتبسا بالعدد اي بعدده المستغرق جميع اجزائه

بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته

يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك

او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اي كلمة ان على هذه الصورة مثقلة كانت

او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت والجملة الاسمية

نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف

الي احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير فيما خرجت

يعلي هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدا اي

وهما موقفان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعني اول المدة او جميع المدة

وخبره ما بعده اي خبر كل واحد منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده

خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما فيرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك

مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدا او خبرا فيهما

عليهما

ايام

تعلم

ما رايت

زمان

حرجان

مرجحان للظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يسمان ظرفان في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى وكذا لدن باللغات المشهورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند فانه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد ولدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن ولدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت لكون الغدوة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهو اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضموم وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة والمخففة وقد جاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه لستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة الساكنة لوضعه وضع الحرف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها وقيل حمل على اختها عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الدهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذا المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح

اذا

للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرا بالفتح ويجوز اعرابهما ايضا لكونهما اسما مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مع كونهن مع ما وان مخففة ومشددة مثل غير ما صنعت قام زيد وغير ان يقوم زيد ومثل انك تقوم لمشابهتها الظروف في الاضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرها في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب

المعرفة والنكرة

اي هذا باب في بيان المعرفة والنكرة واقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع ليستعمل في جزئي او كلي لشيء بعينه اي بكونه المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء المقيد بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة قوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار الى ترتيبها بالذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فيحصل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته والجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وسميت

مبهمات

مبهمات لان اسم الاشارة في غير اشارة مبهم وكذا الموصول في غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع
العام والموضوع له الخاص فانهما موضوعة بازاء معان معينة معلومة مبهمة من حيث تعلقها
ومبهمة من حيث دمهما وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر عين
لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر
فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه خصوصية كل واحد
من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينهما والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية
او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام
الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام ولا
بعد ما دخلته قسما اخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجلا ذا قصد به معين
بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام
اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة
المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد
انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول
والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام رسول الله والجواب
ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك
بالنظر الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل والشبه فهو مستثنى من هذا
الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية تقوله معنى متعلق بالمضاف يحترز به
واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا واسبق
تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظ والمعرف باللام والنداء مستغن
عن التعريف خص العلم بالتعريف فقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر
بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب
والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا كان او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام
الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة الاستعمال

١٢ الى م

٧ لما م

بحث العلم

لفرد معين ص

المستعملين بحيث اختص العلم الغالب عرفا بمعينا بمنزلة الوضع من واضع معين فكان
المستعملين وضعوه له ذلك غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه
غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي
تناوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف
في الاعرفية ترتيبها في الذكر اراد التنبيه الى ترتيب اصنافها بما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها
اي اعرف المعارف يعني اقلها التباسا عند المخاطب من حيث اصنافها المتكلم لبعد
الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق اليه الالتباس في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم
يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية
الا كونه المعرفة ابعد عن اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم ان اعرفية المتكلم
والمخاطب انه ادنى منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف
لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف
اليه ولهذا ما ثبت التفاوت بين اصنافه بعد ما بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا
الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافا كثيرا والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه
اي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع
لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة **اسماء العدد**
وانما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ
وضعت لكمية الآحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء
المعدودات وآحادها كل واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد
وعن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات
بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع
لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم هو يجاب
بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل

اسماء العدد

معدود م

ع

عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان
لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما اسماء العدد في عرف النحاة وان لم
يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية
هي الموضوع له ازح عن اعتبار معنى اخر لا يستفاد من التنوين في مثل رجل ورجلين ودراهم ودرهمين
دون منهما حيث لا يفهم منهما الواحد والتثنية فقط واصولها اي اصل اسماء العدد
التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى
الى تسع او بالتثنية كالمئتين والفين او بالجمع كمئات والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كا
كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى
عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة
واحد اثنان في المفرد المذكر وتثنيته واحدة اثنتان وثنتان في المفرد المؤنث
وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر باعتبار
تانيث الجماعة نحو ثلاثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث
فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نساء وعشر نساء ولم يفعل الاول بالعكس لكون المذكر
اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى
عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث
وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة
في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث ابقاء للجزء الاول
بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا كراهة اجتماع تانيثين
من جنس واحد فيما هو ككلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتي عشرة فان
التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثني عشر فمحمول على التذكير
في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه
بانه جنس آخر من التانيث في اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان اما

عشر م نحو ثلث عشرة م
فيهما م
ونقول م

لان تا اصل ثنتا

تانيث الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكيره للمذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع
وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وبنو تميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي في عشرة
فرارا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة وثنتي عشرة او خمس في ثلث عشرة
الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح
تقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنقول بالمفعولية محلا
للعقود وهي ثلثون واربعون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي
عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد مع كل عقد من تلك العقود اي عقد اخر
احد وعشرون في المذكر واحدى وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة
ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يمكن استعمالهما
بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف
بلفظ ما تقدم بل خصصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود
على الزايد عليها كاينا ذلك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير
فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنان واثنتا وعشرون في المؤنث وثلثة
وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث وهكذا الى تسعة وتسعين بل الى
تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مائتان
والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق بينهما ثم تقول فيما زاد
على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزايد عليهما او عطفهما على
الزايد حال كون الزايد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير
ولا تبديل تقول مائة وواحد او واحد ومائة وواحدة ومائة واثنان او اثنان ومائة وثلثة
رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امراة ومائة واحد وعشرون
رجلا او احدى وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون
امراة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة وكذا في الحال في تثنية المائة

فتحات بعد

والكسر

والالف

86

والالف ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد وثلاثة الى آخر ما ذكرنا و الاصل في ثماني

عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلاثة عشرة وجاز اسكانها اي اسكان

الياء لتثاقل المركب كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت

فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاني القاض اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه

كونه مركبا فرعي زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها

ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع

العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ بالثلاثة

لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلاثة الى العشرة والثلث التي

العشر مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما

كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله اثر وافيه التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين

والنونين واما كونه مجموعا فلتطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء

قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها الثلاثة واخواته وكان قياسها ان تجمع فتقال

مآت او مين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني

في صورة جمع المؤنث السالم وهو مات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم

فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء

بعد ما تعين المجيء بعدها وهو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين

فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع

وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء

النون معهما اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست في الحقيقة واما افرادها

فلانهم كرهوا ان يصير ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولابد عليه خمسة عشر لان

المضاف اليه لما كان غير المعدود لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة

اشياء كشيء واحد واما جوزوا ثلثمائة اذ اتفق مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء كشيء واحد

ليست بنون الجمع في الحقيقة

لبطل دعاية ارادة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبروا افراده ليكون
الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل جمعهما
كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثة مأة رجل
كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض
مفرد لانه لما كانت مائة والف اواصل الاعداد كالاحاد ناسب ان يكون مميزها على
طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة والاعداد والمائة والالف في جانب
الكثرة منهما اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزها المفرد الدال على القلة
رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظ
الشخص اذا عبرت به عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا
كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر ففيه وجهان اي ففي العدد وجهان التذكير
والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا للفظ وهي
الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخاص اعتبارا للمعنى ولا يميز واحد وواحدة
ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يرد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل
ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على
تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي
الصالح لان يكون مميزا على تقدير ذكره معهما الدال بحروفه على الجنس وبصيغته
على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا او عن الاثنين
اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة وفي
صيغة رجلان الجنس والاثنينية فبذكرهما استغناء عن المميز فان قلت
هب ان مميز الواحد مغن عنه لكن لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا
كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلنا لما التزموا
الجمعية في مميز سائر الاحاد ينبغي ان تميزها لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها

وهو

82

وهو التثنية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ

التمييز اي بجوهر حروفه المصرح بها الخاصة القابلة للحوق علامة الافراد اعني التنوين

او علامة التثنية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغني به عن ذكر الواحد

على واحد واذا اعتبر مع علامة التثنية استغني به عن ذكر الاثنين على حدة فاختار الحروف

العلامة التي هي اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثني رجل وذلك

الاستغناء انما يكون لافادته اي لافادة لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص على

العدد والتصريح به الذي قصد التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد

فلما كان افادة التمييز ذلك التنصيص استغني في افادته عن ذكر العدد على حدة

وتقول في المفرد من العدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره

اي تصيير ذلك المفرد عددا انقص منه اي من عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله

الثاني مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصيير الواحد اثنين بانضمامه اليه

فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتداء في الثاني اذ ليس

قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المؤنث على هذا

القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا يكون غير ذلك

فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ ما فوقه مركبات لا

يتيسر اشتقاق الاسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من العدد

من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى

والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة

لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر

والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر

والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد

سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث فتقول في المؤنث

المتعدد

الثانيث والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب المعطوف
نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب للمونث كتذكيرهما للمذكر نحو الثالث عشر
واعاد ذكر الاسمين في المركب للمونث لانه لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة
عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون
دفعتم اي وان اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما
فاختلاف اضافتهما قيل في الاول اي المفرد المتصل بالمثنى باعتبار تصييره الثاني
اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين ثلثة وقولهم
ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد المنفرد
باعتبار حاله ثالث ثلثة او رابع اربعة او خامس خمسة بالاضافة الى عدد يساوي عدده اي
نوعه اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او
الخامسة ولا يلزم جواز ارادة الواحدة الاول في عاشر العشرة وذلك مستبعد
جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب
الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات بناء على اعتبار
الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان اعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت
وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير في المركب
الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب
الجزء الاول في المركب لانتفاء الموجب للبناء وبني الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء
فيهما وهو التركيب **المذكر والمؤنث** ذكرهما بعد باب العدد لانجرار
مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي
وتعريف المونث وحده يغني المونث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا
اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب
اذ الحرف الرابع في المونث في حكم تاء التانيث ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي

ابو الاجل
حرف الرابع

بحث المذكر والمؤنث

والمؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها
والمؤنثات السماعية عنه فالمذكر بخلافه اي اسم ملتبس بخلاف المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التأنيث
لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التأنيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى
وحبلى او ممدودة كصحراء او حمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم انها
للتأنيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت وهو
اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اسم بازائه اي في مقابلته ذكر في جنس الحيوان
كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي ملتبس بخلاف المؤنث
الحقيقي اي ليس بازائه ذكر في الحيوان بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة
التأنيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تأنيث حقيقي في معناه كظلمة
مثال للتأنيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتأنيث اللفظي تقديرا فان تاء
التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي
الحكمي كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى
المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا ومظهرا ومضمرا فبالتاء اي فذلك الفعل ملتبس
بالتاء وجوبا ايذانا بتأنيث الفاعل في اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير
الحقيقي فانه لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في
ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول
في طلعت الشمس طلع بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التأنيث
فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء في لفظه من الاستعارية بخلاف مضمره اذ
ليس فيه ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض الشارحين ضميره راجعا الى المؤنث الحقيقي
ومضمر المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان
مستثنى من هذه القاعدة في صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا
فصل لكان احسن استيفاء لجميع الاحكام جميع الاقسام في صورة الفصل ايضا

١٧ الشمس وطلع الشمس صح

او استيفاء ١٢

بان يقول مثلا وانت في ظاهر غير الحقيقي والمسند اليه مفصل بالخيار ١٢ الكاتبه

لك الخيار في الحاق التاء بالفعل و تركه فتقول حضرة القاضي امراة وحضر القاضي امراة
وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المونث الحقيقي منفوعا بما يغلب في اسماء الذكور
كزيد اذا سميت به امراة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس
وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه لا يحصل نحو الرجال جاء
او جاءت غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا
يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا سواء كان واحده مونثا نحو
اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو اذا جاءت الرجال حكم ظاهر غير المونث الحقيقي
فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال
وجاء الرجال وضمير جمع المذكور العاقلين في جمع التكسير غير جمع المذكر السالم
فانهم اذا جمعوا سالما كان ضميرهم الواو لا غير يقال الزيدون جاءوا ولا يقال
جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة
بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو ولكنه مخصوص
لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المونث
وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر العاقل
[margin: اً لغيره] السالم فعلت اي ضمير فعلت معروفا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن
اي بالنون اما في جمع المونث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع
المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجري
مجرى المونث في حواشي المصنف موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع
غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء [margin, red: المثنى] ما
لحق اخره اي اخر المفرده بتقدير المضاف اي قدر بعد قوله ونون مكسورة
نون تابع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم ومسلمان وكلمتي كما لا
يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء

[margin: و اً جب م]

[margin: كما ان الواو وضعت لجمع العاقلين واستعمالها في النساء الحمل على جمع غير العقلاء م]

[margin: ي المثنى]

مفتوح

89

مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم
يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة والتنوين مكسورة لبلا التقي الياء
الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك
اللحوق او اللاحق وهو او هو الملحوق ولا يابس باشتماله على حروف النون وعدم دلالة هذه
لحوقهما على ذلك لانه على تقدير تسليم اذا دل امران او امور ثلثة على شيء صح ان يقال
الامور الثلثة والذي عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتهما بواسطة هذين الاولين
على ان معه اي مع مفرده مثله في المفرد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه
اي من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد للمشترك
بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغني عن قوله من
جنسه وقوله ليدل اشارة الى ما يدل لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه
يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قران ويراد بهما الطهر والحيض
بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل
بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثني الاب باعتبار معنيين مختلفين
هما الاب والام وكذلك ثني القمر باعتبار معنيين مختلفين وهما القمر والشمس
قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يؤول الاسم
بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم متحد ولهما معا فيجانسان فيثنى باعتباره فيكون بمعنى
الابوين المسميين بالاب كذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل
هذا التاويل في القران ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسمية للطهر والحيض فانه موضوع
لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم متحد ولهما فيثنى باعتباره
قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراك
اللفظ بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار
صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعهما فيقال مثلا اذا كان علما لكثرة

لنهايد
هذام
ع

يؤول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمرو اذا صار علما ادعائيا لابي بكر باول بالمسمى

بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم قال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون

الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس

فعلى هذا النقض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله في جنسه ولما كان آخر

الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق عليه التغيير

اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكمها ورائه يعلم في تعريف المثنى

فقال والمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة وسمي

مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس عن الحركات والقصر الحبس ان كان الفه

منقلبة عن واو حقيقة كعصا ان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالى ان

المسمى بالى وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة احرف

فصاعدا في الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الالف واوا اعتبارا للاصل

حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه بحيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا

اي ان لم يكن كذلك بان كان بحيث الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما

بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد امليت كمتيان في متى حبليان في حبلى ما لا

كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة

كحبلى فبالياء اي فالالف مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما

وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود ان كان همزة اصلية اي غير

زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء

بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة او للمتنسك في قولهم قراء اذا تنسك

وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قروان وان كانت الهمزة للتانيث

اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها حمرا بالفين احداهما للمد في الاصل

والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت

فيتوقف

فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل وجنس الالف فينبغي ان لا تقع بين الفين مع انها
اصلية والواو اقرب الي الهمزة والياء لثقلهما ولهذا قلب الواو همزة في مثل اقتت ووقتت
وربما صحت فقيل حمراان وحكي المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمريان واللاعرف قلبها
واوا الا اي وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء وان
همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان
فان اصلهما رداي وكساو فالوجهان المذكوران جايزان اصلهما ثبوت الهمزة
وقلبها واوا لان الهمزة في الصور الادلي منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي
الاخري غير اصلية فشابهت همزة قراء فثبتت في الصورتين كما في قراوان وتشابهت
قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة
حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفة ان اللازم من هذه العبارة انه لا
يجوز ان يقال في رداء الا ردان بالهمزة او ردوان بالواو لكن المشهور رديان
بالياء فكان ينبغي ان يقول المص والاقوى جعلهما بغير لام العهد ليكون عبارة عن
ثبات الهمزة وردها الي الاصل الا اشارة الي الوجهين المذكورين كما هو المتبادر
من اللام لكنا تفحصنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا
مما حكم باستشهاده غيرها وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة والاصل
ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء ويحذف نونه اي نون المثنية
للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين علم الكلمة يوجب
انقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء
التانيث التي قياسها ان لا يحذف من اخر المثني كشجرتان وثمرتان في خصيان واليان
على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل
واحد من الخصيتين لما اشتد اتصالها بالاخري بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدون بدونها
صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا يقع في حشوه وقيل حصي والي مستعملان وهما لغتان

الشريفة م

باشتهار م

خصيصة في لمّ والبتة وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون فاعل فيه مستمرا اي في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس لها فاعل بل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اي المصنف في بيانه بالفعل الماضي

الجموع ما دل اي اسم دل على جملة احاد مقصودة اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اي بحروف هي مادة لمفردة الذي هو الاسم الدال على واحد من تلك الاسماء حال كون تلك الحروف ملتبسة بتغيير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة اما متعلقة بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغيير ما ظرف مستقر حال في الحروف دخل في قوله بتغيير ما جمع السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم وتمام وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة اخرى وقوله ما دل على احاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونحل فانهما وان لم تدل عليها وضعا فقد يدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت الاسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده استعمالا وبقوله في بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف مفرده خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحدة التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وراكب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونحل ونحلة

91

ويحمله واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بلا نزاع ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع بصدق الحد عليه فان التغيير المأخوذ فيه اعم وان يكون بحقيقة او بحسب التقدير ففيمه فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد

وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي جمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمونث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتح ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق فقط واللاحق او مع اللاحق على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت الاصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اي آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء الى ما قبلها بعد سلب حركته ما قبلها للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين على هذا القياس حال الرفع والجر مثل قاضون وقاضين فان اصلهما قاضيون قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياء بين فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره اي آخر الاسم الذي يريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة جمعه ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا وغير صفة وصفته فيه تمذكر علم اي فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط

منه قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما

مطلب

وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمراة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع بهذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظا او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلما اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علامة التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع في الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتمحي صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وشرطها اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة والصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فذكر يعقل اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكاين صفة افعل فعلا اي مذكرا غير مستو في صيغة الصفة الكاين في ذلك الاسم ايا ها مع المونث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمونث على صيغة فعلا مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مستو في تلك الصيغة مع المونث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمونث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان وفعلانة كندمانون ولم يعكس لانه فعلان اصل في الفرق بين المذكر والمونث لان فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصيغة بناء بل الوضع مع المونث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لم يختص بالمذكر ولا بالمونث كم

لحسن

بحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا
يشعر بان فيه مثل جرحي وصبري والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكر مذكرا ملتبسا
بتاء التانيث مثل علامة كراهية اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت
التاء لزم اللبس وحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة لما في التثنية وقد شذ نحو سنين
بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما
حكم بشذوذها لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب
اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثاله
وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليراجع اليه المؤنث
اي الجمع المؤنث ما لحق اي جمع لحق اخره اي اخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط
الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اي ولذلك المفرد مذكر فان يكون
مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل
وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة جمعه ان
لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه يقال في جمع حائضة حائضات فلو قبل لزم الالتباس
والا عطف على قوله ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع
هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي
شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد بل لان اسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار
وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل
هو فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا
لا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده بحسب نفسه وامور
الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغيير بناء واحده بلحوق
الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغييره تغير يكون لحصول الجمعية فلا
ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير

جمع القلة

المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد ومن حيث الامور
الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغيير ما سواء كان ذلك
التغيير حقيقيا كرجال وافراس او اعتبارا كفلك كما مر وجمع القلة وهو ما يطلق على
ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون
على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى الباقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة
كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان
الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما
وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا
نهاية له وقد يستعمل احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تع ثلثة قروء مع وجود
اقراء المصدر اسم الحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب
والمشي او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان
يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا للنوع او عدده مثل جلست جلوسا
وجلسة جلسة القاري والعالمين وويلا له وويحا له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون
مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد
سماعي اي سماعي ويرتقي عدد الى اثنين وثلثين كما بين كتب التصريف ومن غيره اي
من غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي
اي قياسي كما تقول كلما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه
على استفعل فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك
مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه
ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان
او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق
بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسم الفاعل والمفعول اذا لم يكن

استفعال

مفعولا

93

مفعول لا مطلقا يجب يعمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروطا بان لا يكون مفعولا لا مطلقا فانه اذا كان

مفعولا لا مطلقا فسيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير ان مع الفعل

وشيء مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اي معمول فيه او

يكون الظرف مفعولا ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم

اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل راجعين ولما كان تثنية الفعل وجمعه

في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها

محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا لا شبهة ان الاضمار يستلزم

الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد

الاستتار على ما يخرج مثل ضربي زيد حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل

المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة الى الفاعل خارجة عن

مفهومه فلا شيء في نفس مفهومه يدل عليه بخلاف الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة

المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة

للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول

سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد

وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر ملتبسا باللام اي بلام التعريف

قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل كما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل

ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به لكن جوزوا ذلك على قلة فرقا بين الشيء

وبين المقدر به قيل لم يات في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا

في فاعل او مفعول صريح بل في كل عاملا بحرف الجر كقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء فان

كان المصدر مفعولا لا مطلقا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل ان كان مذكورا

نحو ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجود القوي اي سواء كان الفعل

نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا

ذكره

ضرب الجلاد اللص

مبحث اسم الفاعل

واقعا بدلا منه اي من الفعل وهو لما كان حق فعله لا زما يحو سقياله وشكرا له وحمدا له ففيه وجهان

اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية

وعلى للبدلية ففي قوله وجهان صح وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان

اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر

واظهر فلو اخر عن القسمين توهم ان تعلقه بالقسمين على السوية **اسم الفاعل ما اشتق**

الاسم المشتق من فعل اي حدث موضوع ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات قام بها الفعل

ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لانه اجمل او يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب

بمعنى الحدوث يعني بالحدث تجدد وجوده له فيانه مقيدا باحد الازمنة الثلث

قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة

المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به الفعل

وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر

ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن لا يكون موضوعا لمن قام

ويكون قائما به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى

آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل

مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المص واسندوا اخراج اسم التفضيل

الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا الاخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق

لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق ينفي معنى الوضع كما

علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة

على هذا التقدير تخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره

صيغ اسم الفاعل فيما حصر فيه وجعله احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي

الرضي الشريف ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب

ونائم وماش واكل وكلما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة

فهو

وهو قوله والامتفقوم

الجملة المعترضة

فاعلم ان اسم الفاعل ... ما لا عمل في ... اني الذي ... اسم بمع (?)

فهي ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب
وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا
مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع
حرف المضارعة مضمومة او لا وقع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر
كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو متفعل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضموم
ومستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اتم متفاعل متعلم مستغفر
كان مثال الكسر الواقع في آخر المضارع اتم مذكورا فيما يكون لكل وسمي الميم مثال
لكل وقسم الكسر مثالا ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا
لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول يكون هو ايضا متعديا الى مفعول
واحد وان كان متعديا الى اثنين يكون هو ايضا متعديا الى
اثنين وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر
الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال
كونه ملتبسا بشرط عمله وهو معنى زمان الحال او الاستقبال فالاضافة بيانية وانما
اشترط احدهما لان عمله بشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه
عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية
الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك
الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل
عاملا اي على المتصف به وهو المبتدا او الموصوف او ذي الحال المتقوي فيه جهة الفعل
وكونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب
ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية نحو اضارب
الاستفهام او ما النافية نحو ما حرف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل

اي بشرط

اولى فاراد بهما شبهه للفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان
اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي لا للاستقبال او في ضمن الاستمرار واريد ذكر
مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط
الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب
اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا
على المفعولية وعلى تقدير اضافته اليه ليست اضافته معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها
وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان له
اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل
مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر
فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام
الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا
امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة عدل عن صيغة
الفاعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اي وما اسم الفاعل تغير
صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد الاسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه
كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله
اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ
المبالغة خارجا عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان
صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد
ضراب عمرا الآن او غدا ومررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما
فيه من صيغ المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما
وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا
كان مفردا في العمل وشرطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة وحيث ذاتها بالحاق علامتي

التثنية

التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا او الزيدان

الضاربان او الزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او الزيدان الضاربان امس ويجوز

حذف النون اي نون التثنية والجمع مع العمل في معمول بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا

اليه فان حذفهما واجب مع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اي يجوز حذفهما لو وجد هذين

الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقرأة من قرأ والمقيمي الصلوة بنصب الصلوة على

المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب نحو فهما ضعيف لان

اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقرأة مما لا اعتماد عليه

اسم المفعول

هو ما اشتق

من فعل اي حدث موضوع لمن وقع عليه اي لذات ما وجب وقوع الفعل عليه فخرج

موضوع لذات ما وقع عليه الفعل واعتذار اقامته ما في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل

شامل لجميع الامور المشتقة والمصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل

والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سوى صيغ لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول

فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادته على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن

وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي

المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح

الراء وامره اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط عمله بالحال او الزمان

والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله واذا كان معرفا

باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول

آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما

الآن او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث

ما اشتق من فعل لازم احترازا عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اي

قام به الفعل على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احترازا عن ضارب وذاهب اشتق من فعل

لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون

لازما ابتداء او عندا لاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم
بضمها فلا يقال رحيم الا ورحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له كالكرم بمعنى صار الكرم
طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت ان يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو
ضامر وطالق فانهما بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها
اي صيغة الصفة المشبهة مع ضلال انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة
الفاعل الذي هو بين اسم الفاعل والثلاثي المجرد فلا يجي صيغة وصيغتها
هذا الوزن قطعا على حسب السماع اي كائنة على قدر ما يسمع بحيث لا يتجاوزه والظرف منصوب
على انه حال والمستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة كائنة على قدر ما
يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول
ايضا لزيادة اختصاصهما باسم الفاعل لكونهما مشتبهة به وتكون عملها المشابه
اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لكونها
بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد
على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم
مسايلها اي جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه كلام
يسئل عن حكمه ويبحث عنه ان يكون الصفة ملتبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل
من التقديرين معمولها اما مضافا او ملتبس باللام او مجردا عنهما اي عن اللام
والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول
اي معمول الصفة المشبهة في كل واحد منها اي من هذه الاقسام الستة مرفوع
تارة ومنصوب ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسايلها ثمانية
عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة للمعمول بحسب الاعراب في الاقسام
الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي فاعلية للصفة والنصب على
التشبيه اي تشبيه معمول الصفة بالمفعول به في المعمول المعرفة وعلى التمييز اي

يا جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على
التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال
الشارح الرضي والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه
وتفصيلها اي مفصل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين
الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر
وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة امثلة والامثلة المفصلة ذكرها التو
الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا
التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على
حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على
الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما
غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شرع في قسم آخر والصفة المشبهة لان
الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه للصفة ذات اللام الحسن
الوجه الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة
باللام في اول تقسيم المسائل عن الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني
عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما
واحدا منها مختلف فيه وباقي الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين
منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون
الصفة مضافة الى معمولها الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن
وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة
المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف في
فاعل الصفة او فيما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن
وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام

اي في المعرفة التشبيه بالمفعول وفي النكرة التمييز

مضافة الى معمولها المجردة عن اللام مثل الحسن وجهه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى

الوجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يحققوا ذلك لان

اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه

عكس المعهود في الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة

الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها

على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وجه الاستقباح انهم

انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فينبغي في الحال ان يبلغوا اقصى ما يمكن منه ويقع

يقتصر على احدى التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرضوا لاعظمهما مع امكانه

وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذين جوزوها

بلا قبح نظروا الى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من

الاقسام الثمانية التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما

كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن

الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه

برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة اقسام احسن لان الضمير فيه بقدر

الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة

والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهي قسمان حسن لاشتماله

على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه

منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه

برفعه فيهما قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في

الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال فمتى

رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها حينئذ فاعلها فلو كان

فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة كالفعل وكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع

وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره

بفتنية

بتثنية فاعلها الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه

ما الا اي وان لم يرفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر فيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها

تؤنث اي انث الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها او حسنة وجه

او حسنة وجها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنان وجها وحسنا

وجها وتجمع اي الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنون وجها وحسنو

وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى

مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول لا ستنفاده الفعل المتعدي الى مفعول

واحد فاذا بني اسم المفعول فيه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فيبقى غير متعدي الى مفعول

مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل

والمفعول الذي لم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما تقول قائم الاب ومضروب الاب

برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا

يلزم الالتباس بالمفعول واذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معط اباه

لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل لم ينصب تشبيها بالمفعول

وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعط او مفعول الاول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها

بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة للمنسوب تقول

زيد تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا

اسم التفضيل ما اشتق

اي اسم اشتق من فعل اي مصدر لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم بقصد شمول

اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل

والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو لموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف ملتبس بتلك الزيادة م

فقوله اما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة

لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم

الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل وصيغته افعل للمذكر

وفعلى للمؤنث وان كان يجب بالاصل فيدخل فيه حرف شر لكنهما في الاصل اخير واشر فخففتا بالحذف
لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل وحده
ثلاثي لا رباعي مجرد ولا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء في الرباعي والثلاثي
المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة حروف
ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد
او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة يحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف
رباعي مجرد كلها اصول او تكون حروف المزيد فيه اما كلها اصول او فيه زوائد او
ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى كالبس بلون اي من ثلاثي
مجرد ليس بلون وللعيب ظاهري لان منهما اشتقا افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر
واعور فلو اشتق منهما افعل التفضيل ايضا منهما لا التبس ان المراد ذو حمرة وعور
اوزو ابن الحمرة وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على
افعل التفضيل وهو كذلك لانها يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل
على زيادة على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل
الناس فان الافضل مشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل فان قصد غيره
اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان للزيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير
الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هذا اشد منه استخراجا مثال الثلاثي المزيد فيه
وبياضا مثال اللون وعمى مثال العيب وحيث قيدنا العيب بالظاهر لا يرد نحو اجهل
وابلد لكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه من
بين الجهل والبلادة والحمق لكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة
والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة وتعليق
خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها
نفسي ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا فقيه

ثانية

شائبة وحمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق وحمق لايكون بهذا المعنى قياسا
وان يكن اشتقاق اجهل وابلد من يكون اثار بلادته وجهله ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول
بذلك عامل والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يتبالغ في الالوان والعيوب
الظاهرة فان الباطنة يبني منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه
اي قياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا
مطردا لكثر الالتباس فاقتصر واعلى الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في موضع
قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد ملومية وعلى هذا القياس اشغل
واشهر واعرف ويستعمل اسم التفضيل على احد ثلثة وجوه وهي استعماله بالاضافة
او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء
على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر
واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهر لانه يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه
مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد فقلت عمرو الافضل اي الشخص
الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لايكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد ان فيجب حتى يستعمل
ما مفردا فاما نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو
زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر من اللام
او لغوا واما قوله لست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل وفيه ليست تفضيلية
بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل اي عن الثلاث لفوات الغرض نحو
زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه اكبر كل شيء وانرف مع تجرده اي اكبر من كل شيء واذا اضيف
اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة اي اصل المعنى زيادة
موصوفه المقصود به على من اضيف اليه اي الذي اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن
بعضهم والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وان كان بهذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل
التفضيل الشيء على نفسه وانما كان بهذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره

مثل الله اكبر ويجوز
ان يقال في مثله ان اي
المحذوف هو المضاف اليه

فالاولى ذكر المفضل عليه فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم
داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود استعماله
هذا التفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس
اى افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته
لخروجه عنهم باضافتهم اليه والثاني ان تقصد زيادة مطلقة اى تاتي معينة
زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده وتضاف اسم
التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما تضاف سائر
الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض
المضاف اليه ويجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا محمد
افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا
فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه
الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاؤه
او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به
الزيادة على من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا
وكذا التذكير وان كان موصوفه مونثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند
او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي يجب فيه
الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اى اسم التفضيل افراد
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان
افضلا الناس والزيدون افضلو الناس وهند فضلى الناس والهندان فضليا
والهندات فضليات لمشابهته بذي اللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي
اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام
منه فلا بد فيهما من المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا

وتذكيرا

مطابقة

وتذكيراً وتأنيثاً للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو
امتزاج من التفضيلية لفظاً ومعنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدها واسم التفضيل
الذي يستعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لاغير المفرد المذكر لكن اهنهم لحق اداة التثنية
والجمع والتانيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاج من التفضيلية
لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في
اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما قال المظهر لانه يعمل في المضمر
بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل
وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهراً او مضمراً بل ان وجد بعده
ما يوهم ذلك فاما فعل دال على الفعل الناصب قال الله تعالى هو اعلم من ضل عن سبيله اي
اعلم وكلاص يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضاً بلا شرط لان
الظرف والحال يكفيهما رائحة الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكباً والتمييز ينصبه
ما يحلو عن معنى الفعل ايضاً نحو رطل زيتاً وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل
بالاصالة انما هو عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه للمكان
بما هو اللاصل عنه وهو استعماله بمن للاثنين ولا للجمع ولا يونث نقصت مشابهته عن اسم الفاعل فلا
يعمل لمشابهته ايضاً الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي صفة سببيا هو لشيء في اللفظ
معتمد عليه بان يقع نعتاله وخبراً او حالا عنه وهو في المعنى صفة لسبب مشترك بين
ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار تقييده بذلك
الشيء الذي اعتبر لا على نفسه اي نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره
اي بغير ذلك الاول فيكون بالاعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه
منفيا خبر بعد خبر كان او حال عن اسم او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا
منفيا مثل رأيت احسن في عينه الكحل منه في عين زيد رجلا هو الشيء الذي ثبت له
اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد

وهو لم يعمل عمل الفعل م

رجلا م

معنى ... الكحل

الكحل
بدر

مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون اللفظ ماسا

لشئ وفي المعني لمستبشر ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب

حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في

مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم نحو زيد ضارب عمرا اياه وانما

اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا باعتبار ومفضلا عليه باعتبار مع

اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن الكحل في عينه من الكحل في عين

زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملفوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة

بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقي على ما هو الاصل في التفضيل

وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اضمار عن المعنى

منفيا اي عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا عند كونه منفيا

الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في الموارد الاخر

بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي

بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي

الزيادة فيفيد انه حسن الكحل في عين زيد على كحل عين زيد فينبغي اصل

كحل زيد متعينا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يأباها

مقام المدح فرجع المعني الى انه حسن في عين كل واحد الكحل دون حسنه في عين زيد

فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه

مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم اصل المدح فنفي اصل الحسن

وتوجه النفي الى حسن رجل منسوبا الى صرف زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والعكس

والتفاضل بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعني الى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل

في عين زيد فالنفي المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد

يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان الزائد على شئ ما يساويه مع زيادة فنفيه

مثل زيد
نحو زيد ضارب عمرا اباه
فان اسم الفاعل
وهو ضارب له
صاحب يعتمد عليه
وهو زيد ولم مظهر
وهو عمرو ولكن ليس
من متعلقات
الموصوف وهو
زيد

يقصد

بتفضيله عرفا في المساوات مطلقا ولو في ضمن الزايد فانتفى الزايد بقي فيحصل من جميع ذلك
ان حسن الكحل في كل عين رجل دون حسن الكحل في عين زيد فذلك كما قال ~~المصنف~~ فان قلت لو
كان زوال الزيادة التفضيل بالنفي ينتفي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون
عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جايزا كما في المثال المذكور قلنا فرق كثير بين
المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم
التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد
ضعف المعنى التفضيلي ما زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعمل حكمه بعد
الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه
مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعمل حكمه بعد الزوال
وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو يعملوا احسن بالجزئية والكحل ما لا بد انه
فصل بينه اي بين احسن وبين معموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل
فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ الكحل ما
ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معموله
في هذه الحيثية ولا يخرج عن هذه الحيثية ما عرض له من معنى الابتداء العامل
المبتدا والخبر اذ العامل في الحقيقة معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل
في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا حينئذ فانه معموله من حيث انه اسم تفضيل ولو
لم يقدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله
حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة
ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يخلو عن
ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل
هذا المقصود والكلام فيهما ولما قرر مسئلة الكحل وبين تراكيبها وما جرى عنها علم
بطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر

كمال المدح

وهو علة في الكحل بالفاعلية بالاستقلالية

بل يمكن ان يعبر عنهما بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه فينتقل بهذا التقرير الى ما
انشده سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسألة ويطبق بعض هذه الصورة عليه فقال
وذلك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل في عين زيد بان فاته في عين زيد
مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظة العين
في العين والكحل من زيد لكان اخصر مع ظهور المعنى المقصود ويمكن تقدير فالمعنى
ما كان عليه قبل هذا التعبير لا ان اصله في كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف
فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ ينعقد الكحل ح فان قدمت
على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد
احسن فيها الكحل كان الاصل ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلا ذكر
عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد
في اصل الكحل احسن فيها الكحل في عين زيد وتقول معناه ما رايت عينا كعين
زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم وهذا على ابلغ وجه لان الكحل في
عين زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل
ظاهر لورود فوت افعل بالابتداء ولانها فرع الاولى ولان في التفضيلية مع مجرورها
مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف
اي قلت ما رايت كعين زيد الخ قولا مماثل قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون
مسندا بما هو مسند المماثلة وترك موصوف في المثال وان كانت المماثلة الكاملة
في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا وهو مذكر لانه كان في مقام بيان الاختصار
في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه شعر مررت على وادي السباع ولا ارى
كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تأية واخوف الا ما وقى الله
ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي
السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص من راكبي
الابل

الابل والثانية في ابي واي كالنجبة وحيي وحيي وهو الملك الثاني وساريا في السري وهو السير
في الليل فقوله اري اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعول لم وكوادي
السباع حال منه تقدم عليه وعلى الثاني واديا مفعول الاول وكوادي السباع مفعول لم
الثاني على التقدير حين يظلم طرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو فيه للاعتراض اما
اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عايد الى واديا وركب فاعل
اقل وجملة اتوه صفة له وثانية تمييز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدر اي اتيانا
ثانية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به
ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقى مصدرية وساريا ايضا كما مفعول
وقى والمستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله ساريا
يقول مررت على واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال اني لا ادري مثل وادي السباع
حين احاط به الظلام واديا يكون توقف للركب فيه اقل وتوقفهم بوادي السباع ويكون
ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا
بالليل فيه عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت فلا ادري واديا به
ركب اتوه منهم بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت فلا ادري واديا اقل به
ركب اتوه من وادي السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم منه دليل
الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه
فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال
الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى كاين في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد
بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى كلمة اخرى اليه لا لاستقلاله بالمفهومية
فمرجع كون المعنى في نفسه كونه في نفس الكلمة الى امر واحل هو استقلاله بالمفهومية
لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل يدل على
ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى الفاعل

٢ قل ٣

الثاني

مبحث الفعل

بحث حروف الاستقبال

ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف تلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل الاعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن الفعل وبقولنا وضعا اسماء الافعال لان جميعها منقول عن المصادر او عن غيرها كما سبق ودخل الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها بحسب الوضع وبصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة لوجود الاصل في اثنين لانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي والحال او لتقليل الفعل وتحقيقه وكل ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر ولا النهي عنه كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل ذلك في حق المعنى لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل ولا تلحق الا بالاسم فاعل والصفات استغنت عنها بما لحقها في التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث ما علمها فلا جرم اختص بالفعل نحو ساكنة حال عن تاء التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصه بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضماير المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل اما يكون للفعل ولفروعه وحط فروعه عنه بمنع اصل نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع للاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اضعف واخفى فهو بالتعميم اليق واجل الماضي ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك

الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على
بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقولهم ما دل على زمان
شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموضوع له المعنى فلا ينتقض بنحو الغد
مثل امس دالا بالدلالة على ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه بان ضرب ضربت مبني
على الفتح خبر مبتدأ محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى
اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم
نحو زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني
اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون
معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال
الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح
مع غير الواو فانه يضم معها للمجانسة لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه
اي فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت اي حال كونه ملتبسا باحد حروف اتين في اوله يعني
الحروف التي جمعها كلمة نايت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اي لوقوع ذلك الفعل
مشتركا بين زمان الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة
كالعين وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه اي وتلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل
بواصل عن زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب او
سوف فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص بواحد من معانيه بواسطة القرائن
وانما عرف المضارع بالمشابهة مع انه مشتق من الفرع كانه لان الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما
اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا او مؤنثا مثل اضرب
والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان معه غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب
وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب مطلقا واحدا كان او مثنى او مجموعا
مذكرا كان او مؤنثا وللمؤنث الواحدة والمؤنثين غيبة اي حال كون المؤنث والمؤنثين

الاسم لانه مسمى مضارعا الاصل المشابه اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة

مبحث حروف المضارعة

غايبان او ذوي غيبة والياء للغايب غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه
فتقول يضرب هما اي غير القسمين المذكورين بالحمل على البدلية من الغايب لانه وان لم يعين للغايب صريحا
لكنه صريح بايقاع النكرة المعرفة مقام في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى الموافقة
السابق وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج
او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ماضيه على اربعة احرف مثل ينصر ويدحرج ويستخرج ونحوها
ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة
قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد ثقيلة كانت او
خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احديهما يكون مبنيا اما نون التاكيد فلشدة
الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب على ما قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل
عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة واما نون جمع المؤنث فلان جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون
ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب ولاعرابه رفع ونصب
يشارك الاسم وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة
ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا
كان او مونثا مثل يضربان وتضربان وللجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث
مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في
الواحد الغايب المذكر وتضرب في موضعين في الواحدة الغايبة المؤنثة
والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة
في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيين والسكون
في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب في المضارع المتصل به ذلك اي
الضمير البارز المرفوع وذلك في خمس مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اي
حذف النون حالة النصب والجزم فالنصب فيه تابع للجزم كما ان النصب في الاسماء تابع
للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى

اخرها

آخرها والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو
والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن
يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف
المناسب لها نحو لم يدع ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا
لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف جزما اي بحذف الالف في
حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد
سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين
وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في يضرب في ضارب اي مررت برجل يضرب او رأيت رجلا
يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذا يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم
واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا
يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي
خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب
ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان الضارب
مبتدأ مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب
مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان يقوم مع السين واقع موقع الاسم لان يقوم
والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل
فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب اي
المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله
ان نفعل كايش في اي شيء وقال سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذا فخفف
وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوض عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى
نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة
الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوارة فيمتنع دخولها

بحث النواصب الاربعة وهي ان ولن واذن وكي

زرني بدر

على الفعل الا يجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان واقعتا بعد الانشاء ومن امتنع عطف الاخبار على الانشاء نجعل مفرد ليكون عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تعوضوا مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة وان المثقلة لان المخففة للتحقيق فناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه ولهذا اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان لا تقوم وان لا يقوم لان التي تقع بعد الظن فيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعده الوجهان ولن مثل لن يبرح ومعناه اي معنى لن نفي المستقبل تقيا موكدا لا موبدا والا لما لزم ان يكون في قوله ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن تقتضي التابيد وحتى ياذن الانتهاء واذا التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا تنصب لانها لضعفها لا تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك في كقولك لمن يحدثك انا اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذا تدخل الجنة مثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذا مبتدا وقوله اذا لا يعتمد ظرف للانتصاب المحكي

منها

منها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فيتمثل اذن بهذا المثال على طريقة عشيلات
اصل تهما الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ
والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان يجوزان النصب بنا على ضعف
الاعتماد بالعطف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وكي التي ينتصب بها المضارع
مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام
لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي
المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او
مستقبلا بمعنى كي اي حال كونه حتى بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت
حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي او لاستقبال المضارع وبالنظر الى زمان المتكلم ايضا
وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي لاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما
بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى
بمعنى الى فان اردت الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان
يكون في زمان المتكلم بعينه ويجيء مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت
امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان
الدخول صفت هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت وكان ما بعد حتى في هذه العبارة
مرفوعا فانها بقيته على ما كان عليه وتحكيه في زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن
تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتدا
لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتدا ان يبتدأ بها كلام مستأنف الا ان تقدير
مبتدا او يكون الفعل جزؤه ليكون حتى داخلة على اسم كما توهم بعضهم فيرفع اي ما بعد
حتى بعدم الناصب والجازم ويجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل
الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الا ان
هو لا يريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم وفي ثم اي في اجل انه

بالفعل الذي دخله الحتي بالنظر الى ما قبلها

صنعته ٣

هذين اللامين اي يكون حتي عند ارادة الحال حرف ابتداء وجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع

نظرا الي اللام الاول الرفع اي رفع ما بعد حتي في قولك كان سيري حتي ادخلها في وقت

حصول كان الناقصة في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لاستقلال لانها لما كانت

حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فتبقي الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى فامتنع الرفع نظرا

الي اللام الثاني في قولك سرت حتي ادخلها لا نرع لا يكون ما بعدها مشتا فيها مقطوعا

لوقوع وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع

المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة نحو كان سيري

حتي ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الان فلا فساد فيه وجاز ايهم سار حتي يدخلها

بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون

المسبب محقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز علي في التامة لا علي كان سيري حتي

ادخلها العلم صلاحية تقييد بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا

وجاز في كان سيري حتي ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان

التامة فعلي هذا قوله ايهم سار عطف علي كان سيري ولا فساد فيه ولام كي التي تنصب

المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما تقدر ان بعدها لانها

جارة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع هي لام تاكيد النفي بعد النفي لكان لفظا

مثل وما كان الله ليعذبهم او معني نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا تقدر

بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعني المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل

قيل علي حذف المضاف في الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او في الخبر اي ما كان الله ذا

تعذيبهم او علي تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب

المضارع بعدها بتقدير ان مشروط بشرطين

احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الي النصب

علي السببية حيث يدل تغيير اللفظ علي تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا ينجاع

مبحث الاشياء الستة

الاول الامر
الثاني النهي
والثالث الاستفهام
الرابع النفي
السابع التمني
خامس
السادس العرض

بالى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد تقديم الانشاء
او معناه والنفي المتنبي على صورة الاخبار توهم كونه ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني
فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب منه وينتفع بهما
الدعاء اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربها اي هل
منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحدث مني ويندرج فيهما التحضيض
نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي او تمني نحو ليت لي مالا
فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ
الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا
اي لا يكون منك نزول فاصابة خير ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء
لبيان تعليقها وما بعد الفاء في تاويل المصدر المعطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء
واما نحو سانزل منزلهم لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا بلا تقدم الاشياء الستة
فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان فتقدير ان
مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها في الافعال او للجمع دائما
وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي مماثل الواقع قبل الفاء في كونه
احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما
تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن
اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التي ينتصب
المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى
الى او الا داخلتين على ان المقدرة بعدها الا ان ان ايضا داخل في مفهومها والا
يلزم تقدير ان بعدها تكرارا نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي
او الا ان تعطيني حقي فسبق تقديرها بالا بتقديرها فيها اي لالزمنك الا وقت
ان تعطيني حقي وجره تقديرها بالى بتاويل مصدر مجرور بها والى بمعنى الى اي لالزمنك الى اعطائك

حتى والعاطفة اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة
اولا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها بنصب المضارع
فعندها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا ويشتم او
فيشتم او ثم يشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا
بالشروط المذكورة فيهما نحو والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات
الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو بشرط فهي
وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان ابعد
بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على تقدير الاول ان جعل العاطفة اعم كما ذكرنا يلزم
ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس في
الواقع مخصوصا به كما سبق وجريانه في ثم ابعد ورد عليه انه كان المناسب ذكرها
مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك
لان تكرمني ومع ما الحقتها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة
نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلاثة يدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام
واعجبني ضرب زيد وغضبه وما يردن بضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى
اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر
بعدها وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل
على اسم صريح وحمل عليها حتى التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع
واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على السببية
والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب معها ويجب اي اظهار ان
مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان
لاستكراه اللامين المتواليين لام كي ولام الجحود نحو قولهم لئلا يعلم اعلم ان الناصبة
يقدر في غير المواضع المذكورة كثيرا وغير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان

تراه

نراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس
بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها وينجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا
المستعملة في معنى النهي احتراز عن المستعمل في معنى النفي وهذه الكلمات يجزم فعلا واحدا
والمجازاة اي وينجزم المضارع بكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء التي تعطف الكلم والمجزوم
عليها وهي اي كلم المجازاة ان ومهما واذما وحيثما واذما وحيث يجزمان المضارع سواء كانا
مع ما او لا ولو في اي وانى واما انجزام المضارع مع كيفما واذا منفرد لم يجيء في كلامهم
على وجه الاطراد اما كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ معناه كان
على اي حال وكيف تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها وذو المتعين استواء قراءة فارسين في
جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما يجزم لتضمنها معنى ان
التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف
على قوله بلم اي وينجزم المضارع بان مقدرة ويجيء بيانه ان شاء الله تعالى ولم تقلب المضارع
ماضيا وتنفيه اي نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير عايدا الى ما هو اقرب اعني
ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي ويختص اي لما بالاستغراق اي
استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت زمان التكلم بلما تقول ندم فلان
ولم ينفعه الندم او عقيب ندم ولا يلزم استمرار انتفاء الندم الى وقت التكلم لما
واذا قلت ندم زيد ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم وجواز حذف
الفعل اي ويختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت
المدينة ولما اي ولما ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول
ان لما يضرب ويقول ان لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل والمعمول له ويختص
ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اي بنفي بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب
الامير لما يركب ولم يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم ولام الامر وهي
اللام المطلوب بها الفعل وتدخل فيها لام الامر الغائب نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة

مبحث الجوازم

بكلم م

مع ما او لا بدونها فلا واني ومتى ومهما يجزمان المضارع مطلقا م

وكيفية م بدلا

مبحث جواز حذف الفعل

ان لم يضرب ولم يضرب كما تقول م

ومن يكن بعد الواو والفاء وثم ولمات طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا معك أو ثم ليقضوا ولا النهي هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا الناهي اي لا النهي هي ضد لام الامر هي التي يطلب بها ترك الفعل وهو تدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكور في فصل يدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول وسببية الفعل الثاني اي يجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح اللمع وكلم المجازاة ما يدخل على شيئين ليجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا يجعل الشيء سببا لشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم يعتبر شيء لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردها في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام سببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منها بحيث يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده وتسميان اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء وحيث ان المبني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك والاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع للحوق الجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة العارض والفعل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد آتيه او آتيه وان كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان ضربت لم اضرب ويحتمل ان يكون لفظا اي لم يتبين انه سواء كان ملفوظا كقولك ان ذهب ذهبت فقد فراح لم يرو او مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي تعذر ظهور الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنى به عن الرابط كقولك ان اكرمتني

اكرمك

قوله او لا يصح مع صلاحه للشرط والمانع من مضارعا قوله او جواب الشرط لتحقق الجزم

187

اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال يعرف ليخرج عنه الماضي المتحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى ان فيجوز حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثيره اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم يوثر في الماضي فبالفاء اثرت في تغيير المنفي حلفت لمعنى الاستقبال فتركها لوجود التاثير وجه وان لم يكن قريبا نحو قوله ان يكن منكم الذي يطلق اليمين ومن ينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء بالماضي او المضارع فالفاء لازمة فيه لان الجزاء الماضي بعد لفظا كما نقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما نقول ان اكرمتني اليوم فاكرمك امس بتقدير فقد اكرمتك وجب اي تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه الموا لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناه قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر فيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصهما لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة اي اذا كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى اذ يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مالا انفقه والعرض نحو الا تنزل بنا تصب خيرا اي ان تنزل بنا تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء للجملة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم لرفع يعني ان

لوجود

وتغير معناه كما يوثر

عادم

صح

قوله ان التي تقدر بعد الاشياء الخمسة

مع المضارع يوجد ما تقدم ويجعل المضارع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما خص
تقديران بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب انما يتعلق بمطلوب
يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فلما كان المضارع الواقع
بعدها صالحا لتلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع
ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء نحو زرها تحو اسلم تدخل الجنة فان
المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب لانه دخل الجنة فهو سبب لها وقصد
اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل المأخوذ من اسلم ويجعل تدخل الجنة جزاء
فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان
النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا
للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناع عند الجمهور لان التقدير على ما
عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناع عند الكسائي
فلان تقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الكفر
المثبت في العرف قرينة هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم
قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك
وليا يرثني فيمن قرأ برفع يرثني اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى ونذرهم في طغيانهم
يعمهون اي عامهين او بالاستيناف كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها
فكل حتف امرئ يجري بمقدار **الامر** هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر
وكان المراد به صيغة الامر ويطلق على امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغتها
وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر ولم يقل الامر لان الامر كما اشتهر في هذا
النوع والافعال اشتهر في معنى المصدر ايضا فاراد المصنف النص على المقصود
وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كما ذكره المصنف
شرعا صيغة يطلب بها الفعل شاملا لكل غايب كان او مخاطبا او متكلما معلوما

او

Margin: ١٧ الواقع م — عليها م — قويه م — بحث الامر

188

ای مجهول لان الفاعل احترازعن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لان الفعل المخاطب احتراز

عن الغايب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تع فبذلك فليفرحوا فهو

واردعلى صيغة الخطاب عن مثل صد ومد ورد بسبه حكم آخره اي آخر الامر في الحقيقة عند البصريين

الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم

المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان

الصحيح وسقوط نون الاعراب وحروف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام والمجزوم لان المشابهة

ما فيه واللام والمجزوم معنى اعطى حكم تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما

تقول لم تضرب ولم تضربوا ولم تخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم

بلام مقدر فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره

وحصل ما بني امرا تقول في يعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا القسم

لظهوره وانكان بعده حرف ساكن وليس المضارع رباعيا والمراد بالرباعي ههنا ما يكون

ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل

على ما بقي بعد حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كونها اي الهمزة مضمومة ان

انكان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح فانه اذا

قيل في اقتل واقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضي المجهول المعلوم من الرباعي اذا

قيل اقتل بكسر التاء وعن الخروج عن الكسرة الى الضم على تقدير الكسر مكسورة فيما سواه اي سوى

ما بعده ضمة سواء كان بعده ضمة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول والاعراب ولو

فتح لالتبس بالاول منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح التبس بالماضي المعلوم من الرباعي

نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال

لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت

لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل مغلوطة لذلك

بعينه **فصل ما لم يسم فاعله** اي فعل للمفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل

علة ى

لم تضرب صح

المعلوم المتكلم مد

فصل العقل الذي لم يسمى فاعله

الذي لا دني ملابسة او على حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه لا يبعد ان يراد بالموصول الفعل

الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقام ولم

يذكر هذا القيد ههنا لا بذكره فيما سبق فان كان فعل الذي لم يحذف فاعله واقيم المفعول مقامه

ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج واعلم ولخبير

هذا النوع في التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج من الضمة

الى الكسرة ووزن انفعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا لكن على غير ابنية المعتي

لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود باخف منه

وبضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر

ذلك الباب وبضم الثاني مع التاء مثل تعلم وبحو هل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع

علمت وجاهلت ودحرجت خوفا للبس هذا علة لقوله وبضم الثالث والتاء ومعتل

العين اي ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوي وروي مما للعين فانه لا

يعتل لئلا يقتضي اجتماع اعلالين في روي وطوي قيل الاصل ان يقال العين من المعتل

المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة

غموض واختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكره وتبعيته ذكر معتل العين المبني للمفعول

ومضارع وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل الكسرة والعين الى

ما قبلهما بعد حذف حركته فصار بيع وقول ما بدل واو وقول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها

فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام

ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي

تابع لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم

الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا

وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها ياء

ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض في الاشمام الايذان بان الاصل في اوائل

هذا

من الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف نحو قيل قول وبيع بوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلاث فيه اذا جاز فيهما اي في اختير وانقيد مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة في الاصل اذ الاصل فيهما استخير واقوم بالواو والياء المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا في مثال استخير واقيم لغة وللصحة وانك اي الفعل الذي لم يسم فاعله واقامة المفعول مقام فاعله بضم اوله وهو حرف المضارع نحو يكرم ويلتزم ويتخرج ويتدحرج وفتح ما قبل اخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول ينقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار ويستقاد ويستجار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فانه يفهم الفعل ويتعقل بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما

الواو اي

غير الاول كاعطي والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم

واري بمعني علم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى

مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر بمعنى المفعول الثالث واما الافعال الاخر

وهي انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست اصلا للتعدية الى ثلاثة فعديتهما اليها انما هي

بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل

الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء

عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفاعيلها كمفعولي علمت في وجوب ذكر

احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا **افعال القلوب** ويسمي افعال الشك واليقين

ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء في هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي

تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي تكون

تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل على الجملة

الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة وجوب الاخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما انك

اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان انشاءك هذه الجملة عنه حين تكلمت

بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم وانك اذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت

لبيان ان منشاء الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك في باقي الافعال فتنصب

اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولان

لها ومن خصائصها اي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن

خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها

وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتداء وخبرا وحذف المبتداء والخبر غير قليل لان

المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما

كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على

قلة اما حذف للمفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله

اي بعض الافعال

افعال القلوب

يبخلون

فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة تحت بنقطتين يعني اي لا تحسبن هؤلاء
بخلهم هو خيرا لهم تحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في المفعول الاول
واما حذف الثاني فكما في المفعول قول الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء
لا تخلنا جازعين تحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز
فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير في غير ذكر للمعطى له ويعطي الفقراء
في غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو ويستفاد مثله فائدة بدونهما
المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم
الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما
نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء
اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائما او تأخرت عنهما نحو زيد قائم
ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا
او مفعولين بالكلام تاما على تقدير الالغاء وجعلها مسندا وجزما مع ضعف عملها بالتوسط
او بالتأخر وقد نقل الالغاء عند التقدم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على
انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم
في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر وفي
بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء
اولى على تقدير التأخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه
نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو
ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف
والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب
فلهذا قيد جوازه المبني عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او
تأخرت يعني عنهما وانما قيد الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لئلا يتوهم

اعدايك ح

ذلك ح

احسب ح
ومصحوبها م

ذكره وتوهم وضعا اي من خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها
لفظا دون معنى لسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما اذا كان المضاف اليه بمعنى
الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء
الداخلة على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال
اخويه للمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق
قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة
وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا
والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى
روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج
تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر
على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت
لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف
الجملة المنصوبة اجزاؤه على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين
الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والثاني ان الالغاء
ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها
اي ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب
ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما
منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا
وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل ضربت
نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متاثرا
واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما
معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان
الفاعل والمفعول فيه ليسا متغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما في حيث كون

كل

كل واحد منهما ضميرا متصلا لجلان ضربت نفسي فان النفس باضافتها الي ضمير المتكلم صار كانها غيره لعلية مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول به متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها اي ليس المفعول الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وما اجري مجري افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني حملا عليه حملا للنقيض علي النقيض وكذلك اجري راي البصرية والحلمية علي راي القلبية فيجوز فيهما ما جوز فيه في كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشئ واحد كقول الشاعر ولقد رايتني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي ولبعض افعال القلوب كظننت وحسبت وخلت وزعمت معني اخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعني ايضا متعد الي مفعولين وانما قيد بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص لبعض لان لكل واحد معني اخر فان خلت جاء بمعني صرت ذا خال وحسبت بمعني صرت ذا حسب وزعمت بمعني كفلت يتعدي به اي بذلك المعني الاخر الي مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعني اتهمت من الظنة بمعني التهمة فظننت زيدا بمعني اتهمته اي اخذته مكانا الوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو علي الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعني عرفت تقول علمت زيدا بمعني عرفت شخصه وهو العلم بنفس شئ من غير حكم عليه ورايت بمعني ابصرت ومعني ابصرت قريب من معني علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا تري ووجدت بمعني اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معني اخر قريب من معني العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعني صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت بمعني وجدا وجدت موجدة ووجدت وجدا او استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليس بمعني العلم والظن

الافعال الناقصة

ما سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل علي صفة اي المعني فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل علي صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو المعني في الوضع

الغلبية خ

ورع

معان

موجودة خ

الموضوع خ

في افعال الناقصة

لا لان ذلك التقرير الذي هو العمدة في الوضع لم نسبة بين الفاعل والصفة وكل من
طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل
عليها لا لخلاف الصفة والتقرير بعينه فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور
عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة لا تمام لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير
كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات
ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة في وجه الانتقال اليه في الزمان
الماضي وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل شيء جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له
والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير
الفاعل للعوض لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير
المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير
في كما عرفت فخرجت عن حدها بما ذكر ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زايد لاخراج الافعال
التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل
وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ بالهمزة وقيل بالياء
وما برح وما دام وليس ولم يذكر ليس منها سوى كان وصار وما دام وليس
ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة
ومن بعضهم كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة
اي يصير عشرة تامة ويكمل زيد عالما كاملا وقد جاء في قولهم ما جاءت حاجتك
ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت
وفيها ضمير لما تقدم من الغرام ونحوها اي لم يكن هذه على قدر ما يحتاج اليه
او استفهامية والضمير في ما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما
في كانت امك وضمنا انه جاءت صارت حاجتك وجاء ايضا فعل ناقصة في قولهم
ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة اي رمح قصير قال

فظهر

وكمل ع

اي صار زيد عالما ع

الانسان

لا يتجاوز ـه

الذي ـه

الا ان ليس كجاء وقعد للوضع الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال

وما كان نحوها على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها

الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا

بمعنى صار للانتقال وحكم معناه اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على

الجملة الاسمية اعني زيد غني افاد معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو غني اثر

ذلك الانتقال وهو كون المعنى منتقلا اليه فيرفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه

فاعلا وينصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد

قائما وكان يكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا في

الزمان الماضي دائما او منقطعا لدلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا

او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اي

كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على

ما هو قسيم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

اي صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير

عطف ـه الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اي كان يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان

اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسر الضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان

شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة

اي كان يكون تامة يتم بالمرفوع وغير محتاج الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم

كانت الكائنة والمقدر كائن وكقوله كن فيكون ويكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها

لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في

المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ مع كونها غير ناقصة استغني الجميع

استعمالها تامة وصار للانتقال اي من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما وامام حقيقة

الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او

التسمية مع كونها تامة ... وانما ذكر هذين ... لا تلبس على المعنى ...

ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او فى بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل
آل ورجع وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل
مودة وقال فيالك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة
بأوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصيغها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا
واضحى زيد ضاربا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح
وعلى هذا القياس المثالان الاخران وتكون بمعنى صار نحو اصبح وامسى واضحى زيد
غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح والمساء او الضحى على هذه الصفة وتكون
تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات لا لاقتران مضمون الجملة باوقاتها فانما قلت ظل
زيد بارا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره وبمعنى صار ايضا نحو ظل زيد غنيا
وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا
وبت بيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعلهما في حكم العدم ولذلك لم
يذكرهما تامتين ووصلهما على الافعال الثلثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح
اسقط المصنف ذكره فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل
قولك آض او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا
مشى في وقت الرواح وهو بعد الزوال الى الليل وانما اسقط المصنف ذكر هذه الافعال
الاربعة والبقى في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال لان الوجه في ذلك انها من
الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا
وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال
من زال يزال لا من زال يزول فانه تام وما برح بمعناه اي نفي برح اي زال ومنه
البارحة لليلة الماضية وما فتئ اي نفي فتئ بمعناه وما انفك اي ما انفصل لاستمرار
خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس قسما
ينقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات منذ قبله

اي

اي قبل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد امير استمرار امارته في زمان قابليته
وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت
ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية
معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول اداة
عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل
اداة النفي عليها يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اي
تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظ ما
مصدرية فهي مع بعض ما في تاويل المصدر بتقدير الزمان قبل المصادر كثيرا اذا قدر الزمان
قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله وقت ثم اي ولاجل
انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه
مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقلة بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا
اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام باجلس ولم يحصل
المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرية بحرف النفي فانها مع اسمائها
واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس لنفي مضمون
الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الآن وهذا هو مذهب الجمهور
وقيل هو لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد
قائما الآن وتارة بزمان الماضي كما تقول ليس زيد نحو ليس خلق الله مثله وتارة
بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا هو مذهب سيبويه
ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار افعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا
تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الفروع
عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها
نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الفروع عن

جانبي المعمر فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع والتقديم وح يجب ان يكون لما

كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديم ما اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك

الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو

احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم

لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا

كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم

معمول المصدر على نفس المصدر يخالف هذا الحكم خلافا لابن كيسان بان يكون هذا

الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لنقله

لا لمخالفته منهم وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي اذا دخلت على الفعل الذي

معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي المحب

وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف والجمهور بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى

التفاعل المقتضي مشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف فيه

كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز لان كان للنفي او يمتنع

تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء

على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطايفتين في حكم هذا القسم معارضة

ومجادلة وبهذا التنويع ما قبل كان والواجب على المص ان يجعل ما في اوله ما النافية

والقسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيهما وابن كيسان **افعال المقاربة ماوضع**

اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية

بتقديره مضافا اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول

الخبر له لان الخبر فيه فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج دل على قرب حصول الخروج لزيد

بسبب انك ترجو ذلك وتطمع لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته

للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون اعتبار المتكلم بذلك الدنو لا شراف الخبر على

حصوله

افعال المقاربة

دنو رجاء
بدر

يكاد

حصوله للفاعل في قولك كاد زيد ان يخرج تدل على قرب حصول الخروج لزيد بحركة تقرب
حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنا اخذ وشروع في الخبر بان
يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالقصد لما يفضي اليه قطعا
في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول خروج زيد بسبب جزم المتكلم بشروعه
فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق
فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف
وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة
وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب
معاني الحروف والحروف لا تتصرف فيها نقول على اصل استعماله عسى زيد ان يخرج
وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي
الذي هو توقع وجود الفعل للاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب
بالخبرية فيحكم النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم
نحو عسى زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم
وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان منصوب بالفعل وليس بخبر لعدم صرفه
على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي
الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعول لكنه في
صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب تشبيها
بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله
بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك يحصل
الشيء في النفس وقال الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب ونقول
على الاستعمال الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو كما كان منصوبا
في الاستعمال الاول فاستغني عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغني

في ان علم ع

المفعول

في علمت ان زيدا قايم عن المعنى الاخر فاقيم مقامهما فهي في هذه الاستعمال ناقصة وان اقتصر
على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعني قرب زيد فهي تامة وههنا خروج
احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسي وفي يخرج ضمير يعود الي زيد وان يخرج
في محل النصب بانه خبر عسي او اخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسي ويخرج في
زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسي وان يخرج خبره مقدما عليه وان اعمل الثاني كان
اسم عسي ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي علي هذين الاحتمالين ناقصة
ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان
كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسي زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسي الهم الذي
امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان ودون
الاستعمال الثاني لعدم مناسبته قولك عسي ان يخرج زيد كقولك كاد زيد يخرج
الثاني اي وضع لدنو الخبر ودنو حصول كاد تقول كاد زيد يجي فيخبر عن دنو الخبر
لعلك باشرافه علي الحصول للفاعل في الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل
مضارع ليدل علي قرب حصول الخبر الحال باعتبار احد معنيية من غير ان دلالة علي الاستقبال
المنافي للحال وقد يدخل ان خبر كاد تشبيها له بعسي كما انه يحذف ان عن خبر عسي
تشبيها له بكاد وكقوله قد كاد من طول البلي ان يمحصا فلما كان كل واحد منهما مشابها
للاخر اعطي كل واحد منهما حكم الاخر ونحو واذا دخل النفي علي كاد فهو اي كاد فعال
اي كساير الافعال في افادة وان النفي معني نفيا علي القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا
وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي
فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل قوله قبل فذبحوها
واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكن رسيس الهوي وحب منزع
فانه يدل علي زوال رسيس الهوي ولتسليم تخطئتهم ونقرر قوله لم يكن بقوله لم
اجد فلولا ان نفي كاد للاثبات لما اخطاه وما اجترء لتخطئتهم والجيب عن الاول ان قوله

خروج

علم

ان يمحا بدا

اذا نفي الخبر

نع

تم وماكادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها
قرينة يدل على ثبوت الذبح بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب فلا تناقض بين انتفاء
الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئي ذي الرمة ووقف
الرمة في تسليم تخطئتهم روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة
نحوه قال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ
ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تم ولم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون
اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال
اي كساير الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تم وما
كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقوله
اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اراد بالنفي الداخل
على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى من البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي
الداخل على ساير الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بجميع [illegible] لم يثبت دعواه
الاولى وقد عرفت وجه الفرح فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر و
قرب ثبوته للفاعل نحو اخذ وشرع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق
كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى
قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي
هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول
طفق زيد واخذ وكرب يفعل وجعل زيد يقول وقال الله تم وطفقا يخصفان
واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة
تستعمل استعمال عسى مع الفاعل [illegible] نحو اوشك زيد ان يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء
التعجب وفي بعض النسخ وفي كثير النسخ افعال التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض
النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه

بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل التقديرين فالتعريف للجنس المفهوم
في ضمن التثنية والجمع ايضا فهي ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال لا يتصرف
الحمد مثل لله دره وياله من عالم لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شك في عجيبه فانه فعل
وضع لانشاء التعجب وليس لمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل
استعملت لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل
في غيره وما ذكره في صدد النقض فكثيرا ما يستعمل في الدعاء ولم اي لفعل التعجب وما وضع
لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله واخريهما صيغة
الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكون في هذين التركيبين وهما اي فعلا
التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي
افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا
التعجب الا مما يبني منه افعل التفضيل لمشابهتهما له وحيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد
وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت
الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد
فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي
يتوصل بنائهما في فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل مصدر الممتنع مفعولا او مجرورا
بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي يتقدم بنحو ما يتعلق بصيغتي
التعجب كتقديم المفعول او الجار او المجرور على الفعل وتاخير اي تاخير جائز فيما عداهما
كتاخير الفعل منهما وانما قيد التقديم والتاخير بما قيد لئلا يكون عدم التصرف
فيهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا
يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال
فلا يتغيران كما لا يتغير الامثال فقيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف
بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديمه

غيره

غيره فلو اكتفي باحدهما لكفى ولجيب بان ذكر الناخر انما هو للتاكيد لا للتاسيس على انه كل واحد
منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا
يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم
اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع
الوب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان نحو
مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن دائم الا انه لم
يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتدا على ان يكون للمصدر
بمعنى اسم المفعول اي ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية
ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة يناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند
سيبويه وما بعدها اي بعد ما الخبر في باب تراه هذا باب موصولة اي ما موصولة
عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم
وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشيخ الرضي وهو قوي من حيث
المعنى لانه كان يجهل بسبب حسنه فاستفهم منه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب
نحو وما ادريك ما يوم الدين وما احسن زيدا صورته امر ومعناه الماضي وافعل بمعنى
صار ذا فعل كاغد اي صار ذا الغدة وبه اي مجرورة فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء
زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان يكون مع صلتها نحو احسن ان يقول على ما
هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره
افعل للصيرورة فالباء للتعدية اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيرورته ذا حسن
او الباء م
زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كما خرج
ففيه اي في افعل ضمير هو فاعله اي احسن انت يا زيد وزيدا اي اجعله حسنا بمعنى
صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا وانما
يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات

في م

فافعل م

مفعول عند الاخفش لان احسن بمعنى صير ذا حسن على ان يكون همزته

افعال المدح والذم يعني الافعال المسهور فى عند النحاة بهذا اللقب وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل حسنه وذممته منها لانه لم يوضع منها نعم وبئس وهما في الاصل نعلاف على وزن فعل بكسر العين ومما اطرد في لغة تميم في فعل اذا كان ماءه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين وفتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب تتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفوس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم وبئس فرس غلام الرجل ونعم وجه الفرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى النكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا الرجل او ضارب رجل او زيد او حسن الوجه انت او مميز اما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي فنعم شيئا وقال الفراء وابو علي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم وتكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لانه في تحصيصه اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى فنعما هي اي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعدية اغلبي بحسب الغالب لانه قد تقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل وهذا مصرح في المفتاح وهو مبتدا ما قبله اي الجملة الواقعة قبله خبره والراجع ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدا

لقيام لام التعريف العهد مقام اوخبر مبتدأ محذوف وهو مثل نعم الرجل فزيد في هذا المثال
اما مبتدأ ونعم الرجل خبره مقدم واما خبر المبتدأ محذوف على تقدير سوال فانه لما قيل نعم
الرجل فكانه سئل وهو فقيل زيد هو اي هو زيد وعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة
واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا
مطابقة الفعل الفاعل اي مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او
تاويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى
نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المراة هند
وبئست المراتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المراة
هند وبئس المراتان هندان وبئس النساء الهندات لانهما لما كان عن متصرف اشبه
الحروف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله نعم المخصوص مثل الذين كذبوا جماع اواد
الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لم يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل
الذين كذبوا او يجعل صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم
وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد انه اواب اي ايوب لقرينة
ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم
والشرائط والاحكام ومنها اي من افعال المدح والذم حب في حبذا وهو اي حبذا
مركب من حب الشيء اوحب اذا صار محبوبا وذا فاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا
اي حبذا اي فاعله وذا على ما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يونث اذا كان المخصوص مثنى
اوجمعا او مونثا لجريهما مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون
وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا
كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي
مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا رجلين زيدان وحبذا

بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سوال حيث وقع

راكبا وجبذا زيد راكبا وحبذا رجلين راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة والعامل في التمييز او الحال في حبذا او الفعلية وذو الحال هو ذا لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمام ما لا يكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص **الحرف ما دل على معنى في غيره** اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها مستقل بالنسبة الى غيره اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر اخر اليه ومن ثم اي ولاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته الكلام ركنا كان او غيره الى اسم يستقل معناه بالنسبة اليه نحو في البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب **حروف الجر ما وضع لافضاء الفعل** اي انصاله بان معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما مثل مررت بزيد وانا مار بزيد وكان في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وتسمى هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما يليه ولان اثرها في ما يليه حروف الجر لانها تجر معنى الافعال الى ما يليه وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي وذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواوها والتي يقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول لا يكون الا حرفا والخمسة التي تليها يكون حرفا واسما والثلثة المذكورة البواقي تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء

حروف الجر

على

على الكل اذ لا معنى لابتداء الغاية وقيل كثيرا ما يطلق الغاية ويراد بها الغرض المقصود
فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما في المكان نحو سرت
من البصرة او في الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى وما
يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم لان كل معنى اعوذ به التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اي وتجيء من
للتبيين ايضا لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامة صحة وضع الموصول موضعه مثل
فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان استقام
المعنى والتبعيض اي وقد تجيء من للتبعيض وعلامته وضع بعض مكانه نحو اخذت
من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها
لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين
والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من
مطر فاجاب عما استدلوا به بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في كلام
الموجب متاول بكونها للتبعيض والتبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو
وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب قد كان من مطر والى للانتهاء اي
لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق
والزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى اي
باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي
مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولكن
في كونها بمعنى مع نسبتها بالى كما الكثير في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع
بينهما بالقلة والكثرة وتختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه
كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس المضمر المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها
خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب

الوثن م

والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي الظرفية من حلول الشيء حقيقة نحو الماء
في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع
النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق اي لافادة لصوق امر الى مجرور الباء هذا
كما نوى في مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مروري بزيد اي بمكان يقرب منه
والاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجرور نحو كتبت بالقلم
والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه
مع الفرس في الشراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس مصاحبا له فالالصاق
يستلزم المصاحبة في غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجرورها في مقابلة
شيء اخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل اللازم متعديا بمعنى التصيير
بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت
بزيد اي صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختص بالباء واما التعدية بمعنى ايصال
معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لاختصاصها اي
لها بحروف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزايدة في
الخبر والاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفي
بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر في هذه الصور
قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء لم يكن جزا
نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والتقدير اي حسبك زيد وكفى الله
شهيدا والتقدير او كان جزا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام
للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي
لبيان علة شيء ذهنا نحو ذهبت للتاديب وخارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى
عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزايدة نحو ردف لكم
اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في

الامور

الامور العظام فلا يقال لله لفاطر الذباب ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا اوجب لها صدر الكلام كان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الي المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانه اذا وصف الشي صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو علي المذهب الاصح وهو مذهب ابي علي وفي بوافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا الذي ذكره من ان رب التقليل في اصلها ثم يستعمل في معني التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الي القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي يتعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتحقق ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه ويحذف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمالات لوجود القراين نحو رب رجل كريم اي لقيته وتدخل اي رب علي مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة علي التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثني او مجموعا مذكرا او مونثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة اي المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما علي الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون زايدة فتدخل الاسم والحرف نحو ربما ضربة بسيف صقيل وواوها اي واو رب في حكمها تدخل علي نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذا الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر لها معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قايمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعني رب فلا يقدرون معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السوال يعني لا يستعمل الواو في السوال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني

حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان
الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل والله او ورب الكعبة
وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبته عن الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين
وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو واشتراطها بحذف الفعل وكونها
لغير السؤال مختصة باسم الله في الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها
الذي هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر وخص منها ما هو اصل في باب القسم وهو
اسم الله والباء لعمومهما اي في الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل
وكونهما لغير السؤال والدخول على المظهر او على اسم الله مطلقا او على اسم الله
خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما يكون
لغير السؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر
نحو بالله لافعلن وبك وفي الدخول على المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن
بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر
والامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص
ويتلقى القسم اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان
وحروف النفي ما ولا فاللام في الجملة الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية
نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية
اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد ويحذف حرف النفي لوجود
القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه
معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد ويحذف جوابه اي جواب القسم اذا
اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدم اي
القسم ما تدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه
عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا

للقسم

للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى جوابا الا انه الدال على الجواب ولهذا لا يجب
فيهما علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء وتعديه عن شيء آخر وذلك اما بزواله
عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول
وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء
اي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين يعلم
ذلك بدخول من عليهما نحو جئت من على يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف
للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض
الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل
البرد الذائب للطافته ويختص اي الكاف بالظاهر اي باسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال
كه استغناء عنه بمثله ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت ولا انا
للمبرد فانه لجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان
الماضي او الحال او الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان
الماضي الذي اريد بهما الابتداء كما اذا قلت ما رأيت في البلد من سنة كذا وما رأيت
فلانا منذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا يكون فيها فلانا منذ سنة
فان معناه ان مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى
الآن والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المختصة في غير اعتبار معنى
الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه يعني اذا اريد
بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر
نحو ما رأيته من شهرنا ومذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او
اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما
فكيف يصح اعتبارهما مبدأ الزمان الفعل في المثالين المذكورين ان كلاهما للظرفية
ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن يتعذر حضاف اي

فالمراد ان مبتدا زمان الفعل الرؤية
او النفي هو ذلك الزمان الماضي الذي
اريد بهما الاجتنبه ع

ما رأيته منذ خمس شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها واذا جرت بها ما بعدها تكون بعدها حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت تكون افعالا **الحروف المشبهة بالفعل**

وجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم تتغير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الى صلة بتخفيف نونها ولغات لعل تبلغ صيغ الكثرة

وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل اخرها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر ان الحروف قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس بانها على صرف المضاف بان يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا يلحقها التشاكل اخرجني ثم كلاما وقد لو وقع في الصدر اشتبهت بان المذكورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لانه مجرد الاشتباه يكفي في ذلك وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل لكفها عن العمل بمكان ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم ووجه هذه الحروف اي حين ان يلحقها ما على الافعال لان ما الكافة لما اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة فلا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم كان بمنزلة قولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان

بحث الحروف المشبهة بالفعل

تخفيفا بدل

بان المكسورة

المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها جملة نظرا باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما في حكم المفرد
وحدتها اي من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجملة
او وجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في
ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما اشتق منه
لان معمول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول
لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها
فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت
ان زيدا قائم لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك
لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك
عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقال لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية
لانها اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق
انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل لا
ودخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا اني معادلك ح لولا انك حزنتني حزنك كذلك قال ولو
لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا
لو انك قائم اي لو وقع قيامك فانه جاز في موضع التقدير ان تقدير المفرد وتقدير
الجملة جاز الامران الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعلها مع اسمها وخبرها مفردا
والكسر على تقدير جعلها مع اسمها جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية
فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد
من يكرمني فجزاؤه اي اكرامه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها
لا مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت
بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجأة
والفتح على انها مع ما بعدها مبتدأ او محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم وتمام البيت

اذ عرفت اي لولا ارعيت اني معادلك حد

وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا

قوله اي على صيغة المجهول بمعنى اظنه زيدا مفعول له الثاني والسيد مفعول له الثالث وكما قيل

معترضة وصفية كونه عبد القفا ذا اللهازم انه لم يحفظ من قفاه ولهازمه اي همته انما كل

ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما باراده

ما فوق الواحد بارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالحروف عطف على باذا انه عبد القفا اله

اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما يوجد ذلك في كثير من النسخ من جملة اشباههم قولهم واول

اقول اي احمد الله فان جعلتها موصوفة او موصولة كان حاصل المعنى مقول لا في نعني

الكسر لان اول المقولات اي احمد الله المعني المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد

قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلتها مصدرية كان حاصل المعنى اول

اقوالي معنى الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة

مع جملتها الا ما هو من جنس المفعول ولذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة

كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز

العطف على اسم ان المكسورة وجه انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة لفظا

او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا

قايم وعمرو وعلمت ان زيدا قايم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا

فهي مكسورة حكما حيث لم يتغير ما علمت منه تبادل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على

اسمها حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها

لما غيرت مقتضى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع

مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قايم وعمرو او تقديرا

مثل ان زيدا وعمرو قايم اي ان زيدا قايم وعمرو قايم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا

ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه

لا يشك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان

يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسم يكون العامل في رفعه

الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على رفع واحد وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون
في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان
قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا
في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان
كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد
والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي
الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسم بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور
ولكن في جواز العطف على محل اسم لكن كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت
عليه قبل دخولها فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد
فيجوز باعتبار محل اسمه عطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن
عمرا خارج وبكر ولا يجوز في باقي الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء
المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها ولذلك اي لاجل ان المكسورة لا تغير الجملة عما
والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي للتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا
للتاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى
الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر او على حرفها نحو
ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي
بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان
زيدا لطعامك اكل وانما خص دخول اللام بهذه لان فيما عداها يلزم توالي حرفي
التاكيد والابتداء على ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان
دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها وخبرها او على
بينهما ضعيف لانها وان لم يتغير لا يوافق اللام مثل انه في معناه الذي هو التاكيد وقد
جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد

معنى الجملة م

وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام وقد يجوز الغاءها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا المزيد كرم حريجاد اللام على كلا التقديرين لا نرم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في ان زيد قايم وان زيد لقايم واما في الاعمال فلطرد الباب لان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكونه اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول ان المخففة على فعل من افعال المبتدا والخبر اي من الافعال التي هي في داخل المبتداء والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتها لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك شرط ان يبقى دخولها على ما يقتضي المبتداء والخبر عاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بداخل المبتداء والخبر لان الاصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير داخلهما متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين ويخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما عرفت واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم اعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فتعمل في ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا في المبتداء والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد يكون عاملا وقد لا يكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدرة يقاوم العمل في الظاهر في انه دايما وقت فلا يلزم ترجيح

الاضعف

قابلت
برر

الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة لان يكون مفسرة لضمير الشان مطلقا
سواء كانت اسمية او فعلية داخلا فعلها على المبتداء والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال
المفتوحة في غيره اي في غير ضمير الشان ولكنه قد حكي بعض اهل اللغة اعمالها في المظهر في السعة
نحو قولهم اظنك انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في
الضرورة فجاء في المظهر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سالتني ٭ فراقك لم ابخل
وانت صديق ٭ ويلزمها اي المخففة المفتوحة حال كونها مقرونة مع الفعل اي
الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل وان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب
البين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف
ياتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة
للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة ولكن كالعوض من النون المحذوفة او
حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا لكون كالعوض من
النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرد الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق
بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من
حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان
للتشبيه اي لانشائه وهي حرف براسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب
ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا
كالاسد فقدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في
الاصل جارة وان حرف فخرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة
وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على الاستعمال
الاصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الآخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان
ثدياه حقان وان اعملها قليل كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت
واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير الشان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان

شان

بيا العذر مقدر بعدها العذر لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند

البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزايدة واصله

لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تقبل ان يعمل فيها ما قبلها كما قبلها

بل هو مخالف لما قبلها نفيا واثباتا وكلمة ان تحتمل معنى ما بعدها للاستدراك معنى الاستدراك ان

دفع وهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك

لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ فتوسطها اي لكن بين

كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والغرض هو المعنوي ولهذا

اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر

لكن عمرا غايب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة

لفظا ومعنى فاجريت مجريها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما اخت يجريا عليه

وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها

قياسا على اختها المخففة وقال الشارح الرضي لا اعرف له شاهدا ويجوز معها

مشددة ومخففة الواو وهي اما العاطفة للجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل

الشارح الرضي الاعتراض اظهر وليت للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا

قايم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا قايما بنصب

المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قايما اي اتمناه كاينا في

صفة القيام فالجزءان منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء

الثاني بتقدير كان وتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا

فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائي يقول اي ليت ايام

الصبا كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال والخبر

المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبا لنا كاينة حال كونها راجعة

ولعل للترجي اي لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او

المعنوي بدل

مخوف

او محذوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي

بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية واستدل السيرافي في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندى

فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك

قريب واجيب عنه بانه يحتمل انه يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه يعني انه وقع

مجرورا في موضع اخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه اذ كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار

بالباء فيجب ان يحكي في الاحوال الثلث بالباء ولعل مراد المص بما ذكر في التاويل ان هذا

البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعدما

جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذها

الحروف العاطفة

العطف في اللغة

الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي

الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعند بعضهم

اي المغربة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض

اخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو وليست

لانما بعدها بدل الغلط عما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح

مطرد في كلامهم لانهما موضوعتان لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع

اعم وان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين

والاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل

في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي يحصل الفعل

من كليهما لا من واحد منهما دون الاخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيهما فقوله لا ترتيب

فيهما بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيهما بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه

لا يفهم هذا الترتيب منها وضعا وان وقعا والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب

بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مع ترتيب بمهلة وحتى مثلها

اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة

اسم رجل شجاع

حروف العطف

حروف العطف

كبيرا وغيره

بين الغاية التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى بحيث ما انقضاه وضعها جزء قوي او ضعيف وحيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل عليها حتى يميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزء من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاء زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت او لا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان يكن الموت الانبيا بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى والاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليل ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يات في العاطفة الا يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عليها علي الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعمل ها في معنيها وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في الفعل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاور بين هكذا في بعض الشروح وفي هذا نظر ووجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي واو وام واما كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اي للدلالة على

129

الامرين اذ احد الامور حال كون ذلك الواحد مبهما اي غير معين عند المتكلم فلا يتوهم انا ذ في مثل ولا نطع منهم اثما او كفورا لكل الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها او العموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليهما اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوي الآخر يلي الهمزة او همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب وفيهم اي لاجل ان المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما الطلب التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن الآخر لم يلي الهمزة هذا ما اختاره المصنف المنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام عمرا احسن وافصح ومما يكون التركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة انه وجد في بعض النسخ الكافية المقروعلى المصنف وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لانه لما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطرابات الحمة ما نقل عن سيبويه وايضا ومن ثم اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانها لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت جاءك زيد او عمرو او جاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا او نعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك اولا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطا في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثم في الموضعين ام واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما

لان ما يلي احدهما الاسم وما يلي الآخر الفعل
عصام

اعني اللزوم وان يليها

آخر وجعلها اشارة في كل الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله وغيرهم لم يجر في
اول الكلام وعطف على قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجر ونطق كل حكم شرط
على طريق اللف والنشر لكان اظهر واحسن كما لا يخفى وأم المنقطعة كبل في الاضراب
عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها ابل ام
شاة اي بان القطيعة اي بان القطعية التي اراها ابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها
ليست بابل اعرضت عن هذه الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء آخر فاستفهمت عنها
بقولك ام شاة اي بل اهي شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو عندك حين
تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازم
مع اما اي مستعملة الامها يعني اذا عطف شيء على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا
باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو وليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني
اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاء اما زيد او عمرو ولكن
لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة
والا لم يقع قبل المعطوف عليه ودائما يدخل عليه الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف
يلزم ايراد عاطفتين معا ويمكن ان يجاب عنه بان الجواب عن الاول ان اما السابقة على
المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني
ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها
على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا دبلج ولكن هذه الحروف
الثلثة لاحدهما مبهما اي لنسبة الحكم الى احد الامرين المعطوف والمعطوف عليه
على التعيين وكلمة لا تنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف
عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو وحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات
لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو
فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت

عنه

عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاضراب الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا

عرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم

الى ان كلمة بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عليه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي

بين المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما

جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة

للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون

لايجاب ما انتفى عن الاول فيكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو

اي قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي

والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني

زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل غير لازمة للنفي او غير

مستعملة بدون النفي **حروف التنبيه الا واما وها** يصدر بها الجمل

كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه

نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة على المفردات على

اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تستعين معانيها الا بها

نحو هذا وهاتا وهاذان وهاتان وهؤلاء **حروف النداء يا**

اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي

بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب لانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل

فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة

وله كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر

له مرتبتان فان القريب بمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال

القرب **حروف الايجاب نعم وبلى واي** بكسر الهمزة وسكون الياء واجل

وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة وبيان معاني تلك الحروف تستدعي تقسيمها

عنه ٦

حروف التنبيه

حروف النداء

حروف الايجاب

بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في
جواب اقام زيد بمعنى قام زيد يعني قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى
لم يقم زيد وبلى في جواب لم يقم زيد بمعنى قام زيد ومعنى بلى في جواب
الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه
لست ربنا قيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد
وانكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال اليس لزيد في عليك الف
درهم فقال زيد نعم يكون اقرارا ونحوه مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي
وبلى مختصة بايجاب النفي يعني بنقض النفي المتقدم وبجعله ايجابا سواء
كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب قول القائل ما قام زيد اي
قد قام زيد او مقرونا به فهي اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله
تع الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لنقض نفي
الايجاب كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام
لا شك في علتها استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجي لنقض نفي
الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص وبلي مقام القسم
اي لا يستعمل الا مع القسم ونحوه ذكر فعل القسم فلا يقال اقسم اي وربي ولا يكون
المقسم به الا الرب او الله لعمري تقول اي والله اي وربي اي ولعمري واجل كنعم

ولعمري ح

بالكسر والفتح وان تصديقا للمخبر وفي بعض النسخ تصديق للمخبر كقولك اجل
جوابا لمن قال للمخبر قد اتاك زيد ولم ياتك او قد اتى او لم يات وجاءت ان لمحض
الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها
اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر
ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء
للمحب من حبهما في هذين الموضعين خلافا لما ذكره المص فكونها تصديقا للمخبر

حروف

حروف الزيادة

حروف الزيادة انما سميت هذه الحروف زائدة لانها قد تقع زائدة لا انها لا
تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة
لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى
كما في الاستغراقية والباء في خبر ما وليس اما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه
بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهياة لاستقامة وزن الشعر او لحسن
السجع او لغير ذلك ح لا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه
ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد
مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت وقلت اي
زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان يجلس القاضي اي مدة جلوسه
وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون
النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم
عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية
تعطو الى ناضر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج
اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي
نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما
ترين من البشر احدا لكون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات شرط ومع
بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطياتهم اغرقوا وعما قليل
وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادتها مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم
وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما كلمة نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي
كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاني زيد ولا عمرو او
معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو
قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة

النغر الحسن صحاح

ولا اقسم بهذا البلد والسرّ في زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث تستغني عن القسم فيبرز لذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اي هالك من حار اي هلك ودرج البار واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها ملاحظا الى تكرارها **حروف التفسير** اي فهي تفسير كل مبهم والمفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات وان وهي اي ان مخففة مختصة بما فيه معنى القول اي بفعل مقدر في معنى القول تفسير المظروف في الظرف غير منفك عنه ولا منقطع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا لا مقدرا اللفظ غير صريح القول فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدر اللفظ غير صريح القول ومثل ومعناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير لمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرتني معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد تفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول لاوحينا **حروف المصدر** ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي يدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاص المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره دخولها على الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا لما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا

ما الدنيا

ما الوينا بانية وأنّ المفتوحة المشددة الاسمية اي الجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت
فيجوز بعدها الاسمية والفعلية وضعف كونها للاسمية انما تعمل في جزئيها وبعملها في
تأويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او في معناه نحو اعجبني
ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر قدّر الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه
زيدا **حروف التحضيض هلا والا** مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام
لدلالتها على احد انواع الكلام فنصب زيدا في لولا زيدا ولا على ان الكلام في ذلك النوع
ويلزمها الفعل في بعض النسخ ويلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا
تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا
دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على
الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد
فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل
فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات **حرف التوقع والتقريب**
قد سمي بهما لمجيئهما لمعنيين لهذه الحروف فاذا دخلت على الماضي والمضارع فلا بد فيها
من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من
الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع
ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت
الصلاة ففيها ثلث معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق
التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع
المجرد من الناصب والجازم وحرف التنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان
الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب
وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت
وقد لعمري بت ساهرا **حرفا الاستفهام الهمزة وهل ولهما صدر الكلام**

حروف التحضيض

حرف التوقع والتقريب

حروف الاستفهام

لا يليهما ما في حيزهما لو لا انهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية
نحو في الاسمية ازيد قايم والفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قايم وهل
قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل
فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل ماض نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها
ان يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى وكان
اصلها اهل و هي من لوازم الافعال فان رات فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى
وحنت الى الالف المالوف وعانقته وان لم تر في حيزها تسلت عنه ذاهلة
والهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالا لانها اكثر
التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف
هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة
لانكار ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم عنه
في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير
مستحسن منك وهل ضعيفة في الاستفهام عنه فلا يحذف فعلها بخلاف
الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة لام
المتصلة فانه لما فصل الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمل
الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه ليناسب التعدد ويقع هل
مع ام المنقطعة لم يستبعد لانها للاضراب عن السوال الاول واستيناف سوال
الاخر ام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل
اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان واو كان بادخال الهمزة
على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف

ومنها حروف الشرط ان ولو واما لها صدر الكلام لما مر فان
للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي ولو دخل في المستقبل

حروف الشرط

وفي

للمضي

وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على
المضارع والماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعني المثال الثاني بعينه
معني المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه
وكذلك لو للمضي علي انهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعني واحد
اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد تستعمل كان في
المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم كان المشهور ان لو
لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول
امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا
فيه قطعا فيلزم من اجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فانا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك
فقد علقت حصول الاكرام في الماضي لحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا
وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو
الكثير المتعارف وقد تستعمل علي قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به
علي انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم
الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ونظرا
لهذا الاستعمال توهم ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكس المشهور
ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء
الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للاخر بحسب
الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان
تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت
اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء وههنا استعمال ثالث وهو ان يقصد
لبيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانتني
لاكرمته لبيان استمرار الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم

وجوده

فانها بدل

وهو خطاء وعكه

الاكرام ويلزمهان اي ان ولي الفعل لفظا كما من الامثلة او تقديرا نحو قوله تع
وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد ولو
انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين تفسيرهما الظاهر
اما احد فظ واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا فلما حذف الفعل صار منفصلا
بارزا وليس تاكيد الفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل المؤكد
حذف الفعل بصره وف ثم اي واصل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المخففة
فعلها انك ما يقع لا بالكسر لكنه اي ان مع ماهي له فاعل الفعل المقدر بعد لو بالصالح
للفاعلية هي ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل
موضع منطلق اي في موضع ينبغي ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان
الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض والفعل المحذوف
فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل
المقدر لا يدله في معنى وان لكن تفاد المرعلى معنى التحقيق والثبوت بدل على
ثبت المقدر هنا فهي عوض عنه من حيث المعني والفعل الواقع خبرا عوض
عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض
وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا
لا يمكن اشتقاق الفعل منه بعد لو جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبر الفعل
اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تع ولو انما في الارض من شجرة
اقلام والبحر يمده فان الاقلام والبحر يمده فان الاقلام ليس مشتقا فيوضع
فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم
بالكلام فيصح تركه لكونه ظرف زمان واحترزيه عن توسط القسم متقدما
على الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزم الماضي اي لزم القسم ان يكون
الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معني ليكون على وجه لا تعمل فيه ادوات

الشرط

الشرط فيطابق اي الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان
الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير
مجزوم وهو محال واما معنى جواب للقسم لكون التمييز عليه الشرط ايضا لكونه مشروطا
بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا ولم تاتني مثال للماضي معنى لاكرمنك
وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام متقدم الشرط عليه وغيره اي تقديم غير
الشرط جاز ان يعتبر القسم يلغي الشرط وان يلغي القسم ويعتبر الشرط ويحتمل
ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغي القسم وان يلغي الشرط ويعتبر القسم كقولك
انا والله ان تاتني اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز
الغاء القسم ممكن باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى
المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر
باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه واذا اتيتني والله لا
اتاك اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف الماضي المثال الاول
اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه
على تقدير التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقدير الشرط وهو جواز باعتبار
القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى الاول على ترتيب اللف باعتبار
الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين بتقديم وحيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه
بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان ذلك يكون علمه
النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال
المثال بالمثال بقدر الامكان على تقدير تقدم اللفين على نشرهما وحيث مثالهما
وتقدير القسم كاللفظ اي كالتلفظ به اي مقدره كالملفوظ في صدر الكلام فلزم
في الشرط الذي بعده المضي ان كان الجواب للقسم نحو قوله تع لئن اخرجوا لا يخرجون
اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط

صح

وهو الغاء القسم والغاء الشرط

م اي اعتبار القسم

اي الشرط

ع وهو اعتبار الشرط والغاء القسم

ع اي اللف

الغايه م

لكان الجزم بحذف النون اولى به اي لا يخرجن قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله
ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم
الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اي
لتفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاء اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته
واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد
جاءت للاستيناف وغرابة تبعدها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت
لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفي بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد
المعين المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى واما الذين في قلوبهم
زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكورة لكنه مقدر يعني
واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات وحكم با
كلمة اما للشرط للزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني والتزم حذف فعلها
اي الذي هو الشرط وعوض بينهما اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها
جزء مما في حيزها اي جزء فائها او حيز اما لان خبر الفاء ايضا خبرها سواء كان ذلك
الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما دفع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة
فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك
الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فحصل سبق لاما خاصيته
جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد وهو اي ما دفع
بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اي معمولية مطلقة
غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق
فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة
حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم مقامهما ووسط يوم الجمعة
فصل الشرط الذي بين اما وفائها لئلا يلزم توالي اربع حركات في الشرط والجزاء

لوجود الفاء

وهو يوم الجمعة

فصار

فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على مذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شي
يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم
الجمعة فزيد منطلق فهذا القايل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقبل وقال
الثاني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع النظر عن
الفاء كالمثال المذكور من قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على
الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع اخر
مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها من قبيل القسم
الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القايل ميز بين ان يكون
وراء الفاء مانع آخر وبين انه لا يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول
دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعدها منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما
زيد فمنطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما
ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب
الثاني مهما يكن زيد منطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط
فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع
مهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا
بانه فاعل الفعل المحذوف وعلى تقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة
بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول له
للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه توهم جواز اما زيد فمنطلق بالنصب بتقدير
تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز ان اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع
اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بالاتفاق
وانما مثل المص بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبا لظهور اصلية كونها مرفوعة
لكثرتها **حروف الردع كلا** الردع هو الزجر والمنع تقول للشخص فلان

حروف الردع

ببعضك فيقول كلا رد عالك اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد طلب لنفي اجابة الطالب

كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا اجابة الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود

منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز

ان يقال انه اسم بني لمشابهته لفظ كلا الذي هو حرف والمناسبة معناه لمعناه لانك

تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا

ايضا لما فهموا ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجوه بذلك عن

الحرفية **تاء التانيث الساكنة** لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل

الماضي ليكون دالا على ان علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله

وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان الاصل في الاسم الاعراب والاصل في الفعل البناء

تنبيها على بناء ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما دخلت فيه لانهما كالحرف الاخير مما تلحقانه

فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير اي فانت مخير بين الحاق

تاء التانيث وبين عدمه او فهو اي الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والابقاء

فهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث

وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين

اي جمعي المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف

لعدم احتياجها الى هذه العلامة مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان

التانيث قد يكون معنويا اي كما عيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية

الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضماير لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير

فائدة بل هي حروف اتي بها للدلالة على احوال الفاعل كتاء

التاء التانيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف

ضماير وابدال الظاهر منها والغاية في مثل هذا الابدال من بدل الكل من الكل

او يكون الجملة خبر المبتدا المؤخر والغرض كون الخبر مبهما **التنوين** في الاصل

مبحث تاء التانيث الساكنة

مطلب التنوين

مصدر

مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي ما به نون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا بالحدوثه
وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا سبق به المصدر حرفا وهو الآخر في صطلا
نون ساكنة اي بذاتها فلا يغيرها الحركة العارضة مثل عاد الاولى ويه شاملة لنون ولدت
ولم يكن واضالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الآخر اي آخر الكلمة فان هذه النون تابعة الآخر
تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر
لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقه بلا تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة
والتنوين فان قلت فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من
الآخر الحرف الاخير ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتأكيد الفعل
تخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو ارجل
فان المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها في الوجود تطفل العارض المعروض
وليس نون انطلقن تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو
ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في
منع الصرف وح لا يتصور معناه في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة
والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صهٍ اي اسكت سكوتا ما في وقت ما
واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين في نحو احمد
وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى مانعا من ان
يكون تنوين التمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يقبل التنكير ايضا فاذا
جعلته على المحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه
لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ
كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها
التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك ح وساعتئذ وعامئذ وجعلنا
بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد قائما عوض مثال

بدون غير صه

انطلق
بدر

واحد م

ذلك دالمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان
الواو علامة في الجمع المذكر السالم ولم يوجد فيهما ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين
في آخره لتقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطاء لانه اذا سميت بمسلمات مثلا
امرأة ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتانيث
فظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين التعويض
لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع
فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق
آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد ولانه حرف يحصل به ترديد الصوت
في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبر لحاقها اواخر
الابيات والمصاريع وان كان لحوقها للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائز
بل واقعا كما نشاهده في اصحاب الغناء لان محل التغني انما هو الآخر لئلا يختل سلك
النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل تفهيم المعاني وهو اما ان
يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا متبعا باشباع حركته واصلا
في الالف والواو والياء وتسمى هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق
الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق
كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابا وقولي ان اصبت لقد اصابا
فروي هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغني
نون التنوين واما ان يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها ساكنا صحيحا
كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع امتداده لانه ليس هناك
حركة يحصل في اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر
وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان روي
القافية في هذا البيت الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح

او

او الكسر والحقتها النون نقيل المحرّف والحفعن وكمي هذا القسم من التنوين الغالي لان
الغلو هو التجاوز عن الحد وقد يجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا
يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يخصه اعلم ان التنوين الترنم ليس موضوعا
بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف
التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني فعد تنوين الترنم واقسام
الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع هل ونساهل واما التنوينان
الاخران ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا في العلم
حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو جاني زيد بن عمرو وذلك
لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه فطلب التخفيف
لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الالف من ابن وكذلك قولهم هذا
فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا
الى غير العلم نحو جاني رجل ابن زيد وزيد ابن الرجل يحذف التنوين في اللفظ والالف
ابن في الخط لقلة استعمال ويعلم في قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن
صفة نحو زيد ابن عمرو على انه يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن
في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس ببنت
في نحو هند ابنة عاصم **نون التاكيد** قسمان خفيفة ساكنة لالتقاء الساكنين منهما
والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف
اي غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الفاصل بين نون جمع المونث
والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معهما لتشبيهها فيهما بنون التثنية تختص
اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في نحو الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربنّ
بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك
تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف

نون التاكيد

والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات للدلالة
على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون التاكيد
في النفي فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له
بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم محل
التاكيد فكرهوا ان يؤكد الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم وغير ان يؤكد بما
يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون
التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت نون التاكيد في مثل اما
تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانهم لما اكدوا الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا
لئلا ينتقض المقصود وغيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة
مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين
وان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان
النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان
لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة مكسور ليدل على الياء المحذوفة
لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما
قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد
المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان
ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله
وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء عنه
فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في
جمع المؤنث بزيادة الف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات
متواليات ولا تدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء
الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله

اما ضمير بارز مع

مستقر كما في الوقف وليس بمرضيّ عند الاكثر وفيهما اي النون الثقيلة والخفيفة
في غيرهما اي غير التثنية والجمع المونث مع ضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة
كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل اخر الفعل مع النونين فيما بلته مع الكلمة
المنفصلة من حذف الواو والياء وتحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان
الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النون بها وحاصل كلامه ان النونين حكمهما مع
المثنى وجمع المونث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا
واخشوا او الواحد المونث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد
المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع ضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن
وارمن يا قوم بحذف الواو لما حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا
اغزن وارمن يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في نحو اغزي الجيش وارمي الغرض
ويضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل
ويكسر الياء المفتوحة ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كاخشي الرجل
فان لم يكن اي ضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل
اي فالنون كالكلمة المتصلة ويعني بها التثنية فتقول اغزون وارمين واخشين
برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا وقد ثم اي وقد اجل امر مع
غير الضمير البارز كالمنفصلة فقيل هل ترين في هل ترمي كما يقال ترى ابن هذا مثال
لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما تفتح مع المتصل وهل ترون في هل ترون
باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو وكضمها في لم تروا القوم
وهذا مثال ما فيه بارز يضم لاجل النون وهل ترين في هل ترين باثبات الياء وكسرها
كما يقال لم ترى الناس هذا مثال ما فيه بارز يكسر لاجل النون واغزون عطف على هل
ترين اي وقد ثم قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير المثنى في اغزوا
واغزون في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم وهذه الامثلة

ووقعت على ترتيب تعريفها الواقع في كتب التعريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل لما اشرنا اليه والنون الخفيفة تحذف للساكن اي لالتقائها الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي لالتقاء الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن حذفت النون الخفيفة لالتقائها اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها ليدل عليها والا لكان الواجب ان يقال لا تهن الفقير ولم يحركوها كما يحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا الخفيفة في حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين كذلك فيرد ما حذف لاجل الخفيفة كما اذا الحقت الخفيفة باغزوا واغزي وقلت لتغزون واغزن بحذف الواو والياء وقفت عليها وجب ان يرد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الوصل والخفيفة ليست بلازم فجعل اللازم مزية بابقاء اثره على ما ليس بلازم والخفيفة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم او انكسر تحذف نحو اصبت خيرا او صافني خير وضم لي بالخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا في تبعة سرائرنا حيلا واجعل نونات تقاضينا خفيفة كانت او ثقيلة في صوافي السلامة متقلبة بالوف اداب عبيد ببك على نهج الاستقامة وصلي على كلمة شفاعته في محو ادواء الفضلات كافية وعن حضرة استقام الجهالات شافية وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم في زمرة احبابه قد استراح وكدا لانتهاض لنقل هذا الشرح في السواد الى البياض

تم و بالخير عم وفقنا الله

لعبده والحمد اولا

واخرا

ستورنا

